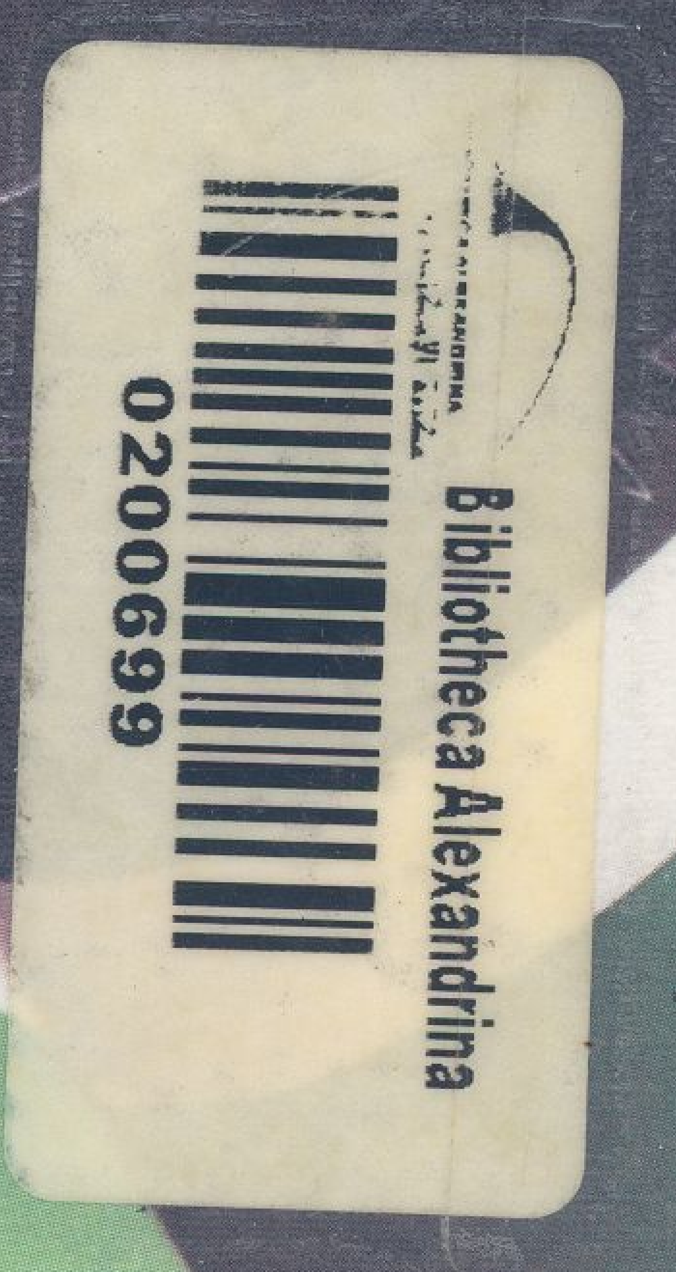
طاهر مسعود

نزاع الصحراء الغربية
بين المغرب والبوليساريو



نزاع الصحراء الغربية
بين المغرب والبوليساريو

طاهر سعود

نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو

الأوائل
للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية
دمشق ص.ب٣٣٩٧ هـ٢١٢٣٧٥٣

الطبعة الأولى
[١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م]

تنفيذ «دار المختار»
للطباعة والتحضير الطباعي
دمشق: ص.ب ٥١١٨
هاتف: ٣٣١٦٢٩٧

الغلاف: فراس مقيد

الايداع القانوني: وزارة الاعلام تأشيرة
رقم ٤٠٩٥٤ تاريخ ١٩٩٧/١١/١٧ م
مكتبة الأسد - تأشيرة: ١ - ٩٦١/٤١ س ع و ن

مقدمة

مع وصول السيد كوفي أنان إلى موقعه الحالي كأمين عام لهيئة الأمم المتحدة ، دخلت عملية السلام في الصحراء الغربية دائرة الأضواء من جديد ، بعد فترة طويلة من التجاهل والنسيان .

هذا الاهتمام من قبل المنظمة الدولية بالقضية الصحراوية ، يأتي تماشياً إرادة التغيير التي تنتهجها الولايات المتحدة في العالم الآن ، والتي إتضحت معالمها من خلال تبديل الأولويات ونقل الاهتمامات من منطقة الشرق الأوسط إلى مواقع النزاع الساخنة الأخرى المشتتة في بقاع متفرقة من العالم الواسع .

وبما أن السيد كوفي أنان ينتمي إلى القارة الأفريقية ، فهو مطلع جيداً على مشاكلها ، ويعرف بدقة طبيعتها وكيفية التعامل المناسب معها . وفي هذا السياق ، جاء تعيين السيد جيمس بيكر - وزير الخارجية الأمريكي الأسبق - مبعوثاً شخصياً للأمين العام إلى الصحراء الغربية .

والسيد بيكر . . بالرغم من مظهره المتعجرف وتعامله المتعالي ، هو شخصية ديبلوماسية وسياسية مرموقة ، يتمتع بسمعة دولية طيبة ومقدرة وتجربة كبيرتين في التعاطي مع القضايا الشائكة والمعقدة . واختياره لهذه المهمة ، من شأنه أن يزيل الشكوك التي تزايدت حول إمكانية وقدرة الأمم المتحدة وبعثتها إلى الصحراء «المينورسو» على إيجاد حل مشرف ، عادل ، ونزيه ، للمعضلة الصحراوية .

يسيطر المغرب الآن على حوالي 80% من مجمل مساحة الصحراء الغربية . . يتواجد فيها مائة ألف جندي مغربي . . وتقيم «البوليساريو» دولتها فوق المساحات الباقية من الأراضي الصحراوية ، وفي جزء يحاذيها من اقليم «تندوف» الجزائري تستعيره «البوليساريو» من السلطات الجزائرية مؤقتاً ، وعليه أنشأت أكبر تجمع لإيواء لاجئيها الفارين من أرض الوطن .

ويتشتت الشعب الصحراوي بين منطقتين من الصحراء الغربية يخضع كل منهما لسلطات وقوانين مختلفة ، ويعيش قسم آخر منه كلاجئين في الجزائر وموريتانيا ضمن ظروف حياتية شديدة القسوة .

ومما زاد من تعقيدات الوضع الصحراوي ، سيطرة الجمود على مسار الحل لوقت طويل من الزمن ، بدا فيه تحقيق السلام وكأنه أصبح حلماً بعيد المنال . يضاف إلى هذا ، المصاعب الإقتصادية والإجتماعية الحادة التي يعاني منها شعب الصحراء . وتستخدم السياسة المغربية عامل الزمن في تيئيس الصحراويين ودفعهم للقبول في نهاية المطاف بالأمر الواقع ، الذي يعني الخضوع للشروط المغربية ، والتخلي نهائياً عن فكرة الاستقلال .

لقد أظهر العاهل المغربي الحسن الثاني ، في معالجته للملف الصحراوي ، قدراً هائلاً من الدهاء جعله يشل حركة ودور الأمم المتحدة في استيضاح حقيقة النزاع حول الصحراء الغربية ، ويفرض رأيه الخاص «مؤقتاً» على كل الاعتبارات الأخرى . إنه سياسي بارع ، ورجل دولة من طراز رفيع ، يمتلك من العلاقات والخبرة ماجعله في الموقع المميز بين القادة الكبار في العالم اليوم .

الفصل الأول

جذور الصراع

أصبحت قضية الصراع الدائر بين المملكة المغربية وجبهة «البوليساريو» للسيطرة على اقليم الصحراء الغربية - المستعمرة الإسبانية السابقة - تشكل ، بين قضايا القارة الإفريقية ، النزاع الأطول والأهم . . تلك المشكلة العائدة في أصولها إلى الحقبة الإستعمارية ، لا تزال تنتظر الحل النهائي من قبل الأمم المتحدة ، وكان أبرز ماحققته المنظمة الأممية في مسعاها السلمي بالصحراء الغربية ، تمكنها في العام 1991 من إقناع الطرفين المتحاربين بوقف إطلاق النار ، واستمر التزامهما به قائماً حتى الآن .

هذا ، وكانت حرب التنازع بين المغرب و «البوليساريو» قد اندلعت في العام 1975 على أثر انسحاب المستعمرين الإسبان من الصحراء الغربية . . تلك البقعة الصحراوية من الأرض ، يعتبرها المغرب جزءاً لا يتجزأ من ترابه الوطني ، بينما تتمسك «البوليساريو» - حركة التحرير الوطني - بملكيتها لها ، وتطالب باسم سكانها الأصليين بالاستقلال وتقرير المصير ، طبقاً للقرار الأممي 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع عشر من كانون الأول «ديسمبر» 1960 ، والقاضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومن مفارقات تلك القضية ، أن المغرب نفسه يطالب بتطبيق ذات القرار لصالحه على الصحراء الغربية ، معتمداً عليه من بين حججه التاريخية في تأكيد أحقيته باسترجاع المنطقة . . حيث يتضمن القرار المذكور بنداً ينص على أن المستعمرة التي كانت قبل فترة استعمارها تشكل جزءاً من دولة أخرى ، لا يطبق عليها مبدأ تقرير المصير ، إذ تلحق مباشرة بالدولة الأم . ويريد المغرب تطبيق هذا البند على الصحراء الغربية .

وحول هذه النقطة ، يعلّق السيد جورج جوفي - مدير الدراسات في المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن - في بحث قدمه إلى كلية «سانت انطوني» في الرابع عشر من آذار «مارس»

1997 تحت عنوان : «البوليساريو والصحراء الغربية» حيث يقول : «إن اعتماد المغرب على القرار الأممي رقم 1514 لتبرير سيطرته على اقليم الصحراء الغربية يعني تجاهل المضمون الحقيقي لنص القرار المذكور . . حيث كان الهدف منه أن يطبق فقط على أجزاء صغيرة من الأراضي ، وليس على منطقة في حجم الصحراء الغربية . وإن نظام الحكم المغربي الإسلامي التقليدي قبل الاستعمار كان يعتمد في ممارسة نفوذه على فرض السيادة على الشعب وليس على الأرض . ومسألة ما إذا كان الفرد مصنفاً بإعتباره مغربياً في إطار هذا النظام كانت تعتمد على الولاء للسلطة المغربية ، وليس بالضرورة على المكان الموجود فيه . وهذا يتعارض مع القانون الدولي الحديث الذي تعتمد السيادة فيه مبدأ السيطرة على الأرض» .

وهناك قضية أخرى ، تجرد المطالب المغربية من قيمتها الفعلية في نظر القانون الدولي ، الذي يربط تصفية الإستعمار بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار (UTI POSSIDETIS JURIS) . .

ففي قضايا تصفية الاستعمار ، يأخذ القانون الدولي دائماً بالحدود الترابية الموروثة عن الاستعمار ، ويرفض مبدأ المساس بها .

ومن سوء حظ المغاربة ، أن لإقليم الصحراء الغربية حدوده المرسمة استعمارياً والمعترف بها دولياً ، وكانت اتفاقية عام 1912 الموقعة بين فرنسا وإسبانيا ، قد رسمت حدود الإقليم الصحراوي مع المملكة المغربية .

وكانت منظمة الوحدة الإفريقية قد تبنت هذا المبدأ وأقرته في المادة الثالثة من ميثاقها ، وذلك لتفادي المشاكل التي كان لها أن تنشأ عقب خروج الإستعمار الغربي من القارة السمراء . . إذ قلما تخلو دولة إفريقية من مشاكل حدودية مع جيرانها . وسبب ذلك يعود إلى أن القوى الإستعمارية قد رسمت خريطة البلدان الإفريقية بفعل تقاسم المصالح فيما بينها ، دون الأخذ بعين الإعتبار لخصوصيات وحقوق تلك البلدان المستضعفة .

إن ترجيح الحجج التاريخية في قضية تصفية الإستعمار يقتصر على حالة وحيدة ، وهي أن يتوافق مطلب الحق التاريخي مع إرادة السكان المعنيين ورغباتهم . . فالقانون الدولي يغلب الحق الراهن لشعب المستعمرة في تقرير مصيره على الحق التاريخي . . ورأيه في ذلك هو أن «السكان هم الذين يقرون اليوم مصير إقليم ما ، وليس الإقليم هو الذي يقرر مصير سكان ما» . .

وكان العالم العربي قد عرف حالات ثلاث تمثل نموذجاً واضحاً لهذه الوضعية . .

الحالـة الأولى كانت انفصال السـودان عن مصر ، والثانيـة استقلال جـزر القمر عن مدغشقر ، وأما الثالثة فهي انسلاخ دولة الامارات العربية المتحدة عن سلطنة عُمان . .

ففي الحالة الأولى ، كـان السودان يشـكل بجميع أقاليمـه جزءاً من الدولة المصريـة منذ العام 1520 ، ودامت هذه التبعيـة طول فترة الحكم الإسـتعماري البريطاني على مصـر والسودان . وقد اعترفت سـلطات الإستعمار بحق مصـر في ملكيتها لأقاليم السودان ، وهـو ما عبرت عنه اتفاقيتا «كرومر» الموقعتين بين السـلطات المصريـة وسلطات الإسـتعمار البريطاني . وكدليـل على السيادة المزدوجة المصريـة – الإنكليزية ، كان العلم الوطني المصري مرفوعاً في جميع أنحاء أقاليم السودان إلـى جانب العلم البريطـاني . لكن ، عندما أعلـن عن انتهاء فـترة الحماية البريطانيـة على مصر ، ترك شأن السـيادة في السودان بيد سكانه ، ولـم يسـتطع المصريون فعل شيء سوى استنكار النيّل من وحدتهم الترابيـة . . فقـد غلب مبدأ تقرير المصـير على حجج مصـر القانونيـة الحاسـمة وغير القابلة لأي جدال .

وفي عهدهـا الجمهـوري ، أعترفت الدولــة المصريـة بحـق تقرير المصـير للسـودان في اتفاقيـة «القاهرة» الموقعة بين الحكومتين المصرية والبريطانية في الثاني عشر من شباط «فبراير» 1953 .

وما حدث لمصر والسـودان ، ينطبق على حالة أرخبيل جزر القمر ومدغشقر . . فقد كانت جزر القمر قبل خضوعها تحت السـيطرة الإستعمارية الفرنسية إحـدى توابع مملكة «الهوغا» – مدغشقر – خـلال القرن التاسـع عشـر . وقـد منح الفرنسـيون سـكان الأرخبيل حـق تقرير المصير ، بموجب اتفاقيـة «بـاريس» عـام 1973 ، وهو مـا أدى إلى اسـتقلال جـزر القمر في الثـاني والعشـرين من كانون الأول «ديسمبر» 1974 ، وأصبحت دولة حرة ذات سيادة مستقلة .

ولا يختلف كثـيراً أمر سلطنة عُمان ودولة الامـارات العربية المتحدة عن الحالتين السابقتين . . إذ كانت الامارات العربيـة تشكل جزءاً حياً من سـلطنة عُمان ، إلا أن الإستعمار البريطاني لدى انسـحابه من منطقـة الخليج العربي عام 1971 ، فصل ذلـك الجزء نهائياً عن الوطن الأم ، ليخلق منه دولـة منافسة ، وليضعف بالمقـابل الدولة العُمانية العريقـة ، كي يفسح المجـال أيضاً أمام تقوية نفوذ المملكة الوهابية – حديثة العهد – في المنطقة الخليجية .

وفي عام 1991 ، تبادلت سلطنة عُمان ودولة اتحاد الامارات العربية السفراء فيما بينهما .

وضمن هذا السياق ، نجد أن المملكة المغربيـة ذاتها ، قد اعترفت باستقلال موريتانيا ، وكذلك تعترف باستقلال كل من الجزائر ومالي .

لقد كان للملك الحسن الثاني من المهارة والذكاء ، ما مكنه من فرض إرادته على مسار عملية تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية ، على حساب شرائع القانون الدولي ، بحيث استطاع تجميد تطبيق مبدأ تقرير المصير والاستقلال على إقليم الصحراء الغربية ، عبر قيامه ببعض الإجراءات الناجحة ، وكان من بينها إحالة المشكلة الصحراوية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي للبت بها . وهو (بهذا التصرف) قد شتت الجهود القائمة لمنح شعب الإقليم الصحراوي استقلاله ، ووجه الأمر كله نحو وضعية جديدة من التنازع أساسها تفسير وتأويل رأي المحكمة الدولية . وهنا دخلت قضية الصراع الصحراوي في متاهات اللعبة القانونية التي يجيد المغاربة التعامل معها جيداً . وقد زاد من تعقيدات المشكلة وتشعباتها طبيعة الأجوبة الفضفاضة التي أعطتها المحكمة في رأيها الإستشاري . وبذلك انحرف الاهتمام عن الجوهر إلى الهامش في تلك القضية .

وعلى أساس حكم محكمة لاهاي هذا ، نفذ المغرب تظاهرته الشهيرة «المسيرة الخضراء» ، التي أقتحم من خلالها مئات الآلاف من المواطنين المغاربة العزل الحدود الفاصلة بين مملكتهم وإقليم الصحراء الغربية ، واجتاحوا العديد من المواقع الصحراوية ، مطالبين بإستعادة الإقليم المحتل إلى وطنهم – المغرب – وبدا الأمر على أنه مطلب شعبي عارم .

وقد أفضت «المسيرة الخضراء» إلى توقيع اتفاقية بين الحكومتين المغربية والإسبانية عرفت باسم «اتفاقية مدريد الثلاثية» ، ودخلت فيها موريتانيا كشريك مؤقت . وبمقتضى هذه الإتفاقية ، تخلت إسبانيا للدولتين المذكورتين عن مستعمرتها الصحراوية .

ومن الناحية القانونية ، فإن تلك الإتفاقية لا تحمل الصفة الشرعية الواضحة ، بإعتبار أن صلاحيات إسبانيا – الدولة التي تستعمر الإقليم – لا تخولها حق التصرف بأرض الإقليم على هذا النحو ، ولا تملك التفويض بذلك . . إذ تقتصر سلطاتها على الإدارة فقط .

وقد أتخذ المغاربة اتفاقية مدريد الثلاثية كوثيقة دولية رسمية أسسوا عليها المبرر «القانوني» لدخول جيشهم إلى الصحراء الغربية بقوة السلاح . وهذا التصرف من قبل المغرب يعتبر في نظر القانون الدولي عملاً حربياً «عدائياً» ، وهو ما ينص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 المتخذ في الرابع عشر من كانون الأول «ديسمبر» 1974 .

أما «البوليساريو» على الطرف الآخر ، فلم تكن ذلك الخصم السهل الذي يمكن اعتباره خارج نطاق الحسابات ، بل إنها (في مواجهتها للمغرب) ظهرت كند قوي تصعب هزيمته ،

واستطاعت بآلية تحركها المنظمة أن تقلق جيش المملكة ، وأن تخرج دبلوماسيتها المتألقة . وقد حققت «البوليساريو» نجاحات ملموسة على صعد عدة . . حيث أقدمت في السابع والعشرين من شباط «فبراير» 1976 على الإعلان عن قيام «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» في توقيت تزامن مع خروج الإستعمار الإسباني نهائياً من المنطقة . وقد أعطى هذا العمل الجبهة الصحراوية صفة دولية رسمية ، خاصة بعد ما حظيت الدولة الوليدة بإعتراف عدد كبير من دول العالم . . وحصلت على عضوية دائمة في منظمة الوحدة الإفريقية .

وبعد ذلك أخذت الحرب بين المغرب و «البوليساريو» بعداً تدميرياً خطيراً ، إلى أن تم ايقافها من قبل الأمم المتحدة عام 1991 .

وعلى صعيد حرب السياسة والإعلام بين الطرفين ، كانت الدبلوماسية المغربية قد عمدت إلى محاولة عزل وإحتواء جبهة «البوليساريو» داخل الوسط العربي ، فتحركت على محورين إثنين . . الأول بإتجاه الدول المحافظة ، والثاني نحو الدول القومية - الوحدوية - وتوجهت لكل طرف منهما بلغة تخاطب خاصة . . فأمام المحافظين ، ركز المغاربة على إظهار «البوليساريو» بإعتبارها جماعة ثورية يسارية ، تسعى إلى إقامة دولة لها في الصحراء الغربية ، تكون قاعدة ومنطلقاً للمد الشيوعي «المكروه» في المنطقة .

أما إلى القوميين العرب ، فقد غلبت لهجة التأثير العاطفي على الخطاب المغربي الموجه إليهم . . حيث صورت جبهة «البوليساريو» على أنها حركة «انفصالية» غايتها الإنسلاخ عن المغرب ، وإنشاء كيان دولة مصطنعة فوق جزء من التراب الوطني المغربي . ويأتي هذا العمل - بحسب المنطق المغربي - تنفيذاً لمخطط استعماري تخريبي يجري عبره تفتيت وحدة أقطار الوطن العربي وتجزئتها إلى دويلات صغيرة ومتناحرة .

وقد حازت سياسة المغرب تلك على دعم ومساندة الدول العربية المحافظة ،لكنها فشلت مع الدول العربية القومية في تحقيق غاياتها ، رغم البراعة الفائقة التي أدار بها المغاربة حملتهم الاستقطابية ، الهادفة إلى تشويه صورة خصمهم الصحراوي ، بل إن هذه الدول القومية لم تجد حرجاً في الاعتراف بالجمهورية الصحراوية . . وتأييد توجهاتها الاستقلالية . . فها هو القائد الوحدوي الشهير العقيد معمر القذافي - وهو من أشد الداعين لتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية - يعطي المبرر لقيام الدولة الصحراوية ، ويوضح موقفه من هذه المسألة في كلمة له ألقاها يوم السادس عشر من كانون الأول «ديسمبر» 1978 حيث يقول : «نحن نعلم أن الساقية الحمراء

ووادي الذهب . . التي نقصدها بهذه العبارة أن هذا الشعب صغير في عدده . . ولكن ليس هو الشعب الوحيد الذي يعترف بإستقلاله فوق الكرة الأرضية ويحتل مقعداً في الأمم المتحدة . . فهناك شعوب أخرى صغيرة ودويلات مجهرية في الوطن العربي وخارج الوطن العربي . .

نحن كنا نود أن تتم الوحدة في المغرب العربي ، ولكننا لسنا بمسيطرين على المكافحين هناك بأن ينضموا إلى هؤلاء أو هؤلاء ، فذلك أختيارهم . هم أدرى بتقرير مصيرهم ، ولكننا في ذات الوقت علينا أن نرفض بشكل صريح إجتياح أي جماعة من البشر بإعتبارهم قطيع من الغنم ، ونرفض إمتهان الإنسان العربي . الذي يجري الآن هو إمتهان واضح لمجموعة من الأمة العربية وهي أبناء الصحراء الغربية» .

لقد عمد الإعلام المغربي ، بإمكانياته الضخمة - والذي هو في الواقع إنعكاس للسياسة الرسمية في المغرب - إلى طرح قضية نزاع الصحراء الغربية على أنها مشكلة ثنائية تخص المغرب والجزائر وحدهما ، دون الإعتراف لجبهة «البوليساريو» بحقيقة كونها الطرف الخصم المقابل للمغرب ، وإعتبارها «شرذمة من المرتزقة» للمتهم الجزائر من بقاع شتى من العالم ، وجمعتهم في أراضيها لتخلق للمغرب بهم مشكلة دائمة!

ومما كتبته صحافة المغرب في هذا الصدد ، نجد صحيفة «الصحراء المغربية» تركز في مقالها الإفتتاحي ليوم 27 - 12 - 1995 على الدور الجزائري المعادي للمغرب . . هذ العداء الذي ترجع الصحيفة سببه إلى أن الجزائر بعد استقلالها وانفصالها عن المغرب «اندفعت وراء طموحات الهيمنة والزعامة والأهواء التوسعية شرقاً وجنوباً وغرباً .

«والجزائر التي تبنت أطروحة (الثورية) لفك الإرتباط مع تراث التاريخ بأمجاده ومآسيه كانت ، ربما ، تبحث عن هوية في عالم مضطرب تحت عبء الصراع الإيديولوجي المنهك . ولهذا ، ربما أيضاً ، أرتأت أنه من الأنسب لها معاكسة تيار التاريخ حتى يتأتى لها فرض وجودها . وهي بهذا السلوك تذكرنا بنهج (الطفل الشقي) وسط عائلة هادئة متزنة تروم أهدافها في كثير من التبصر والتآخي والتضامن» . .

ولا يفوت السيد قاسم كنوني - كاتب المقال - أن يتهم وبقسوة الجزائريين ومعهم منظمة الوحدة الإفريقية بأنهم يقفون وراء قيام الجمهورية الصحراوية . . فالجزائر «هي التي أنشأت من العدم دولة اعترفت بها ، وجعلت هذه المنظمة تحذو حذوها دون أن يكلفا نفسيهما عناء استشارة (شعبها) حول الموضوع؟(. . .) وإلا فكيف نقيم دولة باسم شعب لنطالب فيما بعد بحقه في

تقرير مصيره؟ إننا بذلك نكون قد قمنا مقامه ، وقررنا مصيره بمنحه كياناً وطنياً مستقلاً . تقرير المصير كان ينبغي أن يسبق إنشاء الدولة ، وحيث أن الجزائر ومنظمة الوحدة الإفريقية أقرتا واعترفتا بوجود دولة مستقلة ، الجمهورية الوهمية ، فعليهما أن تتحملا أعباء تقرير مصير شعبها . وإن كانتا تجهلان مكان وجوده ، (فليهبطوا إلى تيندوف) فإن لهم من المرتزقة القادمين من كل حدب وصوب مايكفي لإنشاء ليس (جمهورية) واحدة ، ولكن عشرات الدويلات من طوارق وكوبيين وآسيويين وجزائريين إلى غير ذلك» . .

ومن جهتها صحيفة «العلم» - لسان حال حزب الاستقلال - تقدم النصح للحكومة الجزائرية بالإبتعاد عن طريق المغرب ، وتدعو جماعات «البوليساريو» إلى العودة لبلادهم ، وتقول في افتتاحية عددها الصادر في 28 - 12 - 1995 «لو كان موقف حكومة الجزائر يرتكز على مبادىء وأخلاقيات لما سخرت كل طاقاتها العسكرية والدبلوماسية والمالية لمعاكسة المغرب طيلة عشرين سنة ، ولما جندت مخابراتها لإختطاف الصحراويين الذين تعتبرهم الآن (لاجئين) . لترفع يدها عن محاصرة هؤلاء الذين تسميهم (لاجئين) حتى يعودوا إلى أرضهم وديارهم ، فلا داعي للجوئهم ، ولا داعي لخلق مأساة يتاجر بها البوليزاريو بسند من حكومة الجزائر .

ثم إن المغرب يفتح صدره لكل الضالين ، ولو تزعموا فكرة انفصالية . القضية مصطنعه ، والاتفاق كامل حتى بين السلطات المغربية ومجموعة البوليزاريو . ليعودوا إلى ديارهم . وسيكونون في أمان ، وفي غير حاجة إلى حماية الحكومة الجزائرية ولا إلى رغبتها في أن يتم اتفاق بينهم وبين المغرب . بلادهم مفتحة في وجوههم دون وصاية من حكومة الجزائر .

«لتبعد حكومة الجزائر عن طريق المغرب ، وستحل القضية بكامل اليسر والسهولة ولو عن طريق الاستفتاء ، ولن يكون هناك بعد ذلك لاجئون ولا ضيوف على الإدارة الجزائرية ولا بعثة للأمم اللمتحدة ولا مشاكل في وجه المغرب العربي» .

أما صحيفة «الميثاق الوطني» - لسان حال حزب التجمع الوطني للأحرار - فتشرح في عددها ليوم 17 - 3 - 1996 خلفية القرار المغربي بتجميد عمل مؤسسات وهياكل اتحاد المغرب العربي ، محملة الجزائر المسؤولية عن اتخاذ هذا القرار ، وذلك بإعتبار «أن جدوى عمل الإتحاد لن تبرز في ظل استمرار (الحرب) الجزائرية ضد المغرب ، وفي ظل التحريض المكشوف لمرتزقة «البوليساريو» ضد مقدسات المغرب الترابية ، وكذا في ظل المناورات السياسية والديبلوماسية في مختلف المحافل الدولية ، لتأكيد أطروحة الانفصال التي تتناقض مبدئياً وبناء الاتحاد ومقرراته

وأساساً ميثاقه التأسيسي (. . .) فالجزائر بالرغم من توقيعها على معاهدة التأسيس ، ورفعها لشعارات البناء الوحدوي والطعن في الكيانات المصطنعة ، استمرت في إدارة النزاع المفتعل في الصحراء الغربية من الخلف ، وحركت دميتها «البوليساريو» وفق أهوائها المرحلية ، وتبعاً لحاجاتها الداخلية كغطاء وقائي من الأزمات ، وكمتنفس شعاراتي دولياً وداخلياً» .

وها هي صحيفة «النضال الديمقراطي» تخصص افتتاحية عددها ليوم 5 - 5 - 1996 للحديث عن مسؤولية الجزائر في فشل مخطط السلام الأممي بالصحراء الغربية ، وتقول : «لأن القضية في حد ذاتها كان من الممكن أن يتم الفصل فيها بين المغرب والجزائر دون ذكر الطرف الثالث (المرتزقة) . لكن الجزائر وقعت في فخ المناورات والدسائس ضد الوحدة الترابية المغربية التي تم الحسم فيها مع الإسبان منذ أن انطلقت المسيرة الخضراء ، وما أعقبها من مفاوضات مع الحكومة الإسبانية ، تلك المفاوضات التي أسفرت عن توقيع اتفاقية مدريد التي سلمت بمقتضاها إسبانيا الصحراء للمغرب ، وبذلك انتهت هذه القضية نهائياً لكن الجزائر التي كانت تحتضن بعض المرتزقة ، تمادت في معاكسة المغرب لحقوقه المشروعة ، واسترسلت في دعم جمهورية السراب لتنتهي كل محاولاتها بالفشل» .

إن إصرار الإعلام المغربي على القول بثنائية النزاع في الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر ، واعتبار «البوليساريو» من بين أدوات الحرب الجزائرية المعلنة ضد المغرب ، قد دفع بماكينة الإعلام الجزائرية – وهي مؤثرة على المستوى الخارجي – إلى الرد بحملة مضادة لمواجهة الطروحات المغربية المبنية على ما أسماه الجزائريون «مغالطات» و«أكاذيب» النظام المغربي . . فكانت حرب الكلام الشرسة بين البلدين العربيين الجارين . .

وقد حدد الجزائريون موقفهم من النزاع الصحراوي على أساس أن المشكلة القائمة في الصحراء الغربية ، بالنسبة لهم ، هي قضية صراع بين المملكة المغربية وجبهة «البوليساريو» ، سببه الاحتلال العسكري المغربي للصحراء الغربية ، وليست الجزائر طرفاً في ذلك النزاع الذي يدخل في نطاق استكمال تصفية الإستعمار من الإقليم الصحراوي ، كي يتمكن شعب هذا الإقليم من تحقيق استقلاله وتقرير مصيره بنفسه .

ونزاع الصحراء الغربية ، من وجهة نظر الجزائر ، يشكل حقيقة دولية لا يستطيع المغرب تجاهلها ، طالما اعترف العالم للشعب الصحراوي بحقه في السيادة والاستقلال .

من هنا يأتي وقوف الجزائر إلى جانب الحق والعدالة في قضية الصحراء الغربية ضمن الإطار الدولي ، وذلك انسجاماً مع مبادئها الثورية الراسخة ومواقفها المبدئية . وانطلاقاً من هذا – ودائماً

بحسب المنطق الجزائري - يجب إعطاء شعب الصحراء الغربية حقه الكامل في الاستقلال ، كما تنص على ذلك قرارات المجتمع الدولي ، والمشكلة الآن هي بيد الأمم المتحدة .

ومن جهتها ، جبهة «البوليساريو» ترد على الإتهام المغربي بعدم شرعية دولتها بالقول إن «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» إنما تقوم على كافة الأركان القانونية الشرعية التي تقوم عليها بقية دول العالم . . فللدولة الصحراوية دستور علماني حديث ، وبنية سياسية وإدارية تمارس من خلالها سلطاتها كاملة وبمنتهى الاستقلالية من فوق ترابها الوطني - المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو «البوليساريو» من الصحراء الغربية - وإن تنظيمها الإداري والسياسي يستقطب الغالبية من أبناء الشعب الصحراوي ، ولها حدود دولية معترف بها عالمياً ، وكذلك تحظى الدولة الصحراوية بمكانة دولية محترمة . . حيث يعترف بإستقلالها أكثر من سبعين دولة تنتمي إلى مناطق جيوسياسية مختلفة ، ولها علاقات جيدة مع العديد من الدول التي لا تعترف بها رسمياً . كما وتتمتع الجمهورية الصحراوية بعضوية كاملة في منظمة الوحدة الإفريقية ، وتلاقي التقدير والاحترام من كافة المنظمات والهيئات الدولية ، وبخاصة منها الإنسانية .

ويتابع صحراويو «البوليساريو» القول . . إنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإستكمال سيادتها الوطنية واسترجاع المحتل من أراضيها ، تعمل الحكومة الصحراوية بنفس القدر من المسؤولية والتصميم على تأمين جميع احتياجات مواطنيها ، وفي مقدمتها توفير التعليم والصحة للجميع .

وتكافح «البوليساريو» لإثبات شرعية دولتها . ويبقى المغرب مصراً على إسقاط تلك الشرعية عنها . وسيبقى الجدال بينهما قائماً حول هذه المسألة وغيرها ، ما دامت المشكلة الصحراوية لم تحل نهائياً .

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

ظاهر الصحراء الغربية.. عكس باطنها

ليست الصحراء الغربية هي الإستثناء من باقي صحاري أفريقيا الجدباء .. إنها إمتداد واسع الأفق من الأراضي القاحلة عديمة الخصوبة ، وتسيطر القسوة على مناخها .

هكذا يبدو عليه الحال في ظاهرها . لكن السماء أرحم من أن تترك أرضاً بلا خير وشعباً بلا أمل .. فقد شملت بعنايتها تلك البقعة المقفرة ، وجعلت في باطن جوفها خزان ثروات ، من أهمها «الفوسفات» .. الثروة التي اكتشفها عالم الجيولوجيا الإسباني «مانويل آليا ميدينا» عام 1947 . وتمتد حقولها في عمق الأراضي الصحراوية لحوالي 800 كيلو متر مربع ، بين منطقة «ايزيك» وحتى شبه جزيرة الرأس الأبيض . لكنها لم تستغل إلا في عام 1963 عندما بوشر بالإنتاج الفعلي من منجم «بوكراع» أضخم وأغنى حقول الفوسفات في العالم .

يقع منجم بوكراع إلى الجنوب الشرقي من مدينة «العيون» - عاصمة الصحراء الغربية - على مسافة مئة كيلو متر ، ويغطي مساحة من الأراض تبلغ 250 كيلو متر مربع ، بعمق يتراوح بين المترين والأربعة أمتار ، تحوي خاماته على نسبة 85 % من الفوسفات ثلاثي الكالسيوم ، ويقدر احتياطه بحوالي عشرة آلاف مليون طن .. تنقل خاماته من المنجم إلى مرفأ «العيون» مباشرة فوق شريط الكتروني ناقل تبلغ استطاعته ثلاثة آلاف طن في الساعة الواحدة .

إضافة إلى الفوسفات ، يتوفر «الحديد» في عدة مواقع صحراوية .. منها منجم «آغراشا» والذي تبلغ نسبة نقاوته 65 % . أما احتياطيه فيصل إلى 70 ألف طن .

ومن المعادن الأخرى التي تختزنها أرض الصحراء الغربية ، يوجد النيكل والنحاس والفضة والكروم واليورانيوم والرصاص .

وتحتوي منطقة الساحل على البترول والغاز الطبيعي .

أما عن الثروة المائية - أثمن ثروات الطبيعة في الصحاري - فكانت المسوح الجيولوجية التي أجريت على بعض مناطق الصحراء الغربية عام 1965 قد كشفت عن وجود حوض هائل الضخامة من المياه الجوفية يزيد طوله عن 500 كيلو متر . . ويمتد من رأس بوجدور في الشمال وحتى «امليلي» بالقرب من الداخلة عاصمة الجنوب . يستغل الأهالي المحليين بعضاً من هذه الثروة بواسطة حفر الآبار السطحية .

أما الثروة الثانية من حيث الأهمية الإقتصادية بعد الفوسفات ، فهي الثروة السمكية . . حيث تخضع شواطىء الصحراء الغربية لمناخ مشمس حار يساعد على نمو وتكاثر الأعشاب البحرية التي تعيش عليها الأسماك . وبفضل وقوع المنطقة تحت تأثير تيار «كناريا» الذي يهب عليها ابتداءً من شهر أيلول «سبتمبر» وحتى أيار «مايو» من كل عام ، فقد توفرت لتلك الشواطىء الشروط المثالية التي جعلتها الأغنى بالأسماك المتنوعة في العالم . . حيث أنها تحوي على مئتي صنف من الأسماك ، وستين نوعاً من الرخويات ، إضافة إلى أجناس مختلفة من القشريات وراسيات الأرجل .

ومن أشهر أنواع الأسماك الصحراوية ، هناك السلمون والبرعان والشفس والمارو والابرميس «عدة أصناف» والراقو «عدة أصناف» ، وبعض أنواع من السمك الطيار والتون الأبيض وأبو حريقه والقرش والحيتان .

كما وتشكل الثروة الحيوانية المصدر الأساسي في معيشة سكان الصحراء الغربية . وتربى على أراضيهم قطعان وافرة من الإبل والأغنام والماعز . وبالرغم مما ألحقته الحرب من تدمير لأساسيات العناصر في البيئة الطبيعية ، لا تزال أعداد لا بأس بها من حيوانات وطيور البراري تعيش فوق أرض الصحراء الغربية . . ففي المناطق الساحلية والجبلية القريبة منها تستوطن الضباع المتوحشة والثعالب والوعول ، كما وتكثر الثعابين والأفاعي السامة والقنافذ والسلاحف والأرانب . وبأعداد قليلة تتواجد الفهود في مناطق الجنوب . أما الغزلان فقد أصبحت في عداد شبه المنقرضات .

وتعتبر منطقة الصحراء الغربية ممراً طبيعياً للطيور المهاجرة . . وتحيا في أجوائها أجناس متنوعة من الطيور تبلغ كثافتها في كل عشرين كيلومتر مربع حوالي سبعمائة طير . . فعلى الشواطىء تعيش النوارس والحباري والقنبر وغراب الصحراء ودجاج الأحراج والرواكد ، وفي المناطق القارية يتواجد العندليب والدوري والقنبر الأسود والحجل واللقالق والبوم والعقاب والباز . أما طيور النعام التي كان وجودها ملفتاً في الصحراء الغربية فلم يعد لها أثر .

ولأن لكل صحراء مأهولة غطاؤها الأخضر ، فساتر عري الأرض هذا متوفر قليلاً فوق مساحات الصحراء الغربية الشاسعة ، وليس في أشجارها ونباتاتها مايميزها عن غيرها من أشجار ونباتات دول الجوار . . فمن الأشجار نجد التورجه وتامات واتيل والطرفه واجنين والعروق والطلح . ومن النباتات الرعوية الطبية ذات الخصائص العلاجية هناك أنواع مثل افلاجيت وتازوكنيت . وكذلك يزرع العديد من المحاصيل الغذائية كالقمح والذرة الصفراء وقصب السكر وأم ركبة والشعير ، والقليل من الخضار .

تتمدد الصحراء الغربية فوق رقعة من الأرض تبلغ مساحتها 284 ألف كيلو متر مربع ، وتقع بين خطي العرض 27 - 40 شمال خط الاستواء . . يجاورها من الشمال المملكة المغربية بحدود طولها حوالي 445 كيلو متراً ، ومن الشرق الجزائر بحدود طولها حوالي ثلاثين كيلو متراً ، ومن الشرق والجنوب موريتانيا بحدود طولها حوالي 1570 كيلو متراً ، ومن الغرب تطل على المحيط الأطلسي بواجهة طولها 1400 كيلو متر .

يتألف الكيان الصحراوي من خمس مناطق جغرافية في المناخ والتضاريس ، وهي :

* إقليم «الساقية الحمراء» في الشمال . ويعرف أيضاً باسم «النهر الأحمر» نسبة إلى نهر موسمي يجتاز الإقليم لمسافة 500 كيلو متر . . ويغذيه عدد من المسيلات المائية تنمو على امتداداتها المراعي وحقول الذرة الصفراء والشعير .

تتبع هذا الاقليم أهم مدينتين في الصحراء الغربية . . وهما «العيون» العاصمة الإدارية ، و«السمارة» العاصمة الروحية .

تأخذ تضاريس الإقليم شكل مرتفعات جبلية تكسو الأشجار أوديتها كما في وادي اكسات وقراره أتمار وأملام لاعلاف . ويتوفر مخزون مهم من المياه الجوفية في موقع «أخشاش» إضافة إلى وجود أماكن أثرية نادرة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ . وهناك أيضاً أودية رملية رطبة في أدمري الفرنان وبن داكا وبن زاكّا . . وتنتشر الواحات الخضراء في مسيد والدورة ووديان الحقوتية واطبيلة .

ينعم إقليم الساقية الحمراء بأمطار وفيرة ومناخ معتدل تبلغ درجات الحرارة فيه بالمتوسط مايقارب الخمسة والعشرين درجة مئوية .

* إقليم «زمور» وسط – شرق . ذو طبيعة جبلية قاسية ، صخوره غرانيتية – صوانية . يسيطر

عليه مناخ قاري جاف تتفاوت فيه درجات الحرارة بشكل حاد . . إذ بينما تزيد في النهار عن الخمسة والأربعين درجة مئوية تنخفض في الليل إلى ما دون الصفر .

تتناثر على سفوح مرتفعات «القلتة» سبخات الملح ، وبخاصة في أمات اللحم وأمغالا ووين ترغت والسكن . أما مراكز تجمع المياه ، فتتوزع بين تاشكتنت وتنواكه وايمليلي وتاغرزيمت .

* إقليم «تيرس» جنوب – شرق . مناخه شبه صحراوي وطبيعته متباينة . بعض مرتفعاته جرداء عبارة عن صخور متبعثرة ، وبعضها الآخر مغطى بالشجيرات الحراجية . أما «وادي الجنة» التابع لجبال «لغلات» فهو كثيف الأشجار .

وكان قد عثر في وديان جبال لجواد على بقايا آثار لإنسان ما قبل التاريخ .

* إقليم «ادرار سطف» وسط – غرب . يسوده مناخ قاري شبه صحراوي . يتشكل قسمه الشرقي من سلسلة جبال صخرية يصل ارتفاعها لحوالي 500 متر ، وتخلو مناطق الغرب من كافة مظاهر الحياة ، وليس فيها شيء سوى أحجار الكوراتز .

* إقليم «الساحل» . شريط ساحلي طوله 1200 كيلو متر . يحاذي شاطئاً وعراً كثير الخلجان . تتوضع على أمتداده سبخات الملح .

يتمتع هذا الإقليم بجو معتدل – رطب ، وتغطي كثبان الرمل مساحات واسعة من جزئه الغربي ، بينما ترتفع الجبال في جزئه الشرقي بشكل أفقي لتصل إلى علو ثلاثة آلاف متر .

❁ ❁ ❁

الفصل الثالث

تاريخ ضارب في القدم

وكما الثروات الطبيعية الباطنية ، كذلك هو الحال مع تاريخ الصحراء الغربية في جزء هام من قديمه . . فمن تحت رمال الصحراء ، تنبثق شواهد الأزمان الغابرة كاشفة عن حقائق الماضي الضائعة وخفاياها المجهولة . . حيث تزخر منطقة الصحراء الغربية بعدد كبير من المواقع الأثرية العظيمة القيمة ، أرخت لقيها لفترات زمنية متباعدة وعهود مختلفة . . فقد عثر في أماكن متفرقة من البلاد الصحراوية على أدوات صوانية تعود للعصور الحجرية الأولى . وظهرت على السواحل قطع خزفية متنوعة الأنواع والأحجام ترجع إلى ثمانية آلاف عام قبل الميلاد . ويحفل موقع «الغشيوات» بالكثير من الآثار الحجرية الحاملة لنقوش ورسوم تمثل أشكالاً بشرية وحيوانية يعود أغلبها إلى العصر البرونزي الوسيط . وعثر أيضاً على نفس تلك الرموز والنقوش في مناطق تيرس والأجواد وآوسرد وكليبات والفرفارة .

ونظراً لأهمية وغنى هذه الآثار ، فقد وصل البعض منها إلى المتاحف العالمية الكبرى ، وأخذ مكانه اللائق ضمن معروضاتها الهامة . . حيث يقتني متحف علوم خصوصيات الشعوب في «بال» مجموعة نادرة من آثار منطقة الصحراء الغربية مؤلفة من تسع قطع يعرضها في قسم خاص .

وكان أحد أهم الاكتشافات الأثرية العالمية قد سجل في الصحراء الغربية عام 1995 . . ويتمثل بإكتشاف هيكل ديناصور من جنس «كاركاوردنتوسورس» عثر عليه البروفيسور «بول سيرينو» – من جامعة شيكاغو الأمريكية – بمساعدة فريق مختص من العلماء يضم بين صفوفه ثلاثة مغاربة هم . . السيد محمد بن سعيد – المدير في وزارة المناجم والطاقة المغربية – والسيدان محمد دكماني ومحمد اروشين . وشارك هذا الأخير في وضع التقرير العلمي الأول عن موقع الحفريات .

وكان البروفيسور سيرينو . قد نشر تفاصيل اكتشافه المثير هذا صيف عام 1996 في مجلة «ناشيونال جيوغرافيك» الأمريكية ، ووجدت فيه الأوساط العلمية الدولية إكتشافاً بالغ الأهمية ، وقيمة علمية وتاريخية نادرة ، فأقامت له الجمعية الجغرافية الأمريكية معرضاً حوى جمجمة الديناصور المكتشف .

وقد أوضح البروفيسور سيرينو أن أعماله التنقيبية التي يجريها في الصحراء الغربية ، إنما هي بموجب اتفاق رسمي مع السلطات المغربية ، وتقضي بالمشاركة في أعمال البحث والتنقيب وتبادل المنافع العلمية التي يتوصل إليها ، وكشف عن وجود المزيد من الآثار الهامة العائدة لعصور ما قبل التاريخ لا تزال تنتظر الكشف عنها في منطقة الصحراء الغربية .

إن تلك الآثار المنتشلة من بواطن الأرض الصحراوية تعطي الدليل الساطع على أن الصحراء الغربية كانت ، ومنذ الأزمنة الأولى ، مركزاً خصباً للاستيطان البشري .

وما هو معروف عن تاريخ منطقة الصحراء الغربية ، أنها تعرضت خلال حقبة العصر الحجري الثالث إلى تغيرات وتبدلات طبيعية غامضة أدت بها إلى حالة محبطة من الفقر ، انعكست بحدة على حياة ومعيشة سكانها المحليين ، الذين هجروا بنتيجتها مهنتهم التقليدية المتمثلة بالصيد البري والبحري ، واتجهوا نحو ممارسة شكل من أشكال زراعة الأرض وتربية الحيوانات ، فنشأ بذلك ما يشبه المجتمع الزراعي – الرعوي .

في القرنين الثاني والثالث الميلاديين ، أحدث الإجتياح الروماني لمناطق شمال افريقيا تخلخلاً في بنية التركيبة الديمغرافية لسكان الصحراء الغربية . . حيث قدمت من صحراء ليبيا ومناطق الشمال قبائل بربرية وصنهاجية وزناتية ، واستقرت في الأرض الصحراوية . وعن طريق هؤلاء المهاجرين ، دخلت جمال الشرق لأول مرة إلى تلك البلاد . وأخذت مكان الجياد . واستطاع السكان الجدد ان يؤسسوا بنجاح لتجارة واسعة وزراعة مزدهرة . . فحفروا الآبار وزرعوا أشجار النخيل وأقاموا تنظيماً اجتماعياً متحضراً ضمن الواحات التي شيدوها .

في القرنين السابع والثامن الميلاديين ، نشبت الحرب بين قبيلتي زناتة وصنهاجة . . وبقي التفوق حليف الزناتة حتى منتصف القرن الثامن .

وفي مطلع القرن الثامن الميلادي ، بدأت هجرات عربية من اليمن بالوصول إلى أرض الصحراء الغربية حاملة معها رسالة الاسلام . وقد لاقى الدين الجديد القبول من القبائل المحلية . وبإنتشاره بينها توحدت صفوفها ، وانتهت منازعاتها وأحقادها .

كما رسخ المسلمون في بلاد الصحراء أساس نظام اجتماعي متطور ، وانعشوا الحياة الاقتصادية هناك ، وبخاصة تجارة الذهب من مالي ، التي كانت تعرف في ذلك الوقت باسم «السودان» .

وتوالت الهجرات العربية إلى الصحراء الغربية خلال الفترة ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر . . فوصلت قبائل يمنية من بني حسان وبني هلال ، عن طريق مصر الفاطمية ، وتغلغلت بواسطة سيطرتها على منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب ومجمل أراضي موريتانيا . وبفضل شدتها ، تزايد نفوذها وطبعت المنطقة بطابعها العربي الإسلامي المميز .

وكان الداعية الإسلامي الشيخ عبد الله بن ياسين قد قدم إلى منطقة الصحراء من المشرق العربي مع بداية القرن الحادي عشر . وبفضله عم المذهب «المالكي» الصحراء الغربية - وهو من المذاهب السنية الأساسية - وأصبح الآن المذهب الإسلامي الوحيد السائد بين مسلمي المغرب العربي .

مع نهاية القرن الرابع عشر ، وصلت جماعات من البرتغاليين والإسبان إلى شواطىء الصحراء الغربية ، يحدوهم الأمل في الهيمنة على الطريق التجارية الصحراوية ، والسيطرة على منجم الذهب الشهير في مالي . وقد واجهتهم القبائل الصحراوية ، وكذلك فعل سلطان مراكش . .

ثم كان الإتفاق الإسباني - البرتغالي المعروف بمعاهدة «توروديسياس» . وفيها حصلت إسبانيا على «حق» إخضاع المنطقة الصحراوية الممتدة من الرأس الأبيض وحتى رأس بوجدور .

لكن سلطان مراكش القوي مولاي أحمد المنصور . رأى أن من حقه هو دون غيره الإمساك بالطرق التجارية النشطة في منطقة الشمال الإفريقي ، خاصة بعدما حقق لبلاده الأمن والاستقرار الداخلي ، وامتلك من أدوات القوة والتأثير ما جعل الأوروبيين - تلك الأقوام المتغطرسة - يسعون إلى استرضائه وكسب وده . كما أن نفوذه أصبح مقلقاً للغاية بالنسبة إلى العثمانيين - محتلي اقليم الجزائر المجاور . وقد أراد توسيع رقعة امبراطوريته وإيجاد مصادر دخل جديدة لإقتصادها بما يحقق احتياجاتها المتصاعدة ، ويتماشى والمكانة المرموقة التي وصلتها . . حيث وجه هدفه نحو امبراطورية «سانغاي» في مالي ، وحاول إخضاعها لسلطانه . . فجهز عام 1583 حملة عسكرية اكتفى فيها باحتلال واحتي «توات» و«تيكورارين» الواقعتين إلى الجنوب الشرقي من حدود امبراطوريته . وبذلك ضرب طريق التجارة المزدهرة الواصلة بين بلاد السودان «مالي» والمناطق الجزائرية على شاطىء المتوسط ، وحرم العثمانيين من عائداتها ، وفتح المجال أمام تحويل تلك الطريق التجارية إلى مراكش عبر الصحراء الغربية . واتبع حملته هذه بحملة أخرى

عام 1591 اجتاحت بعض مناطق الصحراء الغربية وهي في طريق زحفها بإتجاه بلاد مالي ، واحتلت كافة المواقع التي صادف وقوعها على خط سير الحملة ، وذلك كي يضمن استمرار تدفق الإمدادات الحيوية لجيشه الذي وصل إلى «تمبكتو» على نهر النيجر في مالي ، وأحكم سيطرته الكاملة على مناجم الملح فيها ، وهي ثروة هامة في ذلك الوقت . وبقيت تمبكتو خاضعة للسلطة السلطانية المراكشية حتى عام 1618 ، عندما انسحبت منها قوات السلطان ، قبل أن تعود إليها ثانية عام 1672 .

لقد أخذت السيطرة المراكشية على الصحراء الغربية طابع الحدودية ، وكانت أقرب إلى المشاركة منها إلى الإخضاع والسيطرة الشاملة .

وقد قدم الباحث الفرنسي «موريس باربييه» في كتابيه : «ثلاثة فرنسيين في الصحراء الغربية» و«أسفار وتحريات في الصحراء الغربية في القرن التاسع عشر» معلومات وافرة من شهادات كتاب ورحالة وجغرافيين زاروا منطقة الصحراء الغربية خلال فترة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وسجلوا أثناءها أهم الأحداث والمشاهدات التي صادفتهم في رحلاتهم الصحراوية ، ونقلوا الكثير عن تاريخ المنطقة اعتماداً على الذاكرة الشعبية لسكانها . ومما جاء فيها ، كشفه عن أول دراسة تفصيلية وضعت عن طبيعة الصحراء الغربية وقبائلها البدوية في أواخر القرن الثامن عشر ، من قبل ثلاثة فرنسيين كانت سفينتهم قد تحطمت فوق صخور الأطلسي عند شواطىء الصحراء الغربية ، حيث تمكنوا من النجاة بأنفسهم وأجتازوا مسافات شاسعة من اليابسة الصحراوية .

وقد كتب أحدهم ويدعى «بريسون» عن لسان سلطان مراكش محمد بن عبد الله ، الذي التقاه عام 1786 وأخبره أن تلك البلاد التي عبرها – ويقصد الصحراء الغربية – ليس هو صاحب الأمر فيها . ويوضح ذلك له بالقول : «لا تقدر أوامري أن تصل إلى هذا المدى» .

أما زميله «سوغنييه» ، فقد وضع عام 1791 انطباعاته عن سكان القبائل الصحراوية المتواجدين في المنطقة مابين «رأس بوجدور» و«سوس» ، ودون عنهم التالي : «يتحدثون عن تمرد هذا الشعب ضد الأمبراطور ، والحقيقة هي غير ذلك تماماً . . فهذا الشعب لم يسبق له أن خضع لسلطة الأمبراطور أبداً . ويذكر عن هؤلاء القوم الصحراويين أنه كانت لهم «حكومة» مستقلة تختلف تماماً عن النظام السلطاني القائم في مراكش» .

وعن حدود «مراكش» الجنوبية في القرن التاسع عشر ، ينقل السيد موريس باربييه عن

مسافرين وجدوا أن حدود مراكش لا تتجاوز «أغادير» و«تارودانت» ، ولا تطال سلطة السلطان ما وراء «سوس» .

وتحدث بعض الرحالة عن وجود مايمكن تسميته بدولتين مستقلتين في الجنوب من مراكش ، هما إمارة «تازار والت» قرب سوس وتخضع لحكم عائلة «سيدي هاشم» ، وإمارة «وادنون» الخاضعة لحكم عائلة «بيروك» في «غولمين» ويتحدثون عن علاقات الإمارتين غير الودية مع سلطان مراكش .

وقد عمد سلطان مراكش مولاي الحسن الأول إلى محاولة إخضاع تلك المناطق المستقلة من الصحراء الغربية لسيادته ، فاستهدفها عامي 1882 و 1886 بحملتين عسكريتين ، انتهت الأولى عند «تازاروالت» ، بينما وصلت الثانية إلى «غولمين» ، وفيها ترك السلطان حامية عسكرية سلم قيادتها إلى أحد أبناء عائلة «بيروك» .

ولم يكن هدف السلطان السيطرة على القبائل الصحراوية وإخضاعها لسلطاته ، بقدر ماكان يهدف إلى ابعاد الأوروبيين عن تلك المنطقة ، ومنعهم من تثبيت بقائهم على السواحل الصحراوية . . حيث كان الإسبان والإنكليز يتواجدون في بعض المراكز الثابتة على سواحل الصحراء الغربية ، بعدما عقدوا مع شيوخ القبائل هناك عدداً من الإتفاقيات التجارية ، أسسوا بمقتضاها مجموعة من الشركات والمراكز التجارية داخل الأراضي الصحراوية ، وهو ماأعطى لتواجدهم في المنطقة المبرر والمشروعية .

ثم جاء مؤتمر «برلين» عام 1884 ، وفيه أقر الأوروبيون لإسبانيا «بحقها» في استعمار اقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب . وبذلك حصل الإسبان على ماكانوا يحتاجونه لتشريع احتلالهم لمنطقة الصحراء الغربية . وعندما حاولوا التوغل في عمق الأراضي الصحراوية انطلاقاً من مكان تمركزهم على السواحل ، جوبهوا بمقاومة ضارية أعاقت تقدمهم وكبدتهم خسائر لم يكونوا يتوقعونها ، وهو ما دفعهم إلى التحالف مع منافسيهم الفرنسيين لوضع حد لتلك المقاومة قبل ان تقوى ويشتد عودها ، وتتمدد نحو المستعمرات المجاورة ، وتشكل خطراً على المشاريع الإستعمارية في المنطقة . ولهذا فإن من مصلحة الفرنسيين ، كما الإسبان ، القضاء على المقاومة الوطنية في الصحراء الغربية ، أو أي حركة تمرد أخرى مضادة للسياسة الإستعمارية .

وعلى أرضية المصالح المشتركة ، التقت إرادة القوتين الأوروبيتين في العمل سوية على حماية مناطق نفوذهما ، والتنسيق معاً في ضرب الحركات الوطنية التي تشاكس سياستهما الإستعمارية .

وكانت قوى الإستعمار الغربي قد اتفقت فيما بينها على تحديد مناطق نفوذها في منطقة شمال إفريقيا ، ورسمت حدود مستعمراتها - بوضعها الحالي - فكان نصيب إسبانيا هو «الصحراء الغربية» ، بينما استأثرت فرنسا لنفسها بالمغرب والجزائر وموريتانيا ، وبارك الإنكليز تلك القسمة بعدما حصلوا على مصر ، ذلك المفصل الحيوي بالغ الأهمية الذي يربط عرب أفريقيا بعرب آسيا .

ومع نهاية القرن التاسع عشر ، لمع نجم رجل الدين الإصلاحي الشيخ ماء العينين ولد الشيخ محمد فاضل ، كزعيم وطني وسياسي ، بعد توليه قيادة الحركة الوطنية المسلحة المقاومة للتواجد الإستعماري الغربي في الصحراء الغربية والأقطار العربية - الإسلامية المجاورة لها .

وكان الشيخ ماء العينين قد بنى مدينة «السمارة» لتكون مركزاً دينياً وتعليمياً ، لكنه سرعان ما جعل منها «ثكنة» عسكرية لمقاتليه ، ومقراً لقيادته الحربية ، ومنها كانت تنطلق الهجمات المسلحة ضد القوات الإسبانية والفرنسية .

وأمام تلاحق العمليات القتالية الناجحة التي نفذها الثوار الصحراويون على مدى عدة أعوام ، سقط ما كان يحيط بجيوش المستعمرين من هالة العظمة ، وأسطورة القوة ، وأصبح جنودهم المدججون بأسلحة القتل عرضة لسخرية واستهزاء رجال القبائل في منطقة شمال غرب أفريقيا .

ولرد اعتبارهم ، وإنقاذاً لما تبقى لهم من هيبة ، اجتاحت جحافل القوات الفرنسية بقيادة الجنرال «موريه» الأراضي الصحراوية عبر محوري المغرب وموريتانيا ، واطبقت الخناق على مدينة السمارة - معقل الثوار - وكان انتقامهم فظيعاً من المدينة وسكانها . . إذ أحرقوا أبنيتها ومكتبتها العامرة ، وتحول عمران المدينة الزاخر إلى أنقاض متفحمة ، وضاعت ثروة علمية نادرة بين ألسنة اللهب تحوي خمسة آلاف كتاب على الأقل ، تمثل نفائس ثقافة وتراث الشعب الصحراوي .

وبسقوط مدينة السمارة عام 1912 ، انتهت مرحلة جهاد الشيخ ماء العينين ، لتبدأ بعدها مرحلة كفاح إبنه الشيخ أحمد الهيبة ، الذي خلف والده في قيادة المقاومة الوطنية المسلحة ضد قوات الإستعمار الغربي في منطقة الصحراء الغربية وجوارها .

وقد إتهم القائد الصحراوي الجديد سلطان المغرب بالتآمر مع المستعمرين ضد والده ، فصمم على الثأر منه ، وزحف بمقاتليه نحو مدينة «فاس» - عاصمة السلطان - واستطاع احتلالها لبعض الوقت . . قبل أن تجليه عنها القوات الفرنسية في معركة «سيدي بوعثمان» عام 1916 .

في تلك الأثناء ، كان الجيش الفرنسي يواصل حربه الظالمة ضد السكان الصحراويين .

وقد واجه الإسبان العدوان الفرنسي بالإدانة والتنديد ، وراحوا يقدمون للشعب الصحراوي المنكوب مساعدات إنسانية سخية ، ويعدونه بالتدخل لصالحه لوقف الأعمال الإرهابية التي يتعرض لها من قبل الجيش الفرنسي ، والدفاع عنه ضد أي عدوان يستهدفه من أية جهة كانت ، مؤكدين له ، وجودهم فوق الأرض الصحراوية إنما هو لتحقيق تلك الغاية .

وقد جاء تناقض المواقف هذا بين القوتين الإستعماريتين - الفرنسية والإسبانية - ضمن خطة استعمارية ماكرة حاكها الطرفان سوية ، وكانت نتيجة دراستهما لعقلية ونفسية سكان الصحراء الغربية ، الذين يجدون في تعاطف ومساندة الآخرين لهم أوقات الشدة عملاً نبيلاً لا يمكن نسيانه ، ويبقى ديناً يطوق أعناقهم ، إلى أن تسمح لهم الظروف بالوفاء به .

وبهذا تفترض الخطة الفرنسية - الإسبانية أنها إنما وضعت شعب الصحراء الغربية بذلك أمام خيار وحيد يحتم عليه القبول بالإنضواء تحت حكم الوصاية الإستعمارية الإسبانية عن قناعة ورضى ، مع إعطائه الإيحاء بأن هذا الخيار سيجنبه الوقوع في جحيم الخضوع تحت السيطرة الفرنسية . وبذلك تنتج واقعية المقارنة بين قسوة الفرنسيين المفرطة ، وبين إنسانية التعامل الإسباني - الظاهري ، مما يجعل الإسبان الخيار الوحيد بالنسبة للصحراويين ، الذين سيصرفون كامل اهتمامهم وطاقتهم بإتجاه واحد فقط ، وهو كيفية إيجاد الوسائل الإنتقامية المناسبة التي ستمكنهم من الرد على ما استهدفهم به جيش الإستعمار الفرنسي من عدوان سافر ، واستعادة كرامتهم البدوية المهدورة .

وبهذا يحول الصراع في الصحراء الغربية عن مساره الأصلي . . من مقاومة وطنية رافضة للتواجد الإستعماري الإسباني في البلاد ، إلى حرب ثأرية لا حدود لنهاياتها ، تستنفذ طاقات وقدرات الصحراويين في مواجهة مكلفة مع الجيش الفرنسي المحصن في مواقعه البعيدة عن مراكز تجمع المقاتلين الصحراويين ، وهو ما يسمح للسلطات الإسبانية بالتفرغ كلياً لترسيخ وجودها وإحكام سيطرتها على جميع أراضي الصحراء الغربية بهدوء ودون مضايقة .

ومن جهتهم ، فقد تعمد الفرنسيون توصيل أخبار مضخمة عن حجم اعتداءاتهم ضد سكان الصحراء الغربية إلى داخل مستعمراتهم في المغرب والجزائر وموريتانيا ، والإدعاء بأن جيشهم تمكن من سحق حركة المقاومة المسلحة في الصحراء الغربية ، هادفين من وراء ذلك إلى إخافة شعوب تلك المستعمرات ، وارهابها نفسياً ، بغية إحباط روح المقاومة والتمرد لديها ، وتذكيرها بأن

أي إخـــلال من جانبهـا بالنظام الإسـتعماري القـائم سـيعرضها لنفس المصير الذي لاقـاه أهالي الصحراء الغربية .

ولم تقـدر حرب إلغاء المقاومة الوطنيـة التي شنها جيش الإسـتعمار الفرنسي على إفقاد الثوار الصحراويين قدرتهـم على تنفيذ العمليـات العسـكرية الناجحـة . . ففـي الوقت الذي كـان فيـه الفرنسيون يتبـاهون بما ادعوه من إبـادة لحركة المقاومـة الصحراويـة ويعيشون نشـوة النصر الزائف ، بـاغت مقاتلو الصحـراء مواقع الجيش الفرنسـي الرئيسـية في الصحراء الغربيـة وداخل الأراضي الموريتانية ، بسلسلة عنيفة من الهجومات الفعالـة والمركزة ، وكانت خسائر الفرنسيين فيها كبيرة ، ومنهـا فقدان أرواح بشـرية وتدمير فـي عتـاد حربها ، وضـرب لصدقيـة مـا تدعيـه قيـادة الحرب الفرنسية في بياناتها العسكرية .

وقد أثارت تلك العمليات الجريئة والموفقـة مشاعر شعوب المغرب والجزائر وموريتانيا ، وألهبت فيهـا الحماس الوطني ، فوسع ذلك من دائرة انتفاضتها ومقاومتهـا للسيطرة الإسـتعمارية ، لتطال ضرباتها الموجعة المكامن الآمنة في جيش الفرنسيين بتلك البلدان .

ولتدارك وقوعهم في مـأزق إنعدام القدرة على التحكم بـأمن مستعمراتهم ، مـن جراء اشتداد حدة المعارضـة الشـعبية ضدهم ، وتنـامي قوة المقاومـة المسـلحة ، عمد المسـتعمرون الفرنسـيون والإسبان إلى تغيـير أساليب تعـاملهم ، وانتهاج سياسة تصعيديـة أكثر عنفاً ودمويـة في مواجهة قوى المقاومـة المسلحة والمتعاونين معها من أبناء الشـعب . . وفيها تخلي الإسبان عن متابعة لعب دور المتفرج في الحـرب القائمـة بين الجيش الفرنســي والثـوار الصحراويين ، والانتقـال إلى موقع المشاركة الفعلية والمباشر فيها .

وفي عام 1934 ، نسـق الجيشان البريان الفرنسـي والإسباني قواهمـا ، وجهزا حملة عسكرية مشـتركة ، استهدفت مداهمة مخـابىء رجال المقاومـة الوطنيـة الصحراويـة ، وتعقب أثر الفارين منهم إلى أمـاكن إلتجائهم ، في عمليـة تطهير واسعة شـملت غالبيـة المناطق الصحراوية ، وأطلق عليها اسم عملية «الأقاصي» .

وقد كـانت الحملـة التمشـيطية تلك . . فـي وقت كان فيـه الجفـاف والقحط يضربـان أصقاع البلاد الصحراويـة ، وينشـران في أرجائهـا الجوع والمرض والموت . وهنـا تلتقي حرب المسـتعمرين الظالمة مع عناد الطبيعة ، لتدفع بشعب الصحراء الغربية إلى مصير بائس كئيب .

في تلـك الأثنـاء ، كـانت الأزمـات الداخليـة والصراعـات السياســية تفتك بكيـان الدولـة

الإسـبانية وتهدد نظامهـا الملكـي بـالزوال ، واخذت الإضطرابـات ذروتهـا بالتصـاعد مع وصول الجنرال «فرانكو» إلى الحكم عبر انقلاب عسكري أطاح بالنظام الجمهوري الاشتراكي الذي أزاح الملكيـة فـي اسـبانيا ، وحل فولاذ خـوذات العسـكر مكان ذهـب التاج الملكـي ، فإندلعت الحرب الأهليـة في البلاد ، وانقسـم المجتمع الإسـباني إلى فريقين متصـارعين . وقد فرض أعوان الجنرال فرانكو على شـباب الصحراء الغربيـة عـام 1936 الإنخراط ضمـن صفوف المتطوعين للمحاربـة معهم ضد خصومهم . وبعد أن حسـم الأمر في نهاية المطاف لصالح العسكر ، أمر الجنرال المنتصر بنفي مجموعة كبيرة من معارضيه السياسـيين إلى منطقة الصحراء الغربية للعيش فيها كنوع من العقاب لهم .

وبذلك يبدأ عهد نظام جديد في إسبانيا ، أساسه الديكتاتورية والعنف الفاجر .

ومع انتهـاء الحرب العالمية الثانيـة ، حصلت الكـثرة من الشـعوب الإفريقية علـى استقلالها ، وعلت أصـوات البقيـة مطالبة بالحريـة والسـيادة ، ومنها كـان شـعب الصحراء الغربيـة . لكن رد الحكومـة الإسـبانية جـاء محبطاً لآمالـه ، وهـو ما دفـع بـه إلى العصيـان والتمرد ، وتصعيد وتيرة كفاحه المسلح .

وبحـلول عـام 1957 ، كـانت المقـاومة الوطنيـة الصحـراوية قـد حققـت انتصـارات عسكرية باهرة ضـد جيش الإسـتعمار الإسباني . ومرة أخـرى ، يستعين الإسـبان بالفرنسـيين – حلفائهم الدائمين – وذلك للتغلب على ضعفهم وتقهقرهم أمام الثوار ، وقد شكلا معاً قوة تدخل مشتركة نفذا من خلالها هجوماً برياً واسعاً عرف باسم عملية «ايكوفيون» ، اجتاح بشراسـة مناطق تواجد المقاتلين الصحراويـين ، بعد أن تم قصفها من الجو . كما أن سـلاحي الجو الفرنسـي والإسباني لـم يوفرا في غاراتهم القتاليـة التجمعات المدنية ، مما جعل أعـداداً كبيرة من السكان الصحراويين تفر من محرقة الموت ، ملتجئة إلى داخل الأراضي المغربية والموريتانية والجزائرية .

ولتحييد المغـرب عمـا يدور في الصحراء الغربيـة ، قامت اسـبانيا عـام 1958 بتسـليم إقليم «طرفايـة» الصحـراوي إلى المغرب ، في محاولة منها لإسترضائه والتـأثير سلباً على العلاقة الطيبة التي تجمعه بثوار الصحراء الغربية .

ثم عادت السـلطات الإستعمارية الإسـبانية إلى ممارسـة ألاعيبها الماكرة . . ففرضت على بدو الصحـراء الرحل الإسـتقرار ضمن مسـتوطنات جاهزة خصصـت لإسـكانهم . . بعد أن أفقدتهم الحرب كل ما يملكونه من مواشي ومزروعات ، وباتوا أسيري الحاجة والجوع .

ولـم يكن من السـهل عليهم التـأقلم مع الحيـاة الجديدة . . فقـد وجدوا أنفسـهم فجـأة حبيسـي المكـان الضيق - الثابت المحـاط بالرتابـة والجمود ، وهـم الذين عاشـوا حيـاتهم كلها جوالين منتقلين في الأقـاليم الصحراويـة ، لا تحد خطواتهم حدود ، ولا يعـترفون في ترحالهم بالموانع والسدود .

واستمرار سلوك حيـاتهم هذا يعود لعصور طويلـة مضت ، تشكلت عبرهـا عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم ، وأضحـت معها تلـك الموروثات المتراكمـة مصدراً لتفـاخرهم وتباهيهم . يتعصبـون لها بإعتبارها دليلاً على حقيقـة وجودهم ، ورمـزاً لأصالتهم البدويـة . وعليـه ، فليس من الطبيعي أو المنطقي سـلخ هؤلاء القـوم عن واقعهـم وتـاريخهم ، وفـرض واقع بديـل لـه مختلف عنـه لحد التناقض ، بتلـك الصورة الإنقلابيـة المفاجئة التـي افتعلها المستعمرون الإسبان معهم . . بحيث أنهم تعمدوا ألا يراعوا نمـط معيشـتهم وخصوصيـات عوالمهم البدويـة ، متجاهلين إياهـا عن عمد وتصميم ، بقصد وضـع أولئك البشـر من بدو الصحـراء الغربيـة في أجـواء مشـحونة بالتوترات والتأثيرات النفسـية الضاغطـة ، التي تنتهي بهم إلى حالـة من الإنكسـار واليأس ، يسـهل بعدها على السلطات الإسـبانية تطويعهم بالشـكل الذي تجده مناسباً لخدمـة مصالحها الإستعمارية في تلك المنطقة .

وقد اسـتغل الإسـبان عملهم هـذا أحسـن اسـتغلال . . فقدموا أنفسـهم للعـالم على أنهم أصحاب مشـروع إنسـاني عظيم ، يهدف إلى إنقـاذ شـعب مشـتت في عراء الصحراء الواسـعة وتوطينـه في مسـاكن عصريـة مريحـة ، وتأمين كافـة احتياجاتـه في عيش كريم بمـا يضمن لـه الإنتقال السريع من غياهب الجهل والتخلف إلى عوالم المدينة والتحضر .

ثم كـانت الخطوة التاليـة عام 1961 . . وفيهـا ألحقت أقاليم الصحراء الغربيـة رسـمياً بالإدارة المركزيـة ، وغـدت تمثل المقاطعـة الواحـدة والخمسـين ضمن مقاطعـات الدولـة الإسـبانية . وقد شـجعت الحكومة الإسبانية رعاياها على السـفر والإستيطان في الصحراء الغربية . . حيث انتقل العديـد من الأسـر الإسـبانية للإقامة الدائمـة في مدن السـاحل الصحراوي . وبمجـرد استقرارهم هنـاك ، شـرعـوا بتأسيـس المـدارس التعليميـة ، وأخذوا ينشرون ثقـافتهم وعاداتهم الغربية بين أوساط السكان المحليين .

ولإيهام الشعب الصحراوي بأنه قد أصبح جزءاً أساسياً وفاعلاً في كيان الدولة الإسبانية ، له مـا للمواطنين الإسـبان الأصليين من حقـوق ، أقدمت السـلطات الإسـبانية عـام 1967 على تشـكيل مجلس الأعيـان الإستشـاري «الجماعـة» فـي الصحراء الغربيـة ، بطريقـة التعيين من

الوجهاء وشيوخ القبائل الصحراوية ، وأختير غالبيتهم ممن يرتبط بعلاقات شخصية أو مصالح نفعية مع السلطات الإسبانية . وتم انتقاء عدد من أعضاء «الجماعة» تلك ليكونوا ممثلين عن الشعب الصحراوي في البرلمان الإسباني «الكورتيس» ، لكن دورهم الحقيقي في ذلك المحفل التشريعي الكبير لم يكن يتجاوز حدود شغل المقاعد الشاغرة .

ولم تحقق سياسة الترضية التي اتبعها الإسبان تجاه شعب الصحراء الغربية ما كان مرجواً منها . . فهذا الشعب المسكون بهاجس الحرية ، والنزوع نحو الحياة الإستقلالية ، يرفض التبعية والخضوع لمشيئة الغرباء ، مهما كان حجم المغريات المقدمة إليه في سبيل ذلك . إنها عقيدته التي ربي عليها وستمتد لأجيال متعاقبة . وبتمسكه بها حافظ على بقائه بنقاء .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، لم يهنأ للمستعمرين الإسبان بال طول فترة احتلالهم للصحراء الغربية ، حيث كان المقاتلون الصحراويون لهم دائماً بالمرصاد . . فمن تحت خيام الشيوخ ، كانت العمليات الجهادية تنطلق مستهدفة مواقع الإحتلال أينما وجدت . وبقي عمل المقاومة على هذا الحال ، إلى أن جاء الإعلامي الصحراوي السيد «محمد سيد إبراهيم البصيري» ليغير في المعادلة النضالية ، ولينتقل بالمقاومة الصحراوية إلى مرحلة جديدة من الكفاح الوطني ، أعطى فيها للنشاط السياسي الدور الأول . ومن المغرب إتخذ مقر نشاطاته بادئ الأمر ، ثم ما لبث أن انتقل إلى داخل أراضي الصحراء الغربية ، وهناك التقى بعدد من الشباب المتفهمين لضرورة تطوير أداء وأساليب عمل المقاومة ، وتم الإتفاق فيما بينهم على وضع هيكلة علمانية لحركة المقاومة الصحراوية تنظم عملها وتنطلق بها إلى ميادين التحدي السياسي . وبعد الاتصال والتشاور مع الصحراويين المتواجدين في الأقطار المجاورة ، أعلن عام 1967 عن تأسيس «حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب» . وكان من أهم مافعلته هو تنظيمها في حزيران «يونيو» 1970 لتظاهرة شعبية حاشدة ، في مواجهة مهرجان دعائي ضخم دعت لإقامته سلطات الاحتلال الإسبان في حي «الزملة» من العاصمة «العيون» ، غايته الترويج للسياسة الإستعمارية في الصحراء ، ومحاولة كسب التأييد الشعبي لبقاء الصحراء الغربية مندمجة مع الدولة الإسبانية ، وكان من بين الحضور الجنرال «بيريث دي ليما» الحاكم العام لإقليم الصحراء .

وقد رد الجيش الإسباني على المتظاهرين المطالبين لبلادهم عبر الشعارات بالسيادة والاستقلال ، بأن فتح النار عشوائياً على جموعهم ، فأحدث بين صفوفهم مجزرة رهيبة أدت إلى انتفاضة شعبية عارمة ضد سلطات الإستعمار . . حيث واجهت قوات الجيش والأمن الإسبانية الوضع ، بحملة اعتقالات واسعة طالت شرائح مختلفة من أبناء الشعب الصحراوي ،

كما اختفى زعيم الحركة السيد البصيري ، الذي كان يقود المظاهرة السلمية ، ولم يعثر له على أثر حتى الآن منذ ذلك الوقت .

وبعودة دورة الموت الإسبانية إلى الظهور من جديد في الصحراء الغربية ، وصل الصحراويون إلى قناعة أكيدة ، وهي استحالة استرجاع حقوقهم المسلوبة بغير اتباع نهج العنف المسلح . . فأخذوا بالإعداد للثورة المسلحة ، وأعلنوا في العاشر من أيار «مايو» 1973 عن تأسيس «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب» ، أو ما أصبح يعرف اختصاراً بإسمها الإسباني «بوليساريو» .

وقد جاء في بيانها التأسيسي الأول : «تتأسس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كتعبير جماهيري وحيد متخذة العنف الثوري والعمل المسلح وسيلة للوصول بالشعب الصحراوي العربي الإفريقي إلى الحرية الشاملة من الإستعمار» .

وقد ركز البيان على عدد من الثوابت . . أهمها : التأكيد على أهمية الإندماج مع الشعب ، وتجاوز النظام القبلي بعد أن استغله المستعمرون وجعلوا منه عامل تفرقة بين أبناء الشعب الصحراوي الواحد ، والتمسك بالروابط القومية مع الأمة العربية ، والإلتزام بمبادىء ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، واعطاء المرأة الصحراوية دوراً حيوياً وفاعلاً في عملية النضال ضد الإستعمار .

وفي العشرين من أيار «مايو» 1973 ، نفذ مقاتلو جبهة «البوليساريو» أولى عملياتهم الحربية ضد موقع «الخنقة» العسكري الاسباني ، وتم الاستيلاء على حاميته العسكرية في عملية نوعية قادها باقتدار السيد الولي مصطفى السيد . . .

وتوالت بعدها الهجومات الصحراوية المنظمة على مواقع الجيش الإسباني المنتشرة فوق الأراضي الصحراوية . وبنتيجة كثافة وعنف عمليات «البوليساريو» الفدائية ، تصدعت قوة البطش الإسبانية ، ولانت حدة مواقفها السياسية . . فحلت الطروحات السلمية من قبلها مكان التشدد والتطرف ، وانحسرت فكرة «أسبنة» الصحراء الغربية ، ولم تعد مطروحة كما في السابق . ومما زاد في إضعاف النهج الإستعماري الإسباني تجاه الصحراء الغربية ، دخول منظمة الأمم المتحدة بجدية على مسار معالجة القضية .

❁ ❁ ❁

الفصل الرابع

رأي محكمة العدل الدولية

حاولت إسبانيا تنظيم استفتاء تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية برعاية الأمم المتحدة . وقد عارضت المملكة المغربية هذا الإجراء بشدة ، بحجة أنه سيكون استفتاءً «مزيفاً» تريده إسبانيا كي تعيق من خلاله عملية تحقيق الوحدة الترابية المغربية ، وخلق دولة صحراوية في الإقليم المذكور تكون «دمية» بين يديها . . تحركها كيفما تشاء .

وأصرت المملكة المغربية بالتفاهم مع الحكومة الموريتانية ، على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية للبت فيها .

وفي الثالث عشر من كانون الأول «ديسمبر» 1974 ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3292 (29) المؤيد للطلب المغربي ، والقاضي بتحويل مشكلة الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي للإدلاء برأيها الإستشاري حول مسألتين أساسيتين هما :

* «هل كانت الصحراء الغربية قبل الإستعمار الإسباني أرضاً لا مالك لها - بلا سيد - TERRA NULIUS ؟» . . .

* «ما هي الروابط القانونية بين هذا الإقليم وبين المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟» .

وفي العاشر من كانون الثاني «يناير» 1975 أعلنت المحكمة الدولية عن قبولها النظر في القضية الصحراوية .

وقدم المغرب ملفه إلى المحكمة في السابع والعشرين من آذار «مارس» ، وكلف بالدفاع عنه السيد ادريس السلوي ، وهو من الحقوقيين البارزين في المغرب .

وأمام المحكمة الدولية . . كان على كل من المغرب وموريتانيا أن يقدم مالديه من وثائق تثبت

صحة إدعاءاته . . فالمغاربة يدعون أن لهم حقوقاً تاريخية في الإقليم الصحراوي ، وهو أساسهم الشرعي في المطالبة بإستعادته .

بينما يرى الموريتانيون أنهم وشعب الصحراء الغربية يشكلون شعباً واحداً ، وعليه فهم يأملون الحاق الجنوب من إقليم الصحراء الغربية بدولتهم .

اما جبهة «البوليساريو» التي تسخر من هذه الإدعاءات وتؤكد على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره بنفسه ، فقد كانت غائبة رسمياً عن مداولات المحكمة الدولية ، لكونها لا تتمتع بصفة «دولة» .

في تلك الأثناء ، كان المغرب يحاول عبر قنواته الدبلوماسية الوصول مع الحكومة الإسبانية إلى اتفاق حل يرضي الجانبين فيما يتعلق بنزاعهما على إقليم الصحراء الغربية . وبعد فشله في الوصول معها إلى نتيجة إيجابية ، عمد إلى تحريك قضية مدينتي سبته ومليليه وجزر بادس ونكور وملوية التي تحتلها إسبانيا من شاطىء المملكة المغربية الشمالي . وبرع المغاربة في إثارة القضية بطريقة أظهرت فيها إسبانيا أمام الرأي العام العالمي بإعتبارها قوة عدوان متعطشة لإغتصاب حقوق الآخرين ونهب أملاكهم ومقدراتهم .

والواضح أن الإسبان قد اكتشفوا مدى ضعفهم وهزالة موقفهم أمام شدة الحملة المغربية الصاخبة ضدهم ، وهو ما دفعهم إلى محاولة استرضاء المغاربة من أجل إيقاف حملتهم الاستفزازية والمؤثرة في توقيتها الحساس ، حتى ولو كانت الصحراء الغربية هي الثمن لذلك . ويبدو أن الصفقة قد تمت بالفعل ، عندما وقعوا في الرابع عشو من تشوين الثاني «نوفمبر» 1975 اتفاق مدريد الثلاثي ، مع المغرب وموريتانيا ، وفيه تنازلوا للدولتين المذكورتين عن كامل أراضي إقليم الصحراء الغربية . . إلحاق الشمال بالمغرب ودمج الجنوب بموريتانيا .

وبالعودة إلى مرافعات ومداولات محكمة العدل ، والتي استمرت من الخامس والعشرين من حزيران «يونيو» ولغاية الثلاثين من تموز «يوليو» 1975 ، عقدت المحكمة خلالها سبعاً وعشرين جلسة علنية .

وتركزت مرافعات الجانب المغربي على مجموعة من الحجج أهمها :

* وجود رابطة «البيعة» بين السلطان وبين سكان الصحزاء الغربية .

* تسمية القادة الصحراويين من قبل السلطان .

* الحماية العسكرية المغربية لقبائل «تكنة» الصحراوية .

* مقاومة المغرب للوجود الإستعماري في الصحراء الغربية .

* الإدعاء بأن الشيخ ماء العينين كان يعمل في الساقية الحمراء كممثل عن السلطان ، وهو ما لم تأخذ به المحكمة دليلاً على وجود سلطة فعلية للسلطان في الإقليم الصحراوي .

* جباية الضرائب من إقليم الصحراء الغربية ، لكن المحكمة لم تقع على الدليل الواضح على ذلك . .

* حملات السلطان العسكرية في المنطقة الجنوبية من سوس عامي 1882 و1886 . وقد رأت المحكمة أن حملات سلاطين مراكش على سوس في تلك الفترة لم تصل وادي درعة وبالتالي إلى الصحراء الغربية .

* الإمتداد الجغرافي الطبيعي بين المغرب والصحراء الغربية .

* وجود روابط قومية وثقافية ودينية بين سكان المغرب وسكان الصحراء الغربية .

ومن شواهد الإثبات الداخلية ، ينتقل المغرب إلى حجج الإثبات الدولية ، والمتمثلة بعدد من المعاهدات والإتفاقيات الموقعة بين المغرب وبعض الدول الأجنبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، والتي قدمها المغرب إلى هيئة المحكمة الدولية بإعتبارها ذات صلة بإقليم الصحراء الغربية ، وتشكل مستنداً بإعتراف دولي بسيادته على ذلك الإقليم . وقد صنفت المحكمة هذه الوثائق إلى أربعة أنواع على الشكل التالي :

* معاهدات موقعة مع المغرب ، وتتعلق بحماية وتحرير البحارة الذين تتعرض سفنهم للغرق على شواطىء بالقرب من وادي نون . . ومثالها الإتفاقية المغربية - الإسبانية المبرمة عام 1767 ، والتي تؤكد على سيادة السلطان على وادي نون ، لكنها لا تتضمن ما يمكن الاستدلال به على سلطة مغربية على الصحراء الغربية .

* الاتفاقية المغربية - الانكليزية الموقعة عام 1895 ، والتي تقر بإعتبار الإقليم الممتد من وادي درعة وحتى رأس بوجدور جزءاً من الدولة المراكشية ، لكن المحكمة لم تأخذ بهذا الرأي لتعارضه مع وثائق دبلوماسية وصلتها ، توضح بأن الانكليز كانوا يعتبرون حدود الإقليم المشار إليه في الإتفاقية المذكورة لا تبعد أكثر من وادي درعة . وهنا أعطت المحكمة تأويلها في هذا الشأن ، وخلاصته أن بريطانيا العظمى لم تعترف للسلطان بسيادة ، وإنما اعترفت له بمصالح حيوية في تلك المنطقة .

* ثم تأتي المراسلات الدبلوماسية المتعلقة بمعاهدة «تطوان» الموقعة عام 1860 ، وكذلك الإتفاق المدعى إبرامه بين المغرب وإسبانيا عام 1900 ، والذي يقول المغرب عنه بأن إسبانيا تعترف له فيه بالسيادة حتى رأس بوجدور . هذا الإتفاق أنكرته إسبانيا ، وشككت بوجوده موريتانيا . لذلك رفضت المحكمة الأخذ به .

* المراسلات الملحقة بالإتفاق الفرنسي - الألماني الموقع عام 1911 ، يقدمها المغرب بإعتبارها تشكل اعترافاً من فرنسا وألمانيا بسيادته على الساقية الحمراء . وقد رأت المحكمة أن هذه المراسلات لها علاقة بتحديد مناطق المصالح السياسية لفرنسا ، وإذا ما أخذت كحجة تتعلق بسيادة المغرب على الساقية الحمراء فإن قيمتها تبقى ضئيلة .

وبعد استماع المحكمة الدولية إلى المرافعات الشفهية للأطراف المعنية ودراسة وثائقهم المقدمة ، أعطت رأيها الإستشاري في السادس عشر من تشرين الأول «اكتوبر» 1975 ، وقد جاء في ستين صفحة ، وحفل بالكثير من الآراء الشخصية لقضاة المحكمة .

وحول السؤال الأول الموجه إليها والمتعلق بوضع أرض الصحراء الغربية غداة الإستعمار الإسباني لها وما إذا كانت أرضاً لا سيد لها ، أجابت المحكمة بأن الصحراء اعتباراً من عام 1884 لم تكن أرضاً سائبة ، بل كانت مأهولة بالسكان الخاضعين لسلطة اجتماعية وسياسية يمارسها عليهم شيوخ القبائل .

وبشأن السؤال الثاني ، حول طبيعة الروابط القانونية بين الصحراء الغربية وكل من المغرب وموريتانيا ، ردت المحكمة بالقول : «إن استنتاجات المحكمة حول طبيعة الروابط القانونية بين هذا الإقليم من جانب وبين كل من المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية تختلف بشكل محسوس عن الآراء التي أدلى بها بهذا الشأن كل من المغرب وموريتانيا . ورأي المحكمة بهذه الروابط هو أنها لا تتضمن سيادة إقليمية ولا حتى سيادة كلأ ولا إحتواء إقليمي في إطار كيان شرعي . وعليه فإن - التداخل الجغرافي - المدعى به من قبل الدولتين المذكورتين ليس له بنظر المحكمة الصفة المعارة لها في الأقوال الآنفة الذكر» .

وأوضحت المحكمة : «إن التداخل له تفسير واحد بسيط هو المعالم الدالة على المدى الجغرافي لتنقل القبائل البدوية . وإذا كانت هذه المعالم تتقاطع وتتراكم كلياً أو جزئياً فهذا ليس سوى عامل الخيارات المتاحة في ظل تعقيد الوضع القائم بالصحراء الغربية أثناء فترة الإدارة الإستعمارية لها . والكلام عن - شمال وجنوب - وعن تداخل ينفي كل فراغ ضمني

لا يكفـي إذن لبيـان طبيعـة التعقيد الحقيقيـة لهـذا الوضع . . التعقيد الـذي زاد من تفاقمـه واقع استقلال بعض القبائل البدويـة وبخاصة قبيلة الرقيبات إحدى أهم قبائل الصحراء الغربية ، وقد كان لهـا بالفعل روابط مع قبائل - بلاد الشـنقيط - لكنها - أي قبيلـة الرقيبات - كانت جماعة ذات إدارة ذاتيـة ومسـتقلة فـي المنطقـة المعنيــة . ومن منظـور آخر هـذا تقليل وإنقـاص لتداخل العلاقات القانونية القائمة في تلك الحقبة بين الصحراء الغربية وبين الأقاليم المجاورة إذا تجاهل أو تغافل أحـد عن أن يتذكر أن مجالات ومدى ارتحال بعض القبائل تجتـاز أيضاً ما هو متعارف عليه في الوقت الحاضر أنه أراضي جزائرية» .

كما جاء فـي رد محكمة لاهاي «إن العنـاصر والمعلومات التي وصلت إلـى علم المحكمة تدل على وجود روابط قانونيـة - في حقبة الإسـتعمار الإسـباني - روابط (بيعة) بـين سلطان المغرب وبـين بعض القبائل التي كـانت أراضي الصحراء الغربيـة مداها الحيوي ، وتـدل أيضاً على وجود حقوق بما فيها الحق المتصل بالأرض كانت تشكل روابط قانونية بالمعنى الذي تفهمه المحكمة بين المجموعة الموريتانية وبين إقليم الصحراء الغربية . وبالمقابل ، تستنتج المحكمة أن العناصر والمعلومات المنقولـة إلى علمها لا تشكل وجود أي رباط سـيادة إقليمية بين إقليم الصحراء الغربيـة من جهة وبين المملكـة المغربية أو المجموعـة الموريتانية من جهـة ثانية . فالمحكمـة إذن لم تعتبر وجود الروابط القانونية المشـار إليها ذات طبيعـة كافية لتغيير تطبيق القرار الأممي 1514 (15) من جهة تصفية اسـتعمار الصحراء الغربيـة ، وبخاصــة من جهـة مبدأ حق تقرير المصـير عن طريـق التعبير الحر والشرعي عن إرادة سكان الإقليم» . . .

وقد اعتبرت جميع أطراف المشكلة الصحراوية رأي محكمة لاهاي الإستشاري لصالحها . .

ففـي المغرب ، وفور إعلان المحكمـة الدوليـة عن رأيهـا هذا ، سـارع الملـك إلى توجيـه خطاب مفعم بالوطنيـة والعاطفـة إلى شـعبه ، بدأه بالآيـة القرآنيـة «وقل جـاء الحق وزهـق الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً» .

وأعرب لهم فيه عن سـعادته البالغة بهذا الحكم الإيجـابي الذي يعترف بوجود روابط قانونية بين المغرب وبـين سكان الصحراء الغربيـة . وبعد انتهـاء الملك من خطابه ، طـافت جموع المغاربة من الرجـال والنساء والأطفـال الشوارع العامـة في مسيرات فـرح ، هاتفين وراقصين بالنصر الآتي إليهم عبر حكم محكمة لاهاي الدولية .

ويشـرح المغاربة مفهوم «البيعة» الـوارد في رأي المحكمة الدولية ، بأنـه نوع من الولاء كان قائماً

بـين القبائل الصحراوية وبين سـلطان المغرب ، ويعتبر من أشكال التعـاقد الدستوري بين السلطان ورعاياه ، وهـو مستمد من جوهـر شريعة الإسـلام ، ومن الأعراف والتقـاليد العريقة التي أرتكزت عليها الدولة المغربيـة في بسط حكمهـا ، وكانت «البيعة» وسـيلة في ممارسة السـلطات السياسية العليا في الدولة المغربيـة ، وهي تختلف كليـاً عن المفهوم الغربي للسـيادة ، لكنها مسـاوية له تماماً من حيث الممارسة العملية .

ولمصطلح «البيعة» خاصية مغربية لم توجد في أي مكان آخر ، كما يوضح ذلك الملك الحسن الثـاني في رده على أسـئلة أعضاء لجنـة المتابعة الإفريقيـة حول الصحراء الغربيـة في نيروبي عام 1981 حيث يقول : «إن للبيعة مفهومـاً خاصاً في المغرب ، وهي غـير معروفة في أي قطر أفريقي آخر ، ولا حتى في مصـر مع أن مصر بلد إسلامي عريق ، وتشهد بأصالته جامعة الأزهر وماضيها الخالد . إن المفهوم مغربي صرف» .

وكانت محكمة لاهاي قد أخذت بالإعتبار تلك الخاصية . . فقد ورد في الفقرة 94 من رأيها الإستشاري مايلي : «ليسـت هناك أية قاعدة في القـانون الدولي – حسب رأي المحكمة – تقضي أن يكون هيكل الدولة على نمط معين ، وهذا واضح من تنوع أشكال الدولة في عالم اليوم . وعلى هذا فإن مطلب المغرب له ما يبرره» . وتأتي الفقرة 95 من رأي المحكمة الدولية لتعطي فكرة أوضح حول هـذا الموضوع ، ومما جـاء فيهـا : «من المؤكد انــه في الوقت الـذي اسـتعمرت فيــه إسـبانيا الصحراء الغربية كان للدولة الشريفية (دولة المغرب) طابعها الخاص .

وهذا الطابع الخـاص كان ينبع من حقيقـة أن هذه الدولة كـانت مؤسسة على رابطـة الإسـلام الدينية التي كانت توحـد بين السكان ، وكذلك على أسـاس ولاء القبائل المختلفـة للسلطان عبر القادة والشيوخ أكثر منها على أساس مفهوم الأرض» . . .

وهنـا يبدو الاختلاف جلياً بـين الفهمين الغربي والمغربي لمعنى «السـيادة» . . فهي في قوانين البلـدان الغربية المؤسسـة علـى القانون الرومـاني تأخذ شـكل «سـيادة ترابيـة» ترتبط الدولـة فيها بالأرض الوطنيـة مباشـرة ، بينمـا هي في الدولـة المغربيـة تعنـي «سـيادة شـخصية» حيث يقدم السـكان ولاءهم عبر مايعرف «بالبيعة» لصاحب السـيادة ممثلاً بشخص «السلطان» ، ويقبلون فيها بالخضوع لسـلطاته السياسـية والدينيـة ، ويكون تـأثيره في الأرض من خـلال تأثيره في السـكان المقيمين عليها .

❁ ❁ ❁

الفصل الخامس

«المسيرة الخضراء»

«أقسم بالله العلي العظيم أن أبقى وفياً لروح المسيرة الخضراء ، مكافحاً عن وحدة وطني من البوغاز إلى الصحراء .

أقسم بالله العلي العظيم أن ألقن هذا القسم أسرتي وعترتي . . في سري وعلانيتي . والله سبحانه هو الرقيب على طويتي وصدق نيتي» .

كان هذا نص قسم «المسيرة الخضراء» الذي أداه العاهل المغربي الحسن الثاني ، بعد إعلانه عن تنظيم تلك المسيرة الشهيرة في السادس من تشرين الثاني «نوفمبر» 1975 ، عقب صدور قرار محكمة العدل الدولي في لاهاي الخاص بالصحراء الغربية .

وكانت فكرة «المسيرة الخضراء» قد راودت مخيلة الملك المدهشة ، وهو في استراحة تأمل بمدينة «فاس» العريقة ، ولم يضيع الكثير من الوقت لتجسيدها إلى واقع ، إذ سرعان ماأعد بنفسه لكل شيء يتعلق بها سراً . . فشكل لجاناً إدارية وأخرى عسكرية ، ونظم الكوادر الطبية والتموينية ، وحشد لإنجاحها إمكانيات مادية ضخمة ، وتم تدريب المتطوعين المشاركين فيها مدة حوالي ثلاثة أسابيع في قاعدة «ابن جرير» ، كي يكتسبوا اللياقة البدنية المطلوبة التي تؤهلهم للقيام بتلك الرحلة الصحراوية الشاقة ، وتحمل متاعبها .

وقد مهد الملك للمسيرة بإجراء سلسلة من الاتصالات السياسية المكثفة مع قادة العديد من دول القرار العالمي ، وفي طليعتهم قادة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، شارحاً لهم حقيقة وأهداف مسيرته الخضراء . . .

وملك المغرب هو سياسي بارع وحقوقي محنك ، يعرف بدقة كيفية الإستفادة من أبسط المعطيات المتوفرة بين يديه الإستفادة المثلى . ومن خلالها يستطيع تحقيق إنجازات كبرى . . فقد

استغل في رد محكمة العدل الدولي عبارة «البيعة» ، وفرض فهمه للكلمة على أنها تقابل معنى «السيادة» . وقد وظف المصطلح بمهارة فائقة كأساس حقوقي في تشريع مبدأ «المسيرة الخضراء» ، وإعطائها الصفة القانونية . وهو ما أفصح عنه في خطاب القاه يوم االسادس من تشرين الثاني «نوفمبر» 1984 ، بمناسبة الذكرى التاسعة لإنطلاق «المسيرة الخضراء» حيث قال : «لم نعط الأمر بتنظيم المسيرة وانطلاقها إلا بعد ما أصدرت محكمة لاهاي حكمها التاريخي المعروف ، وكنا ننتظر ذلك اليوم وذلك الحكم بتلهف وأمل واشتياق . . فإذا بذلك الحكم يأتي وينص بالحرف على أن هناك بين المغرب وسكان الصحراء وبين ملوك المغرب وسكان الصحراء علاقات بيعة منذ قرون وقرون .

يتضح من هذا . . أن مسيرتنا لا بد أن تكون مبنية على المشروعية ، لأنه ليس من عاداتنا في القدم ولا الآن أن نتسلط عل ما ليس لنا . وبعد ما ثبتت حقوقنا واثبتت حقوقنا في الصحراء صرحنا بتنظيم المسيرة ، وبعد أقل من ثلاثة أسابيع أمرنا بإنطلاقها ، فكان لتلك الملحمة الرائعة صدى في الآفاق ، واصبحت تلك المسيرة رمزاً للمكارم» .

وفي الثاني من تشرين الثاني «نوفمبر» 1975 انتقل الملك من قصر «الدار البيضاء» بمراكش إلى «آغادير» ، التي اصبحت مقر قيادته الميدانية ، ومركز تجمع المتطوعين ونقطة إنطلاقهم .

وقد رد ولي عهد إسبانيا «الدون خوان كارلوس» على زيارة ملك المغرب إلى «آغادير» بزيارة مدينة «العيون» عاصمة الصحراء الغربية . وهناك تفقد قواته العسكرية المستنفرة لمحاربة المغاربة . ويتضح فيما بعد أن غاية تلك الزيارة كانت على خلاف ظاهرها ،لتهدئة الأجواء المضطربة أكثر منها للتحدي وإعلان المواجهة كما روج لها . . يبدو ذلك في كيفية تعامل الإسبان مع غزو جموع «المسيرة الخضراء» لعمق أراضي الصحراء الغربية . . فبدلاً من قيام جيشهم المتأهب للقتال بمواجهتها وإعاقة تقدمها ، كان يسارع إلى إخلاء مواقعه ، وينسحب بعيداً إلى الوراء مفسحاً المجال أمام تقدمها بسلام . وهذا التصرف لا ينسجم والسياسة الإسبانية المعلنة التي أدانت «المسيرة الخضراء» بعنف واعتبرتها عدواناً مغربياً مبيتاً ، وهددت بفتح النار على حشودها مالم تتوقف نهائياً وعلى الفور ،لكنها في الواقع لم تكن لتفعل ذلك أبداً .

أما على الجانب المغربي ، فكان الملك الحسن الثاني قد أوصى المشاركين بالمسيرة قبل انطلاقها بقوله : «إذا لقيتو إسبانياً . . عسكرياً كان أم مدنياً . . فصافحوه وعانقوه ، وأدعوه إلى خيمتكم يشاركم طعامكم وشرابكم . . فليس بيننا وبين الإسبان غل ولا حقد . ولو أردنا أن نحارب الإسبان لما أرسلنا الناس عزلا ، بل لأرسلنا جيشاً باسلاً ، ولكننا لا نريد أن نقتل ولا أن نسفك الدماء . . فإن أطلقوا عليك ناراً فتسلح بإيمانك وتابع مسيرتك فلن ترى إلا ما يرضيك» .

والملك أذكى من أن يغامر بإرسال عدد ضخم من رعاياه – المدنيين العزل – لإحتلال صحراء متأججة بنار الحرب . وما كان ليفعل ذلك ، لولا يقينه الأكيد بأن الإسبان – محتلي المنطقة الأقوياء – لن يتدخلوا ضد المسيرة المغربية أبداً .

وزيادة في كشف حقيقة التفاهم المشترك بين الإسبان والمغاربة ، هو ما جاء في وصية الملك إلى المشاركين بالمسيرة من تطمينات بأن جيش المملكة المغربية . . إنما هو موجود دائماً لحمايتهم والدفاع عنهم ضد أي اعتداء قد يتعرضون له في مسيرتهم من غير الإسبان . وطبعاً يقصد جبهة «البوليساريو» ، لأنها القوة الوحيدة الموجودة في المنطقة بمواجهة جيش الاحتلال الإسباني .

وعلى خط مواز آخر ، تمكن المغاربة من الحصول على مكسب هام على صعيد تشريع مطالبتهم بالصحراء الغربية . . وذلك عبر اجتذابهم للسيد خطري بن سعيد الجماني . . رئيس «الجماعة» – البرلمان الصحراوي – واقناعه بالوقوف إلى جانب المملكة المغربية وتبني سياستها المتعلقة بالصحراء الغربية . . حيث أرسل في الثاني من تشرين الثاني «نوفمبر» 1975 وثيقة «البيعة» إلى العاهل المغربي ، من مكان إقامته المرفه في «لاس بالماس» عاصمة أرخبيل كناريا . ومما جاء فيها : «وإني أعاهد الله واشهده على الإخلاص لجلالتكم والتفاني في طاعتكم (. . .) وأضع يدي الضعيفة في يد جلالتكم لأجدد بيعتي وأؤكد ولائي (. . .) ابايعك وأعاهد كما بايع وعاهد أجدادي أجدادك المنعمين ، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعله عهداً مستمراً إلى يوم الدين (. . .) والله على ما أقول وكيل ، وكفى بالله شهيداً ، وكفى بالله ولياً ونصيراً» .

وفي اليوم التالي ، انتقل السيد الجماني على متن طائرة مغربية خاصة إلى «آغادير» مكان تواجد الملك ، وجدد أمامه «البيعة» بحضور عدد من كبار المسؤولين المغاربة وبعض السفراء العرب والأجانب المعتمدين لدى المملكة ومندوبين عن وسائل الإعلام المغربية والعالمية .

وفي أجواء مشحونة بالترقب والقلق ، ألقى الملك الحسن الثاني خطاباً عبر محطتي الإذاعة والتلفزيون المغربيتين ، في الخامس من تشرين الثاني «نوفمير» 1975 ، أعلن فيه عن موعد انطلاق المسيرة صباح اليوم التالي ، وطلب إلى الحشود إطاعة أوامر المسؤولين المكلفين بتسييرها .

وفي الموعد المحدد ، انطلقت أفواج «المسيرة الخضراء» يتقدمها الوزير الأول المغربي السيد أحمد عصمان ورئيس «الجماعة» السيد خطري بن سعيد الجماني ، وتتألف من 350 ألف شخص ، تشكل النساء من بينهم نسبة عشرة بالمئة . وقد رفع الجميع المصاحف الشريفة والأعلام المغربية والرايات الخضراء ، وهم ينادون بشعارات وحدة التراب الوطني . وبقليل من المسير دخلوا الحدود الصحراوية ، واقتحموا مركز الشرطة والجمارك الإسبانية ، وكان الإسبان قد

أخلوه قبل عدة أيام . وفور وصولهم إلى الموقع الحدودي ، أنزلوا من على فوقه العلم الإسباني ، ورفعوا مكانه العلم المغربي ، وأدت الحشود المغربية صلاة الجماعة شكراً لله ، بحسب التعليمات المعطاة لهم من قبل الملك .

وبعد ساعات قليلة من انطلاق «المسيرة الخضراء» ، وردت إلى الملك الحسن الثاني برقية احتجاج من رئيس مجلس الأمن الدولي ، يطلب إليه فيها وقف المسيرة فوراً ، وسحب جميع عناصرها من كافة أراضي الصحراء الغربية .

وببرود ، رد عليه الملك قائلاً : إن المسيرة قد انطلقت فعلاً ولا يمكن إيقافها .

ثم زحف الجيش الملكي المغربي ، واحتل الثكنات العسكرية الإسبانية المنتشرة في مدينة السمارة الصحراوية ومحيطها ، وعلى طول الطريق الواصل بين العاصمة العيون وتندوف على الحدود مع الجزائر ، بعد أن تركها الجيش الإسباني وتمركز في تجمعات بعيدة عنها .

وإضافة إلى تنديد إسبانيا الظاهري «بالمسيرة الخضراء» ، وتدخل مجلس الأمن الدولي لوقفها ، شنت الجزائر حملة إعلامية ودبلوماسية شرسة ضد «العدوان» المغربي على حرمة الأراضي الصحراوية ، وساندت بقوة تحرك «البوليساريو» النشط في المحافل الدولية ، للضغط على الحكومة المغربية ، وإجبارها على سحب مسيرتها المدنية وجيشها المقاتل من أراضي الصحراء الغربية ، تمهيداً لوضع االترتيبات اللازمة لتنفيذ قرار «تصفية الإستعمار» الأممي ، حسب ما نص عليه حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي .

وفي السابع من تشرين الثاني «نوفمبر» 1975 ، استقبل العاهل المغربي في «آغادير» مبعوث الحكومة الإسبانية . . الوزير أرنيمتوكارو ما رتينيز ، وتباحث معه بالأوضاع المستجدة في الصحراء الغربية . ثم واصل الوزير الإسباني لقاءاته مع المسؤولين المغاربة ، وانتهت مناقشاته معهم إلى التفاهم على صيغة اتفاق يقضي بوقف «المسيرة الخضراء» من جانب المغرب ، في مقابل انسحاب إسبانيا نهائياً من منطقة الصحراء الغربية ، على أن تحدد آليته وطرق تطبيقه في إجتماع لا حق يعقد في «مدريد» وتحضره موريتانيا بصفة مشارك .

وبالفعل ، أعلن المغرب في التاسع من تشرين الثاني «نوفمبر» وقف «المسيرة الخضراء» . جاء ذلك في خطاب وجهه الملك إلى المشاركين بالمسيرة ، شكرهم فيه على إخلاصهم ، وهنأهم على وطنيتهم العالية ، وأعلمهم بأن «المسيرة الخضراء» قد حققت غاياتها ، وأمرهم بوقف المسير والعودة إلى حيث انطلقوا .

وقـد بلغـت تكـاليـف تـلـك المسـيرة ثلاثمـائة مليـون دولار أمريكـي ، دفعتهـا العـربية السعودية بالكامل .

وأصبح يوم السـادس من تشـرين الثـاني «نوفمبر» - ذكـرى «المسـيرة الخضراء» - عيداً وطنياً يحتفل به المغاربة كل عام ، وتعطل فيه مؤسسات الدولة ودوائرها الرسمية .

وفـي اليوم العاشر من تشرين الثاني «نوفمبر» ، قدم إلى مدريد الوزير الأول المغربي علىٰ رأس وفـد رسـمي رفيع المسـتوى ، يصحبـه وفد موريتاني برئاسـة وزير الشـؤون الخارجيـة حمدي ولد مكنـاس . وبعد ثلاثـة أيام من المفاوضـات الهادئـة ، وصلت الأطراف الثلاثـة إلى اتفاق «سـلام» قسمت بموجبه الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا . وفور موافقة ولي عهد إسبانيا على الإتفاق المذكور ، صدر بيـان مشترك في الواحد والعشـرين من تشرين الثـاني «نوفمبر» 1975 أعلن من خلاله نص اتفاق مدريد الثلاثي ، والذي يتلخص بالمبادىء الأساسية التالية :

* تأكيد إسبانيا قرارهـا بتصفية الإستعمار في الصحراء الغربية . . وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات التي تتولاها في هذا الإقليم بإعتبارها الدولة المتصرفة .

* شـروع إسـبانيا فوراً في إقامـة إدارة مؤقتـة في الإقليـم بمشـاركة المغرب وموريتانيـا وتعاون مع «الجماعـة» ، وتسـليمها المسؤوليات والسـلطات المشـار إليهـا سـابقاً ، والإتفـاق على تعيين حاكمين أحدهمـا مغربي والآخر موريتاني لمعاونـة الحاكم العـام للإقليم في مهامه ، على أن ينتهي الوجود الإسـباني في الإقليم فعلياً ونهائيـاً قبل يـوم الثـامن والعشـرين مـن شـباط «فبراير» 1976 .

* احترام رأي سكان الصحراء الغربية المعبر عنه من خلال «الجماعة» .

* إخبار الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر في الوثيقة .

* تصريح الدول الثلاث أنها توصلت إلى النتـائج المذكورة مدفوعة بروح التفاهم واحترام مبادىء الأمم المتحدة مساهمة منها في حفظ السلام والأمن .

* دخول هذه الوثيقة في حيز التنفيذ بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية الإسبانية .

وفـور تصديق البرلمـان الإسـباني «الكورتيس» علـى المعاهدة ، تم نشـرها في الجريدة الرسـمية الإسبانية ، وأرسـلـت نسخة عنها إلـى منظمة الأمم المتحدة لتحفظ في سـجلاتها كوثيقة دولية . كمـا وافق عليها رئيس «الجماعة» السيد خطري الجماني ، رغم معارضة غالبية أعضائها ، وبعث بهذا الخصوص رسالة إلى الملـك الحسن الثاني ختمها بالقول : «مما لا شك فيه أن الشكل الذي

تمت به تصفية الإستعمار بهذا الإقليم يستجيب لمطامح السكان ورغبتهم ، ويشكل مساهمة فعالة لاستتباب الأمن في المنطقة» .

وقد رد عليه نائبه مع سبعة وستين عضواً من أصل 101 هم كامل عدد أعضاء «الجماعة» ، وأعلنوا في اجتماع عقدوه في منطقة «كلتة زمور» الصحراوية يوم الثامن والعشرين من تشرين الثاني «نوفمبر» 1975 ، عن إدانتهم لإتفاق مدريد الثلاثي ، وانضمامهم جميعاً إلى جبهة «البوليساريو» وحل «الجماعة» .

ومن جهتها ، أخذت دول الإتفاق بتطبيق ما ورد فيه من بنود . . فقد دخلت وحدات الجيش الملكي المغربي في عمق أراضي الصحراء ، وقامت بتوسيع دائرة انتشارها فيها . هذا في الشمال ، أما في الجنوب ، فقد تمركزت قوات من الجيش الموريتاني داخل الأراضي الصحراوية ضمن القسم المخصص لها في الإتفاق الثلاثي .

وبحلول الثامن والعشرين من شباط «فبراير» 1976 ، انتقلت رسمياً كافة سلطات الإستعمار الإسباني في الصحراء الغربية ، إلى الحكومتين المغربية والموريتانية ، وانتهى بذلك عهد الإستعمار الغربي ،لتدخل المنطقة عهداً جديداً أساسه الصراع الدامي بين أبناء الدين الواحد واللغة الواحدة والتاريخ المشترك .

وكانت جبهة «البوليساريو» . . اتهمت في تلك الأثناء الجيش المغربي بارتكاب مجازر جماعية ، وحملات إبادة منظمة بحق الشعب الصحراوي . . من خلال قصفه لتجمعاتهم المدنية بأسلحة النابالم والقنابل الفوسفورية المحرمة دولياً ، بهدف تفريغ الأرض الصحراوية من سكانها الأصليين .

وكانت المنطقة قد شهدت بعد دخول الجيش المغربي إليها ، موجات نزوح جماعية من السكان بإتجاه مواقع «البوليساريو» .

وبما أن قرارات الأمم المتحدة هي دائماً الإنعكاس لإرادة أقويائها ، فقد جاء قرارها المتعلق بالقضية الصحراوية مهزوز الحسم ، عندما تبني طروحات الخصمين المتناقضة . . حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية حسب ما تطالب به «البوليساريو» ، والإعتراف بإتفاق مدريد الثلاثي كما يريد المغرب وموريتانيا . . .

وهذا القرار كان نتيجة تصادم قوتين متوازنتين ومهيمنتين في المنظمة الأممية . . فالجزائر ومعها دول الكتلة الإشتراكية فرضت تثبيت حق تقرير المصير ، بينما فرضت الولايات المتحدة وفرنسا تثبيت اتفاق مدريد .

الفصل السادس

«البوليساريو» تشهر دولتها

قبل يوم واحد فقط على انتهاء فترة الوجود الإستعماري الإسباني رسمياً في إقليم الصحراء الغربية ، وانتقال كامل سلطاته إلى حكومتي المغرب وموريتانيا طبقاً لما ينص عليه اتفاق مدريد الثلاثي ، أقدمت جبهة «البوليساريو» على تنفيذ عمل فاجأ أطراف هذا الإتفاق ، وشكل لها إرباكاً كبيراً . . تجلى بإعلان الجبهة في السابع والعشرين من شباط «فبراير» 1976 عن قيام «الجمهورية العربية الصحراوية االديمقراطية» في منطقة «بئر الحلو» بالقرب من الحدود الصحراوية مع موريتانيا .

وقد أذاع السيد الولي مصطفى السيد – أمين عام جبهة «البوليساريو» ، وأول رئيس لتلك الجمهورية – بيان مولد دولة الصحراء الغربية ، وبدأه بالقول : «بسم الله ، وبعون من الله ، وتجسيداً لإرادة الشعب العربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب ، ووفاءً لشهدائنا الأبرار ، وتتويجاً لتضحيات شعبنا البطل ، سيرتفع اليوم على أرض الساقية الحمراء ووادي الذهب ، علم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» .

وحدد البيان طبيعة نظام الدولة وتوجهاتها ، بأنه «وطني ديمقراطي عربي وحدوي الإتجاه إسلامي العقيدة تقدمي المنهج» ، وبأنها دولة غير منحازة ، تؤكد التزامها بالمعاهدات الدولية وبمواثيق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وتتمسك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وركز البيان أيضاً على دور شعب الصحراء الغربية ، عبر دولته الحدثة ، في الحفاظ على أمنه وصيانة «استقلاله» ووقوفه إلى جانب المستضعفين في العالم بمواجهة قوى السيطرة والاستعباد . . فالشعب الصحراوي «قد عقد العزم على حماية استقلاله ووحدة ترابه والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية ، يجاهد مع كل الشعوب المحبة للسلام للعمل على

تدعيم السلم وترسيخ الأمن في العالم أجمع ومناصرته لجميع حركات تحرير الشعوب للتخلص من السيطرة الإستعمارية» .

وأقر للجمهورية الصحراوية الوليدة دستور مؤقت ، وشكلت حكومتها ومجلسها الوطني المؤقت ، ورسمت لها هيكلة دولة عصرية تسمح لأفراد الشعب فيها بالإنتقال من اجواء القبيلة المتأخرة إلى عوالم الدولة الحديثة ، وأعطي لهم دور مباشر للمشاركة في الحكم عبر اتباع تجربة «المؤتمرات الشعبية الأساسية» ، وهي ذات التجربة المطبقة بنجاح في الجماهيرية الليبية .

لقد هدفت جبهة «البوليساريو» ، من وراء إعلان قيام دولتها ، إلى أن لا تترك البلاد عرضة للفراغ الإداري والدستوري بعد رحيل الإسبان عنها إنطلاقاً من مبدأ رفضها الإعتراف بشرعية اتفاق مدريد الثلاثي .

إن تلك الخطوة من جانب «البوليساريو» قد جاءت موفقة في توقيتها ، وشكلت حاجزاً مانعاً أمام وضع قد يشرع للوجود المغربي – الموريتاني فوق الأرض الصحراوية فيما لو بقي البديل الوحيد عن الإدارة الإستعمارية الإسبانية .

وبهذا العمل ، دخلت «البوليساريو» – الدولة – دائرة الأضواء والشهرة العالمية أكثر ، وهو ما ساعدها في تحركها السياسي والدبلوماسي ضمن الأوساط الرسمية الدولية ، وسمح لها بشرح وجهة نظرها بإحترام أمام الرأي العام العالمي ، والتي جاءت على شكل أطروحة مختصرة مفادها : وجود شعب ودولة في الصحراء الغربية يتعرضان للإعتداء من قبل جيرانهما الأقوياء .

أما المغرب الذي بالغ في التقليل من أهمية وشأن «البوليساريو» ، فقد صدم بالوضع المستجد ، وإتهم الجزائر بصنع تلك «الدولة الوهمية التي لا وجود لها إلا في الأحلام» على حد تعبير المسؤولين المغاربة .

والحقيقة ، هي أن الجمهورية الصحراوية قد أعلنت بالفعل ، والإعترافات الدولية بها بدأت تتوالى .

❁ ❁ ❁

الفصل السابع

دستور الدولة الصحراوية

نص دستور الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، المعدل في آب «أغسطس» 1995 ، على ما يلي :

المادة (1) : الساقية الحمراء ووادي الذهب في حدودها المعترف بها دولياً جمهورية ديمقراطية . وهي وحدة لا تتجزأ ، اسمها الرسمي : الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

* العلم والنشيد الوطني وشعار الجمهورية يحددهم قانون .

* عاصمة البلاد هي مدينة «العيون» .

المادة (2) : النظام في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية نظام شبه رئاسي ، يعتمد مبدأ فصل السلطات .

المادة (3) : ينقسم التراب الوطني إدارياً إلى ولايات ودوائر .

* صلاحياتها السياسية والإدارية تحدد وفقاً للقانون .

المادة (4) : السيادة ملك للشعب ويمارسها طبقاً للدستور .

المادة (5) : الإسلام دين الدولة ومصدر للقوانين .

المادة (6) : يضمن الدستور للأجانب المقيمين على أرض الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الحق في ممارسة شعائرهم الدينية واحترام أعرافهم .

المادة (7) : اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية .

المادة (8) : الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق .

المادة (9) : المواطنون جميعاً متساوون أمام القانون سواء بالنسبة للحماية أو بالنسبة للعقاب . .

المادة (10) : الجيش الصحراوي هو ضامن السيادة والاستقلال الوطني والوحدة الترابية للجمهورية .

* تنظيمه ونظام الخدمة فيه يحددهما قانون .

المادة (11) : أملاك الدولة هي ملك للشعب ويحميها قانون .

المادة (12) : حرية تكوين الجمعيات السياسية والثقافية في حدود القانون مكفولة في مرحلة ما بعد الاستقلال .

الفصل الأول

حقوق وواجبات المواطن

المادة (13) : كل الصحراويين يتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية وعليهم نفس الواجبات دون مافرق أو تمييز بالمادة بينهم .

المادة (14) : كل مواطن بريء ما لم تثبت إدانته .

المادة (15) : حرية الإنسان لا تنتهك ولا يمكن أن يمنع أحد من ممارسة حريته إلا طبقاً للقانون .

المادة (16) : حرية التنقل وحق اختيار محل الإقامة يكفلهما القانون .

المادة (17) : الحرية الشخصية يكفلها القانون ولا يمكن أن يحتجز أحد أو يسجن إلا وفقاً للقانون . ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون .

المادة (18) : لا يمكن أن تتجاوز مدة الحجز التحفظي 72 ساعة .

المادة (19) : يمنع انتهاك حرمة مسكن أي مواطن إلا بأمر كتابي من السلطة القضائية المختصة .

المادة (20) : يحق لكل مواطن الدفاع عن حقوقه أمام الجهات القضائية المختصة .

المادة (21) : يحق لكل مواطن صحراوي أن يتقدم للمناصب العمومية طبقاً للمقاييس التي يحددها القانون .

المادة (22) : يتم تعيين الموظفين وفقاً للقانون على أساس مقاييس محددة وفقاً لسلم درجات الموظفين .

المادة (23) : حق الملكية الخاصة مكفول وينظمه قانون .

المادة (24) : حرية الرأي شفوياً وكتابياً مكفولة في حدود القانون .

المادة (25) : الدفاع عن الوطن حق وواجب مقدس على كل المواطنين .

المادة (26) : العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن .

المادة (27) : حماية سرية المراسلات الخاصة يضمنها القانون .

المادة (28) : يعد واجباً على كل مواطن :

* احترام الدستور والامتثال لقوانين الدولة وهيئاتها .
* احترام الملكية العامة وحقوق الآخرين .
* حماية وحدة الشعب والحفاظ على النظام العام .

المادة (29) : تضمن الدولة حماية حقوق وممتلكات كل أجنبي مقيم على التراب الوطني بصفة شرعية .

الفصل الثاني

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

المادة (30) : تضمن الدولة للمواطن مجانية التعليم والعلاج .

المادة (31) : الدولة تحمي الأمومة والطفولة والمسنين بإقامة المؤسسات التي توفي بذلك الغرض .

المادة (32) : تسهر الدولة على توفير مسكن لكل مواطن .

المادة (33) : الدولة تضمن لآباء ، وأمهات ، وأرامل الشهداء ، وزوجات المعتقلين ، وأبنائهم غير البالغين ، وجرحى وأسرى وضحايا حرب التحرير الحقوق المادية والمعنوية ، ويحدد ذلك من خلال قانون خاص .

المادة (34) : تسهر الدولة على بلورة طاقات الشباب وتحسين توظيفها .

المادة (35) : تعمل الدولة على حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الصحراوية ، وتسهر على ضمان مشاركتها في بناء المجتمع وتنمية البلاد .

المادة (36) : تتبع الدولة سياسة التأمين الاجتماعي لحماية االعجزة والمعوقين واليتامى وتسن القوانين المناسبة لذلك .

المادة (37) : بعد الاستقلال يصبح اقتصاد السوق وحرية المبادرة الخاصة معترفاً بهما ويمكن استغلال الثروات الطبيعية من طرف القطاع العمومي لتنمية اقتصاد البلاد .

المادة (38) : الاستثمارات ينظمها قانون .

الفصل الثالث

المجلس الوطني

المادة (39) : المجلس الوطني هو الهيئة التشريعية للبلاد ، يضطلع بمهام التشريع والرقابة على الجهاز التنفيذي .

المادة (40) : يصادق على الميزانية العامة وبرنامج الحكومة وعلى المعاهدات .

المادة (41) : يتكون المجلس الوطني من (101) عضواً ينتخبون من كل سنة ونصف .

المادة (42) : عند افتتاح أول دورة له ، يجتمع المجلس الوطني لإنتخاب رئيس المجلس بالإقتراع السري وبالأغلبية البسيطة .

المادة (43) : يتكون المجلس الوطني من نائب عن كل دائرة انتخابية ومن شخصيات وطنية منتخبة ومن ممثل منتخب عن كل منظمة جماهيرية .

المادة (44) : تنتخب الشخصيات الوطنية ممثليها في المجلس الوطني في إطار وحدة انتخابية على أن لا يتعدى عددهم نسبة 10 % من أعضاء المجلس الوطني .

المادة (45) : يتم تحديد عدد المقاعد المخصصة لكل الوحدات الانتخابية على المستوى الوطني على أن يراعى في ذلك تمثيل كل القطاعات .

المادة (46) : قبل انتخاب المجلس الوطني يتم اصدار قانون انتخاب خاص لأول مجلس وطني منتخب .

المادة (47) : أعضاء المجلس الوطني ينتخبون طبقاً للائحة قانونية يتم وضعها لهذا الغرض ويجري الانتخاب في غضون الأربعين يوماً الأولى بعد انعقاد المؤتمر والفائزون يتولون مهام التعبئة والرقابة والمحاسبة .

المادة (48) : تنعقد ندوات سياسية من كل سنة ونصف لتجديد أعضاء المجلس الوطني طبقاً لقانون الانتخابات .

المادة (49) : عضو المجلس الوطني يمثل الشعب ولا يجوز أن يرتبط تمثيله بقيد أو شرط من طرف ناخبيه .

المادة (50) : لا يجوز اتخاذ اجراءات جنائية ضد عضو المجلس الوطني إلا بإذن من رئيس المجلس .

المادة (51) : للمجلس الوطني مكتب يتكون من رئيس المجلس ونائبه والمقرر العام ورؤساء اللجان .

المادة (52) : ينتخب المجلس الوطني أعضاء مكتبه من بين أعضائه ويعد قانونه الداخلي .

المادة (53) : يشكل المجلس الوطني لجانه وينتخب رؤساءها من بين أعضائه .

المادة (54) : تتكون كل لجنة من رئيس ونائب رئيس ومقرر وأعضاء .

المادة (55) : يمكن للجان المجلس الوطني الاستعانة بخبراء وتقنيين غير أعضاء في المجلس الوطني .

المادة (56) : تعقد لجان المجلس الوطني جلسات دورية مع الحكومة لدراسة قضايا أو ملفات محددة .

المادة (57) : كل لجنة من لجان المجلس بإمكانها استدعاء ومساءلة الوزراء والحصول على التوضيحات والمعلومات المطلوبة بعد موافقة رئيس المجلس .

المادة (58) : يتلقى رؤساء لجان المجلس الوطني من طرف أعضاء الحكومة نسخة أو ملخصاً للبرنامج السنوي بعد مصادقتها عليه في غضون أسبوع .

المادة (59) : تحضر لجان المجلس الوطني أسئلتها واستفساراتها حول مشروع البرنامج السنوي للحكومة حينما يتلقى المجلس الوطني هذا المشروع .

المادة (60) : يناقش المجلس الوطني مشروع برنامج عمل الحكومة ويطلب التعديلات اللازمة قبل المصادقة عليه .

المادة (61) : لأعضاء المجلس الوطني الحق في تقديم الأسئلة والاستجوابات للحكومة بشكل تضامني أو بشكل انفرادي .

المادة (62) : في إطار ممارسة الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية يحق للمجلس الوطني سحب الثقة من الحكومة جماعة أو فرادى .

المادة (63) : في حالة اعتراض المجلس الوطني بالثلثين على برنامج الحكومة ، بعد المطالبة بتعديله للمرة الثالثة ، يختار رئيس الدولة بين حل المجلس أو تشكيل حكومة جديدة .

المادة (64) : قرار سحب الثقة يكون معللاً ويشترط فيه أن يكون بسبب سوء فادح في التسيير أو عجز خطير في إنجاز المهمة أو اختلاس للإمكانيات العامة وتبذيرها أو بسبب ارتكاب خطأ فادح .

المادة (65) : يوجه رئيس المجلس الوطني رسالة إلى الوزير الأول يشعره فيها بقرار المجلس بسحب الثقة من الحكومة أو من عضو أو أعضاء منها .

المادة (66) : يتخذ المجلس الوطني قرار سحب الثقة من الحكومة بأغلبية الثلثين أو بالأغلبية البسيطة عندما يتعلق الأمر بسحب الثقة من عضو من الحكومة .

المادة (67) : سحب الثقة من عضو من الحكومة تكون نتيجته المباشرة إقالة المعني مباشرة وتعيين خلف له . .

المادة (68) : بعد سحب الثقة من الحكومة يقوم رئيس الدولة خلال مدة لا تتجاوز 15 يوماً بتعيين وزير أول جديد لتشكيل حكومة طبقاً لمقتضيات المادة 94 . كما يحق له أن يوجه خلال نفس المدة رسالة إلى رئيس المجلس الوطني يطلب فيها عدول المجلس عن قراره وفي حالة اصرار المجلس الوطني على قراره فإن رئيس الدولة يتخذ قراراً بحل المجلس الوطني أو بإقالة الحكومة .

المادة (69) : طلب سحب الثقة حق لكل عضو في المجلس الوطني .

المادة (70) : في حالة حل المجلس الوطني يدعو رئيس الدولة إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في مدة أقصاها أربعون يوماً من حل المجلس .

المادة (71) : تستمر لجان المجلس الوطني في عملها من خلال نظام المداومة وتواصل اتصالاتها بالحكومة بغية الاعداد للدورة العادية للمجلس الوطني .

المادة (72) : يشرع في الانتخاب التشريعية قبل شهر من نهاية المدة المحددة للأعضاء السابقين .

المادة (73) : إلى غاية انتخاب مجلس وطني جديد يحق للحكومة اللجوء عند الضرورة إلى اصدار مراسيم قوانين .

المادة (74) : يتمتع أعضاء المجلس الوطني خلال ممارسة مهامهم بالحصانة ولا يمكن توقيفهم إلا في حالة التلبس بالجنحة أو الجناية ولا محاكمتهم إلا بعد رفع الحصانة عنهم وذلك عن طريق طلب صريح من وزير العدل وموافقة رئيس المجلس الوطني .

المادة (75) : يعقد المجلس الوطني ثلاث دورات عادية : ربيعية ، خريفية وشتائية .

المادة (76) : يمكن للمجلس الوطني عقد جلسات طارئة بطلب من مكتبه أو من ثلثي أعضائه أو بطلب من رئيس الجمهورية .

المادة (77) : يعقد المجلس الوطني جلسة طارئة لإتخاذ الاجراءات الضرورية التي قدتصل إلى حجب الثقة ، وذلك حينما تصبح الشروط المطلوبة في ممارسة مهمة الحكومة لا تتوفر في واحد أو أكثر من أعضائها .

المادة (78) : يتخذ المجلس الوطني قراراته بموافقة الأغلبية البسيطة .

المادة (79) : التصويت في المجلس الوطني شخصي وغير قابل للتفويض .

المادة (80) : في حالة شغور أحد المقاعد في المجلس الوطني يعوض بالذي يليه في الأصوات إبان انتخابه .

المادة (81) : يتولى رئيس المجلس تسيير الجلسات العامة للمجلس .

المادة (82) : بإمكان رئيس الجمهورية إلقاء خطاب أمام المجلس .

المادة (83) : بإمكان رؤساء الدول والحكومات والشخصيات الدولية إلقاء خطاب أمام المجلس .

الفصل الرابع

السلطة القضائية

المادة (84) : القضاء في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية مستقل .

المادة (85) : تتسلسل المحاكم من محاكم إبتدائية ومحاكم جزاء والمحكمة العليا .

المادة (86) : المحكمة العليا هي الهيئة الأعلى للعدالة ، رئيسها قاضي يعينه رئيس الدولة بإقتراح من وزير العدل .

المادة (87) : تشكلة ومهام وصلاحيات المحاكم يحددها قانون .

المادة (88) : تصدر الأحكام وتطبق باسم الشعب .

المادة (89) : المدعي العام للجمهورية يعينه رئيس الدولة .

المادة (90) : يتكون المجلس الأعلى للقضاء من: رئيس المحكمة العليا رئيساً وعضوين يعينهما رئيس الدولة وعضوين يعينهما المجلس الوطني.

الفصل الخامس

رئيس الدولة

المادة (91) : الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب هو رئيس الدولة .

المادة (92) : رئيس الدولة يدافع عن الدستور ويسهر على تطبيق واحترام القانون ويعمل على ارساء وتطوير مؤسسات الدولة .

المادة (93) : رئيس الدولة يعين الوزير الأول وينهي مهامه .

المادة (94) : الوزير الأول يقترح أعضاء الحكومة على الرئيس للمصادقة .

المادة (95) : رئيس الدولة يرأس مجلس الوزراء .

المادة (96) : رئيس الدولة يوقع القوانين وتنشر باسمه ويسهر على تنفيذها فور مصادقة المجلس الوطني عليها .

المادة (97) : رئيس الدولة يصدر مراسيم رئاسية .

المادة (98) : مدة الرئاسة ثلاث سنوات .

المادة (99) : الرئيس يوجه السياسة العامة للدولة وفقاً لإختيار الشعب .

المادة (100) : بعد انتخابه يؤدي اليمين الدستوري :

«اقسم بالله العظيم ، وبقرآنه الكريم ، أن أحترم دستور الجمهورية ، وأتقيد به ، وأن أكون حارسه الأمين ، وأن أوظف كل طاقتي من أجل تجسيد إرادة وتطلعات شعبنا في الحرية والعدالة ، وأن أحمي حقوق وحريات كل مواطن ، وأن أسهر على تحقيق حرية وسلامة الوطن ووحدته الترابية ، وأن أعمل على تحقيق تطور ورقي المجتمع ، وأن أكون المجسد لقيمه وتقاليده النبيلة ، والله على ما أقوله شهيد» .

المادة (101) : رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

المادة (102) : رئيس الدولة يعين الموظفين السامين .

المادة (103) : رئيس الدولة يعين السفراء ورؤساء البعثات في الخارج ويتلقى أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية .

المادة (104) : رئيس الدولة يمنح العفو ويخفف العقوبات .

المادة (105) : رئيس الدولة يعلن الحرب ويوقع معاهدات السلم .

المادة (106) : رئيس الدولة يوقع المعاهدات الدولية .

المادة (107) : رئيس الدولة يقلد الأوسمة ويمنح الألقاب الشرفية .

المادة (108) : رئيس الدولة يعلن الحالة الاستثنائية أو الطوارىء القصوى .

المادة (109) : وظيفة رئاسة الدولة تتنافى ومزاولة أي نشاط يتعارض مع الصفة الرسمية .

المادة (110) : في حالة شغور منصب رئيس الدولة يخلفه مؤقتاً رئيس المجلس الوطني إلى غاية انتخاب أمين عام جديد رئيساً للدولة من طرف مؤتمر استثنائي للجبهة يعقد في غضون الأربعين يوماً الأولى بعد تاريخ هذا الشغور.

المادة (111) : لا يحق لرئيس المجلس الوطني الذي يشغل منصب رئيس الدولة مؤقتاً الترشيح لمنصب رئيس الدولة .

المادة (112) : يستمر رئيس المجلس الوطني الذي يشغل مهام رئاسة الدولة بموجب المادة (110) إلى حين انتخاب رئيس جديد ويعود إلى منصبه كرئيس للمجلس الوطني .

الفصل السادس

الحكـــومـة

المادة (113) : الحكومة جهاز تنفيذي مسؤول أمام رئيس الدولة .

المادة (114) : تتكون الحكومة من وزير أول ووزراء .

المادة (115) : الحكومة مسؤولة عن تنفيذ كل البرامج والقوانين والنظم في مختلف المجالات .

المادة (116) : الوزير الأول يرأس مجلس الحكومة ويشرف على نشاطاتها وينسق أعمالها .

المادة (117) : تقر الحكومة مشروع الميزانية العامة وبرنامج العمل السنوي وتعرضهما على المجلس الوطني للمصادقة .

الفصل السابع

المجلس الدستوري

المادة (118) : المجلس الدستوري هو جهاز يسهر على :

أ – البت في دستورية القوانين .

ب – مراقبة شرعية الانتخابات .

المادة (119) : يتكون المجلس الدستوري من خمسة أعضاء ، ويعين لمدة ثلاث سنوات ، وينتخب رئيساً له من بين أعضائه ويقر نظامه الداخلي .

المادة (120) : يتكون أعضاء المجلس الدستوري من قضاة أو رجال قانون أو أساتذة ذوي كفاءات ويعينون كالتالي :

أ – عضوان يعينهما رئيس الدولة .

ب – عضوان يعينهما المجلس الوطني .

ج – وعضو يعينه المجلس الأعلى للقضاء .

بنود خاصة :

البند (1) : تعديل الدستور من اختصاص المؤتمر إلى غاية الاستقلال .

البند (2) : مدة الفترة الانتقالية يحددها أول مؤتمر للجبهة بعد الاستقلال .

البند (3) : يواصل المجلس الوطني مهامه حتى انتخاب أول برلمان بعد الاستقلال .

البند (4) : يستمر العمل بالمؤتمرات الشعبية الأساسية كإطار لإنتخاب رؤساء الدوائر ولتفعيل أساليب التسيير ، وبالمجالس الشعبية كأدوات تسيير وتنفيذ .

البند (5) : يعتبر الهلال الأحمر الصحراوي وجمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين منظمات إنسانية غير حكومية .

البند (6) : يسهر جهاز النظام العام على أمن الدولة وحماية المواطنين .

البند (7) : تعتبر مناسبات وطنية :

- 27 فبراير «شباط» : عيد الجمهورية .
- 10 ماي «أيار» : تأسيس الجبهة .
- 20 ماي «أيار» : انطلاقة الكفاح المسلح .
- 9 يونيو «حزيران» : يوم الشهداء .
- 17 يونيو «حزيران» : يوم الإنتفاضة .
- 12 اكتوبر «تشرين الأول» : الوحدة الوطنية .

❁ ❁ ❁

الفصل الثامن

اعترافات الدول بالجمهورية الصحراوية

* مدغشقر : 28 شباط «فبراير» 1976 .
* بوروندي : 1 آذار «مارس» 1976 .
* الجزائر : 6 آذار «مارس» 1976 .
* بينين : 11 آذار «مارس» 1976 - (سحبت اعترافها فيما بعد) .
* انغولا : 11 آذار «مارس» 1976 .
* موزمبيق : 13 آذار «مارس» 1976 .
* غينيا - بيساو : 15 آذار «مارس» 1976 .
* كوريا الشمالية : 16 آذار «مارس» 1976 .
* توغو : 17 آذار «مارس» 1976 .
* رواندا : 1 نيسان «ابريل» 1976 .
* السيشل : 25 تشرين الأول «أكتوبر» 1977 .
* اليمن :2 شباط «فبراير» 1977 .
* الكونغو : 3 تموز «يوليو» 1978 .
* ساوتومي وبرانسيب : 22 تموز «يوليو» 1978 - (سحبت اعترافها فيما بعد) .
* بنما : 23 تموز «يوليو» 1978 .
* غينيا الإستوائية : 3 تشرين الثاني «نوفمبر» 1978 - (سحبت اعترافها فيما بعد) .

* تنزانيا : 9 تشرين الثاني «نوفمبر» 1978 .
* أثيوبيا : 24 شباط «فبراير» 1979 .
* فيتنام : 2 آذار «مارس» 1979 .
* كمبوديا : 10 نيسان «ابريل» 1979 .
* لاووس : 9 أيار «مايو» 1979 .
* أفغانستان : 23 أيار «مايو» 1979 .
* الرأس الأخضر : 4 حزيران «يونيو» 1979 .
* غرينادا : 20 آب «أغسطس» 1979 .
* غانا : 24 آب «أغسطس» 1979 .
* غويانا : 1 أيلول «سبتمبر» 1979 .
* الدومينيك : 1 أيلول «سبتمبر» 1979 .
* سانت لوسيا : 1 أيلول «سبتمبر» 1979 .
* جامايكا : 6 أيلول «سبتمبر» 1979 .
* اوغندا : 6 أيلول «سبتمبر» 1979 .
* نيكاراغوا : 6 أيلول «سبتمبر» 1979 .
* المكسيك : 8 أيلول «سبتمبر» 1979 .
* ليسوتو : 9 تشرين الأول «أكتوبر» 1979 .
* زامبيا : 12 تشرين الأول «أكتوبر» 1979 .
* كوبا : 20 كانون الثاني «يناير» 1980 .
* إيران : 27 شباط «فبراير» 1980 .
* سيراليون : 27 آذار «مارس» 1980 .
* ليبيا : 15 نيسان «أبريل» 1980 .

* سورية : 15 نيسان «أبريل» 1980 .
* سوازيلاند : 28 نيسان «أبريل» 1980 .
* بوتسوانا : 14 أيار «مايو» 1980 .
* زمبابوي : 3 تموز «يوليو» 1980 .
* تشاد : 4 تموز «يوليو» 1980 - (سحبت اعترافها فيما بعد) .
* مالي : 4 تموز «يوليو» 1980 .
* كوستاريكا : 30 تشرين الأول «أكتوبر» 1980 .
* فانواتو : 26 تشرين الثاني «نوفمير» 1980 .
* بابو «غينيا الجديدة» : 12 آب «أغسطس»1981 .
* توفالو : 12 آب «أغسطس»1981 .
* كيري باتي : 12 آب «أغسطس»1981 .
* نورو : 12 آب «أغسطس»1981 .
* جزر سالومون : 12 آب «أغسطس»1981 .
* جزر موريس : 1 تموز «يوليو» 1982 .
* فنزويلا : 3 آب «أغسطس» 1982 .
* سورينام : 11 آب «أغسطس» 1982 .
* بوليفيا : 14 كانون الأول «ديسمبر» 1982 .
* الأكوادور : 14 تشرين الثاني «نوفمبر» 1983 .
* موريتانيا : 27 شباط «فبراير» 1984 .
* بوركينافاسو : 4 آذار «مارس» 1984 - (سحبت اعترافها فيما بعد) .
* البيرو : 16 آب «أغسطس» 1984 .
* نيجيريا : 11 تشرين الثاني «نوفمبر» 1984 .

* «يوغسلافيا» : 28 تشرين الثاني «نوفمبر» 1984 .
* كولومبيا : 27 شباط «فبراير» 1985 .
* ليبيريا : 31 تموز «يوليو» 1985 – (سحبت اعترافها فيما بعد) .
* الهند : 1 تشرين الأول «أكتوبر» 1985 .
* غواتيمالا : 10 نيسان «أبريل» 1986 .
* الدومينكان : 24 حزيران «يونيو» 1986 .
* ترينداد وتوباغو :1 تشرين الثاني «نوفمبر» 1986 .
* بيليز : 18 تشرين الثاني ««نوفمبر» 1986 .
* سانتو كرستونيفس : 28 تشرين الثاني «نوفمبر» 1987 .
* انتغوا وبربودا : 19 شباط «فبراير» 1987 .
* بربادوس : 27 شباط «فبراير» 1988 .
* ملاوي : 9 آذار «مارس» 1996 .
* جنوب افريقيا : 9 آذار «مارس» 1996 .

❁ ❁ ❁

الفصل التاسع

الزعيم الصحراوي.. الولي مصطفى السيد أو قصة نضال

ظهر القائد الصحراوي الشاب «الولي مصطفى السيد» كظاهرة فريدة في تاريخ الشعب الصحراوي . . فقد فجر ثورة الكفاح المسلح في العشرين من أيار «مايو» 1973 ضد سلطات الإستعمار الإسباني في الصحراء الغربية ، وقاد أول عملية عسكرية ضد قواتهم في موقع يدعى «الخنقة» ومنه أخذت المعركة اسمها الشهير ، وأطر عمل المقاومة الصحراوية ضمن تنظيمات سياسية وعسكرية ، كانت الأساس لكيان دولة أعلنها مع بدء انتهاء التواجد الإستعماري الإسباني في المنطقة الصحراوية ، وأصبح أول رئيس لأول جمهورية عرفتها الصحراء الغربية ، قبل أن يلقى حتفه في واحدة من سلسلة عمليات عسكرية شارك في تنفيذها بنفسه وهو رئيس دولة . وكانت تلك العملية داخل العاصمة الموريتانية «نواكشوط» . ومعها انتهت حياته المليئة بالمغامرات المنظمة . وهو مايزال في ريعان شبابه . . لم يتجاوز الثامنة والعشرين من عمره .

ولد السيد الولي مصطفى السيد عام 1948 في منطقة صحراوية تقع بين «بئر الحلو» و«اكجيجمات» لعائلة بدوية متنقلة . وقد طردت أسرته من تلك المنطقة عام 1960 بسبب تمردها على سلطات الإدارة الإستعمارية ، حيث نزحت شمالاً لتستقر في الجنوب المغربي . وهناك درس الولي مصطفى في مدرسة «طنطان» الإبتدائية . ولحاجته وأسرته إلى المال ، اضطر عام 1964 للعمل بالإنعاش الوطني ، كعامل بسيط في بداية الأمر . ثم رقي ليصبح رئيس مجموعة من العمال الصحراويين ، وعندها بدأت مشاكله . . عندما أخذ يتصرف كما لو أنه زعيم حركة نقابية . وقد أزعج رؤساءه بكثرة دفاعه عن حقوق عماله ومطالبته الدائمة بتحسين ظروف عملهم ، وهو ما أدى به في النهاية إلى فقدان وظيفته ، إنما بحجة مختلفة تماماً ، وهي أنه مازال صغيراً في السن ، ويتوجب عليه متابعة تعليمه بدلاً من العمل .

في عام 1966 انتسب إلى معهد التعليم الأصلي والشؤون الدينية في «تارودانت» ، ثم تابع دراسته الثانوية بالرباط . بعدها التحق بجامعة محمد الخامس عام 1970 ، ودخل كلية الحقوق – فرع العلوم السياسية . وفي سنته الدراسية الأولى ، حصل على الدرجة **19** من **20** كامل العلامة في مادة الحقوق الدستورية ، ليكون بذلك أول طالب ينال تلك الدرجة في تاريخ الجامعة المغربية .

وفي الجامعة ، استهواه العمل السياسي ، وأثار عام 1971 قضية الصحراء الغربية لأول مرة في تجمع طلابي بالرباط ، وقاد العديد من التظاهرات السياسية احتجاجاً على التواجد الإستعماري في بلاده . وقد اعتقل غير مرة لإثارته الشغب .

اتصل عام 1972 بجبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وطلب الدعم منها . ثم هجر جامعته والتجأ إلى الجبال مع مجموعة من الطلبة الصحراويين . لمحاربة المستعمرين الإسبان .

في عام 1973 راسل قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي ، وأطلعه على أوضاع المقاومة الصحراوية ، وطلب العون منه .

أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب **«البوليساريو»** ، شغل موقع ملحق باللجنة التنفيذية للجبهة ، وكاتب لمشروع بيانه السياسي . وأصبح إلى جانب مهامه العسكرية كاتب الجبهة وعقلها المفكر ، ورأس جميع بعثاتها إلى الخارج . . وقام خلال العام 1975 بحملة سياسية وإعلامية واسعة للتعريف بقضية الصحراء الغربية . . فعقد عدة ندوات سياسية في باريس وبيروت وطرابلس والجزائر ، وعمل بنشاط على إقامة شبكة علاقات دولية لكسب المزيد من الأصدقاء ، وبذل جهوداً كبيرة لتدويل قضية الصراع في الصحراء الغربية .

وقد تكشفت مواهب الولي مصطفى في مجال التفاوض ، بعد لقاءاته المتكررة مع الحاكم العام الإسباني في الصحراء الغربية ، وتفاوضه مع وزير خارجية اسبانيا في ايلول «سبتمبر» 1975 ، وتوصله وإياه إلى اتفاق سلام تتعهد بموجبه جبهة «البوليساريو» بوقف عملياتها الحربية ضد القوات الإسبانية ، وتسليم أسرى الحرب لديها ، في مقابل التزام اسبانيا بمنح الصحراويين استقلالهم ومعارضة أي مطالب غير مشروعة في الإقليم الصحراوي من أي دولة أخرى . لكن سرعان ما تراجعت الحكومة الإسبانية عن تعهداتها تلك ، ووقعت مع المغرب وموريتانيا اتفاق مدريد الثلاثي المعروف .

وعلى المستوى الداخلي ، انتهج قائد «البوليساريو» سياسة محاربة القبلية ، واعتبرها العائق أمام تقدم الشعب الصحراوي ، ودعا الصحراويين إلى التخلص من ضعفهم الذاتي عبر تحررهم من قيود القبيلة ، وتجاوز مفاهيمها وأنظمتها البالية ، والإنخراط ضمن التجمعات السياسية العلمانية . وبحسم لا خيار فيه أطلق شعاره : «لا تنظيم إلا التنظيم السياسي» .

وكان يعي أن مهمته تلك ليست سهلة على الإطلاق . . فالشعب الذي يتعامل معه هو شعب في غالبيته الساحقة من الأميين ، وجميع أفراده من البدو المحكومين بعقلية الإنفلات من الضوابط التحكمية ، والنزوع نحو الحياة الاستقلالية الرافضة لمبدأ تلقي الأوامر العليا ، وهو ما يجعل عملية دمجهم في تنظيمات سياسية أمراً فيه الكثير من التعقيد .

لهذا انتهج الزعيم الصحراوي الشاب ، في ترسيخ مفاهيمه الفكرية والسياسية بين أبناء شعبه ، مبدأ ضرب قداسة القبيلة ، وتفتيت وحدة تماسكها ، تمهيداً لإحلال النقيض العلماني مكانها . وقد اعتمد في سبيل ذلك على التحاور الهادىء والنقاش البعيد عن الإنفعال والصدام . وكان يتوجه إلى كل شخص باللغة التي يقدر على فهمها ، وبأفكار واضحة مبسطة خالية من أي لبس أو إبهام ، محاولاً اقناعه بوجهة نظره دون فرض أو إكراه .

وقد برع السيد الولي مصطفى السيد في السيطرة على عقول من يحادثهم ، والنفاذ إلى داخل أحاسيسهم ، عبر عذوبة حديثه ، وتواضعه الشديد ، واستخدامه للهجة الصحراويين «الحسانية» في حديثه ، واستشهاده في كل فكرة يطرحها بآية قرآنية أو حديث شريف أو حكمة أو قول مأثور أو مثال شعبي ، وكان يحفظ كماً هائلاً من قصص ومفردات الأدب الشعبي .

وعرف الولي مصطفى بشعبيته الواسعة ، وإتصاله الدائم بالأوساط الشعبية ، وعليها ركز بشكل أساسي في استراتيجيته السياسية والعسكرية . . فمن وصاياه في هذا المجال إلى رفاقه قوله لهم : «إن الشعب هو سلاحكم الذي ستقاتلون به العدو ، وهو الحصن الذي تتحصنون به . . أي الشعب هو صاحب القرار . . هو صاحب الكلمة . . فقوله مقبول وحكمه نافذ» .

لكنه كان يعاني بمرارة من قلة العنصر البشري لديه ، وحربه مع موريتانيا والمغرب - القوة «السوبر» في افريقيا - بحاجة إلى المزيد من المقاتلين ، ومن المحال الإقتراب من حالة التوازن العددي في جيشه مع جيوش أعدائه . لهذا عمد إلى محاولة سد النقص البشري لديه ، فاستعاض عنه بالإعتماد على العنصر النوعي في جيشه ، وذلك من خلال تدريب مقاتليه تدريباً خاصاً .

وقد تأثر السيد الولي مصطفى السيد بشخصية الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي – صديقه القريب – وبهرته حركات اليسار الثوري العالمية ، وقادتها البارزين . وكان طموحه أن يكرر تجاربهم الكفاحية في بلاده . . ولم يكن يرى في محدودية الإمكانيات ما يعيق انتصار االمبادىء وتغيير أنظمة الحكم مهما بدا جبروتها طاغياً ، فيما لو توفرت لدى الثوار العزيمة والتصميم وصدق الإيمان بالعقيدة التي يعتنقون . وكان مبدؤه في ذلك : «لا مستحيل أمام المناضل» .

وإن كانت سياسته الداخلية تأخذ شكلاً ديمقراطياً . إلا أن سياسته الخارجية هي على العكس منها تماماً . . فقد حصر مذهبه الثوري بالنمط اليساري «الراديكالي» ، القائم على أساس إلغاء وجود الطرف النقيض له ، ورفض التحاور السلمي معه ، بل والعمل على اسقاطه والتخلص منه بسلاح القوة . وفي هذا الصدد يقول : «الأنظمة الرجعية لن تصفى بالسلام ، ستصفى بالحرب» .

ومن تلك العقيدة الثورية ، اكتسب الولي مصطفى العنف والصرامة ، وزرع في نفوس من حوله قسوة مخيفة . . فمن احدى وصاياه العسكرية إلى جنوده قوله : «يجب أن ينتهي وجود المغاربة في اجديرية بسرعة ، وكذلك في الفرسية . ركزوا الضرب وكثفوه . إذا أقتضى الحال هدموا عليهم البنايات إذا كانوا فيها . اسحقوهم قبل أن تأتيهم النجدة» .

وكانت تهمة «الإنفصالية» تلاحقه وجبهته «الثورية» ، وتسبب له الكثير من المعاناة داخل الوسط العربي . وقد جهد كثيراً لتغيير تلك النظرة التي رسختها ضده الدعاية المغربية ، وطرح فكرة إقامة تجمع وحدوي «تقدمي» يضم إلى جانب الصحراء الغربية كلاً من الجماهيرية الليبية والجزائر ، ويكون هذا التجمع المغاربي ، الأساس في وحدة عربية شاملة ، على اعتبار أن جميع تجارب المشرق العربي الوحدوية . قد فشلت . وبهذا الخصوص يوضح السيد الولي مصطفى فكرته . . بأن «كل نظام عربي يريد أن يستقل استقلالاً حقيقياً ، سينضم حتماً للجبهة التقدمية ، وهي الإنطلاقة الحقيقية للوحدة العربية» .

هذه الوحدة التي يدعو إلى إقامتها لا تطال الدول المعتدلة التي يصفها دائماً «بالرجعية» ، بل تضم فقط الأنظمة «التقدمية» – تلك التي ترفع شعارات اشتراكية ثورية . وأما قبول الدول المعتدلة في دولة الوحدة فهو مرهون بتخلي هذه الدول عن أنظمتها السياسية ، والإنتقال إلى الطرف اليساري – الاشتراكي – المقابل لها .

وكان يرى أن تحقيق الوحدة بين الدول العربية يجب ألا يكون على حساب المصلحة الجزئية لكل بلد داخل الكيان الوحدوي الواحد .

لقد عاش السيد الولي مصطفى السيد حياة المناضل الثائر بحالتها الصادقة . . فكان وهو في موقع رأس الدولة يعمل من وسط القاعدة الشعبية ، ويعتبر أن واجبه يحتم عليه أن يكون دائماً في مقدمة جنوده في ميادين القتال . وأن مكانه الحقيقي إنما هو في أكثر الأماكن صعوبة وأشدها خطورة . وقد دفع حياته ثمناً لتلك السياسة .

❁ ❁ ❁

الفصل العاشر

موريتانيا.. ضحية حرب الصحراء الغربية

شهدت الفترة بين عامي 1975 و 1976 تصعيداً خطيراً في حرب الصحراء الغربية ، تمثل باجتياح القوات العسكرية المغربية - الموريتانية للأراضي الصحراوية عبر جبهتين من الشمال والجنوب . وقد واجه جيش «البوليساريو» القوات المتقدمة بكامل قدرته على المقاومة ، في محاولة مستميتة من جانبه لعرقلة تقدمها . وكانت هي المرة الأولى التي يدخل فيها الجيش الصحراوي حرباً نظامية مباشرة تتجاوز بكثير حدود قدراته الحربية .

ضمن هذا الواقع ، وجدت جبهة «البوليساريو» أن المواجهة الشاملة بينها وبين الجيشين المغربي والموريتاني ، في وقت واحد ، تعد بالنسبة لها نوعاً من الإنتحار . لهذا كان عليها التركيز على الحلقة الأضعف في هذا الصراع ، وهي «موريتانيا» بالطبع .

وقد وضع القائد الصحراوي السيد الولي مصطفى السيد استراتيجية جبهة «البوليساريو» العسكرية . . «موريتانيا أولاً» . . والتي ارتكزت على مبدأ ضرب العمق الموريتاني ، وجعل العاصمة «نواكشوط» هدفاً ثابتاً ومباشراً للعمليات العسكرية ، بإعتبارها ثقل الدولة السياسي والاقتصادي ، مع العمل على تخريب الاقتصاد الموريتاني في مكامن قوته ، وهو الاقتصاد الهزيل غير القادر على تحمل أعباء حرب .

وقد تمكن الصحراويون من تحقيق نجاحات مرضية على صعيد تفجير الوضع الداخلي في موريتانيا ، عبر استنزاف طاقاتها البشرية والاقتصادية ، وتحطيم معنويات جنودها ، وإثارة الشارع فيها ضد حكومتها .

حيث استغلت «البوليساريو» تلك المكاسب التي حققتها على الجبهة الموريتانية ، وشنت حرب اعلام «نفسية» مركزة ضد حكومة نواكشوط . . فسخرت من كبرياء مسؤوليها العاجزين

عن تأمين الأمن والاستقرار لبلادهم وشعبهم ، في الوقت الذي يعتدون فيه على أملاك الآخرين ، ويعيشون أوهام قوة كاذبة .

ومع بداية العام 1976 ، أخذ جيش «البوليساريو» يستعيد توازنه بعد تقوية قواعده ، وتدعيمه بأسلحة متطورة من ليبيا والجزائر . . حيث أطلق هجومه الخاطف بإتجاه المواقع المغربية في : الخنقة واجديرية وحوزة وآمغالا . وقد فاجأ القوات المغربية فيها ، وألحق بها الكثير من الخسائر . ثم حاول نقل عملياته إلى داخل الأراضي المغربية . . فهاجم مدينة «غوليمين» على بعد 440 كيلومتراً داخل العمق المغربي . . .

وفي حربه الخاطفة تلك ، اعتمد الجيش الصحراوي فيها على الوحدات قليلة العدد ، سريعة الحركة ، التي تمكنه من الإنقضاض المباغت على المواقع المعادية ، وتعطيه القدرة الكافية على المناورة والتخفي .

وكان زعيم «البوليساريو» الولي مصطفى السيد . . قد وسط السيد موسى تراوري – رئيس جمهورية مالي «الفرانكوفونية» – في شباط «فبراير» 1976 – للتقريب بين «البوليساريو» وبين موريتانيا ، وحمله رسالة إلى الرئيس المختار ولد داده . . تتضمن التمني عليه ، القبول بالخروج سلمياً من حرب الصحراء ، وإلتزام الحياد في ذلك الصراع . ولم ينس السيد الولي مصطفى السيد تذكير الرئيس الموريتاني بأن بلاده ليست بمأمن من الأطماع المغربية أبداً . . فالمغرب يحاول الاستفراد بجيرانه كل على حدة ، بهدف إحياء مشروع امبراطوريته القديمة ، وموريتانيا هي جزء من تلك الامبراطورية .

كما بعث المسؤول الصحراوي ، عبر الرئيس المالي ، برسالة أخرى إلى الحكومة الفرنسية ، نبهها فيها إلى أنها ستفقد مصالحها الحيوية في منطقة شمال غرب افريقيا ، إذا مابقيت طرفاً داعماً لموريتانيا والمغرب في حربهما ضد «البوليساريو» .

وبعد فشل الوساطة المالية ، عادت جبهة «البوليساريو» وأستأنفت غاراتها الحربية مجدداً ضد العاصمة الموريتانية ، وكان من أشهرها ، ذلك الهجوم الواسع الذي انطلق في الخامس من حزيران «يونيو» 1976 . . وفيه قامت عدة مجموعات من الجيش الصحراوي ، يقودها الرئيس الولي مصطفى السيد بنفسه بمهاجمة المدن الموريتانية التالية : «الزويرات – أطار – شنقيط» ثم «أم التونسي» ، ومنها انطلقت إحدى المجموعات بإتجاه نواكشوط ، وبعد الدخول إليها ، حاصرت قصر الرئاسة فيها ، وأمطرته بنيران القذائف لما يقارب الساعة من الزمن . . فيما كانت الطائرات

الحربية الموريتانية تواصل قصفها من الجو للقوات الصحراوية المهاجمة على محاور عدة . أما على الأرض ، فقد سارعت قوات العقيد أحمد ولد بوسيف مدعمة بقوات العقيد محمد خونا ولد هيدالة . . بالتحرك من الضواحي نحو العاصمة لتعزيز حمايتها مخافة سقوطها الكامل في أيدي الثوار الصحراويين . كما استقدمت أيضاً وحدات إضافية وعلى عجل من «الزويرات» و«آوسرد» للالتفاف حول المهاجمين ومحاصرتهم بالقرب من «أكجوجت» . وقد تنبه لذلك السيد الولي مصطفى ، فأعطى الأوامر لقواته المندفعة بالإنسحاب إلى مواقعها الأساسية داخل الأراضي الصحراوية ، بينما قام هو ومجموعته المؤلفة من تسعة مقاتلين بمحاولة مناوشة أحد المواقع العسكرية القريبة منهم ، لإشغال القوات المعادية ، والتغطية على انسحاب رفاقه . لكن أمره اكتشف قبل الاشتباك مع القوات الموريتانية ، التي أعدت له كميناً أدى إلى مصرعه وجميع أفراد مجموعته . كان ذلك في التاسع من حزيران «يونيو» ، بعد أربعة أيام على بدء ذلك الهجوم .

وقد رد الجيش الصحراوي على مقتل قائده بحرب انتقام مدمرة ضد الدولة الموريتانية . . بدأها بهجوم دام عدة أشهر ، اطلق عليه اسم «هجوم الشهيد الولي مصطفى السيد» ، واستهدف مدينة الزويرات وبيرانزران وآوسرد وأكجوجت ، ثم الزويرات مرة أخرى .

إضافة إلى قصف العديد من المواقع العسكرية المتناثرة بين المناطق المستهدفة .

وكانت أهم عمليات هذا الهجوم قد جرت داخل العاصمة الموريتانية ، في الثالث من تموز «يوليو» 1977 ، واستهدفت بالتدمير قصر الرئاسة . ولحسن حظ الرئيس المختار ولدداده ، أنه كان في رحلة استجمام خارج العاصمة . كما طالت العملية مراكز حساسة في حي السفارات .

وبما أن الدعم العسكري والاقتصادي الفرنسي للنظام الموريتاني هو أساس «قوة» وبقاء هذا النظام المتداعي ، وبعدما أهملت الحكومة الفرنسية رسالة الرئيس الصحراوي التحذيرية ، فقد أقدمت «البوليساريو» على تنفيذ تهديداتها . . فقامت بنسف المنشآت الفرنسية ، وتلك المرتبطة بالفرنسيين في موريتانيا . وأصبح كل ماله علاقة بفرنسا في هذا البلد الإفريقي الفقير عرضة للضرب والتدمير على أيدي الثوار الصحراويين .

ولم يتأخر الرد الفرنسي كثيراً ، بل جاء موقعاً ببصمات طائرات «الجاغوار» الشهيرة ، التي أصبح شغلها الشاغل هو التحليق فوق صحراء واسعة الأفق . . باحثة عن مواقع لجيش «البوليساريو» لتمطرها بنيران الموت . وغدت تلك الطائرات الفرنسية القاتلة تشكل الذراع الطويل للجيش الموريتاني في حربه ضد جبهة «البوليساريو» .

لكن تأثيرها الفعلي في الواقع كان ضعيفاً ، بسبب شدة تمويه مواقع الجيش الصحراوي ، وتشابهها مع المواقع المدنية ، واعتماد القيادة الصحراوية في استراتيجيتها العسكرية على مبدأ إعادة تمركز وانتشار قواتها من منطقة إلى أخرى بشكل دائم .

كما قدم الفرنسيون للجيش الموريتاني ، المزيد من الأسلحة الحديثة ، وضاعفوا من عدد خبرائهم العسكريين لديه ، لكنهم كانوا حريصين على ألا يورطوا أنفسهم في حرب الصحراء أكثر من اللازم ، وألا يسيروا بعيداً في درب الجحيم التي مهدتها لهم جبهة «البوليساريو» . . ففرنسا ، التي تريد لنفسها أن تكون مركزاً ريادياً للإشعاع الحضاري والتنوير الفكري في العالم ، ليست على استعداد للتخلي عن دورها السامي هذا ، والظهور بمظهر القوة العدوانية القاهرة ، في مرحلتها الجديدة ما بعد الإستعمار .

أما موريتانيا ، التي ابتهجت في البداية بسبب التدخل الفرنسي المباشر في حرب الصحراء الغربية ضد الجيش الصحراوي ، وتوقعت من باريس أن تعمل على تدمير هذا الجيش العنيد ، سرعان ما اكتشفت خيبة أملها ، بعدما علمت أن ليس لفرنسا «العظمى» النية أو الإمكانيات لفعل ذلك ، وهو ما دفع بالرئيس المختار ولد داده إلى الاستنجاد بالمغاربة . . فوقع معهم في الثالث من أيار «مايو» 1977 اتفاقاً عسكرياً تمركزت بموجبه وحدات مقاتلة من الجيش المغربي داخل الأراضي الموريتانية . وقد أراد الرئيس الموريتاني من وراء هذا العمل توجيه رسالة إلى الفرنسيين مفادها . . أنهم ليسوا خياره الوحيد ، وأن ماعجزوا عن تأمينه سيحققه له المغرب . لكنه كان مخطئاً في تقديره هذا . . فالحسم العسكري في حرب الصحراء لم يتحقق ، وحالة إنعدام الأمن والاستقرار الداخلي في البلاد أزدادت اتساعاً ، وخزينة الدولة أصبحت على حافة الإفلاس . وبنتيجة ذلك ، عمت البطالة وتفاقم الفقر . وفي المقابل ، اتخمت الطبقة الحاكمة بثروات غير مشروعة . وبهدوء قاتل ، تضخم غول الفساد الحكومي ، والتهم ما أبقت عليه الحرب من فتات استمرار الحياة .

وتكتمل فصول المأساة الموريتانية ، بعد نجاح الصحراويين في حربهم الدعائية . . بحيث استطاعوا تفجير الصراعات العرقية داخل المجتمع الموريتاني بين العرب والزنوج - السنغاليين . وقد أجهز التناحر العرقي على ماتم اختزانه من بقايا قوة . ومن المعروف عن المجتمع الموريتاني ، أنه يعاني من مشكلة احتوائه على خليط غير متجانس من العرب والبربر والزنوج السنغاليين تحكم فيما بينهم علاقات ريبة متبادلة .

في ذلك الوقت العصيب على الموريتانيين ، شن الجيش الصحراوي هجومه الواسع الثاني المسمى «هجوم الشهيد هواري بومدين» . وقد ترافق توقيت بدئه مع إطلالة العام 1978 ، وكانت فاتحة عملياته ضد المواقع المغربية في «لمسايل» . كما دخل المقاتلون الصحراويون مدينة «طنطان» ودمروا منشآتها الحيوية .

بعدها ، كثف الصحراويون عملياتهم المركزة في الجزء الجنوبي ، حيث التواجد الموريتاني . وهنا لم يجد الجيش الموريتاني بداً من القيام بمبادرة إنقاذية تنهي الحرب وتنتشل البلاد من كوارثها المتعاظمة . . فأقدم العقيد مصطفى ولد السالك في العاشر من تموز «يوليو» 1978 على عزل الرئيس المدني المختار ولد داده من منصبه وحل مكانه في انقلاب أبيض حظي بتأييد واسع ضمن أوساط الشعب والجيش في موريتانيا . وقد تعهدت المجموعة الإنقلابية أو ماسمي «لجنة الخلاص الوطني» بتوفير الديمقراطية وإخراج البلاد من حرب الصحراء ، وإصلاح الاقتصاد المنهار فيها .

وقد لاقى إنقلاب عسكر موريتانيا أصداءً سلبية في المغرب ، ووصفه وزير إعلامها بأنه : «خبر سيء» ، بينما رحبت به فرنسا .

وحاكم موريتانيا الجديد . . العقيد مصطفى ولد السالك . . هو شخص متحرر ، شديد الإنبهار بفرنسا التي تخرج من إحدى كلياتها الحربية ، ويعد واحداً من أشهر دعاة «الفرنكوفونية» في موريتانيا . لهذا يبدو من الغرابة أن يكون سفير السعودية في نواكشوط أول شخصية أجنبية يحرص العقيد ولد السالك على الاجتماع بها ، والتأكيد أمامها أن حكومته ستعمل بإخلاص على تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد .

وقد حاول العقيد ولد السالك انتهاج سياسة سلمية معتدلة ومتوازنة مع جميع جيرانه ، بمن فيهم جبهة «البوليساريو» ، إنما لم يتح له الوقت الكافي لفعل شيء . . إذ سرعان مادبت الخلافات بين قادة الإنقلاب ، وانقسموا إلى فريقين متعارضين . . الأول يؤيد بقاء موريتانيا في ظل الحماية الفرنسية - المغربية ، والثاني يريد إقامة سلام دائم ونهائي مع الحكومة الصحراوية ، ويرفض بشدة «التبعية» القائمة لفرنسا والمغرب . ولم تنفع جهود العقيد ولد السالك التوفيقية في احتواء الصراع لينتهي المطاف بسيطرة العقيد أحمد ولد بوسيف على السلطة ، وإبعاد العقيد مصطفى ولد السالك عن مسرح الحياة السياسية .

وقد تعامل القائد الموريتاني الجديد مع حرب الصحراء الغربية بواقعية ناضجة ، وتعهد في الثالث والعشرين من نيسان «أبريل» 1979 بتوقيع إتفاق سلام مع جبهة «البوليساريو» ، وإنهاء حالة العداء والحرب معها ، على أساس تسليم الحكومة الموريتانية للجزء الذي تسيطر عليه من الصحراء إلى «البوليساريو» . ولم يتمكن العقيد ولد بوسيف من تنفيذ ما وعد به . . إذ لقي مصرعه في السادس من أيار «مايو» 1979 بتحطيم طائرته في ظروف غامضة ، وهو في طريقه إلى «داكار» عاصمة السنغال ، لحضور اجتماع رؤساء دول المجموعة الإقتصادية لغرب افريقيا .

وقد خلفه في السلطة أنصار الحل السلمي مع الصحراويين ، وعلى رأسهم العقيد محمد خونا ولد هيدالة ، الذي استكمل ماكان بدأه سلفه فيما يتعلق بالسلام مع جبهة «البوليساريو» ، وتم التوصل معها إلى إتفاق سلام في الخامس من آب «أغسطس» 1979 . . خرجت بموجبه موريتانيا نهائياً من الصحراء الغربية ، وانتهت بذلك حربهما المدمرة التي دامت ثلاث سنوات ، راح ضحيتها حوالي خمسة عشر ألف شخص .

وقد أثار الإتفاق المذكور حفيظة المغاربة ، الذين وجدوا فيه عملاً عدائياً موجهاً ضدهم ، وأكدوا أنهم لن يسمحوا أبداً بوجود دولة «للبوليساريو» مجاورة لهم في الصحراء الغربية . لهذا ، سارعوا بإحتلال المناطق الصحراوية الجنوبية فور انسحاب الجيش الموريتاني منها .

ثم توترت العلاقات بين نواكشوط والرباط بشكل خطير ، على أثر الاتهامات الموريتانية للمغرب بالتدخل في شؤونها الداخلية ، وإثارة المشاكل القبلية والنزاعات العرقية داخل المجتمع الموريتاني ، كما حملته مسؤولية العديد من المحاولات الإنقلابية الفاشلة للإطاحة بنظام العقيد ولد هيدالة . وهو مادفع بحكومة عسكر موريتانيا في السابع عشر من آذار «مارس» 1981 إلى إتخاذ قرار حاسم بقطع كافة العلاقات والروابط مع المملكة المغربية .

❁ ❁ ❁

الفصل الحادي عشر

نص اتفاقية السلام بين الحكومة الموريتانية وجبهة «البوليساريو»

اجتمع في أيام 3 - 4 - 5 من أغسطس/ آب 1979 وفد عن موريتانيا يترأسه المقدم أحمد سالم ولد سيدي النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني . . الوزير المكلف بالأمانة الدائمة للّجنة . . وبعضوية المقدم أحمد ولد عبد الله . . عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطني . . قائد الأركان العامة للجيش الموريتاني . . ووفد صحراوي يترأسه البشير مصطفى السيد . . الأمين العام المساعد لجبهة «البوليساريو» . . عضو اللجنة التنفيذية . . وعضو مجلس قيادة الثورة . . وبعضوية محمد سالم ولد السالك . . عضو المكتب السياسي للجبهة وزير الإعلام . . ومحمود عبد الفتاح مسؤول قسم أوروبا بالجبهة «البوليساريو» . . اجتمعا في الجزائر العاصمة . . وبعد مفاوضات توصل الوفدان إلى الإتفاق على مايلي :

1 - اعتباراً لإرتباط الطرفين الموريتاني والصحراوي بمبادىء ومواثيق منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار . .

2 - اعتباراً لإرادة الطرفين الصريحة في إقامة سلام عادل ودائم بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجبهة «البوليساريو» وفقاً لمبادىء التعايش السلمي . . الإحترام المتبادل وحسن الجوار . .

3 - اعتباراً للضرورة الملحة لدى الطرفين في إيجاد حل شامل ونهائي للنزاع يضمن للشعب الصحراوي كل حقوقه الوطنية والسلام والإستقرار في المنطقة . .

1 - أ - تعلن الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسمياً أنه ليس لديها ولن تكون لها مطالب ترابية أو غيرها في الصحراء الغربية . .

– ب – تقرر الجمهورية الإسلامية الموريتانية الخروج نهائياً من حرب الصحراء الغربية غير العادلة وفقاً للإجراءات المحددة في الإتفاق المشترك مع ممثل الشعب الصحراوي . . جبهة «البوليساريو» . .

2 - تعلن جبهة «البوليساريو» رسمياً أنه ليس لديها ولن تكون لها مطالب ترابية أو غيرها في موريتانيا . .

3 - جبهة «البوليساريو» باسم الشعب الصحراوي والجمهورية الإسلامية الموريتانية تقرران حسب الإتفاق الحالي توقيع سلام نهائي بينهما . .

4 - اتفق الطرفان على عقد لقاءات دورية بهدف تطبيق الإجراءات المعلن عنها في الفقرتين (أ) و (ب) . .

5 - يقوم الطرفان بتبليغ هذا الإتفاق مباشرة بعد توقيعه إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية . . أعضاء لجنة الحكماء . . الأمينين العامين لمنظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وكذلك إلى الرئيس الحالي لمنظمة بلدان عدم الإنحياز .

وقع في الجزائر في 5 أغسطس / آب 1979

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني عشر

الجدران الدفاعية

بعد خروج موريتانيا سلمياً من حرب الصحراء الغربية ، انحصرت المواجهة بين المغرب المسيطر على الأرض الصحراوية ، وبين «البوليساريو» المنتصرة بالسلام على الجبهة الموريتانية ، والمتفرغة لمقاتلة المراكشيين بعزيمة أبطال الأساطير . ومما زاد من ثقة الصحراويين بأنفسهم ، حصولهم على كميات ضخمة من الأسلحة المتطورة .

وبعد أشهر قليلة من القتال الطاحن بين الجانبين ، اهتزت قوة الجيش المغربي ، فسارعت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى نجدته . . فدعمت الأولى قواته البرية ، وأخذت الثانية على عاتقها مهمة تجهيز سلاحه الجوي ، كما رفدتاه بخطة بناء «الجدران الدفاعية» لصد هجمات جيش الصحراويين الحماسية عنه .

وتتألف تلك الجدران الواقية من سواتر رملية يصل إرتفاعها إلى حوالي ثلاثة أمتار ، تتقدمها الأسلاك الشائكة وحقول الألغام . وإلى الخلف منها ، حفرت خنادق عازلة وزعت على طول امتدادها التحصينات الدفاعية ونقاط الإسناد والمراقبة ، وتوضعت مراكز القيادة على شكل ملاجىء مخفية تحت الأرض ، تفصل فيما بين كل منها مسافات متقاربة متوسطها خمسة كيلو مترات . وتم تزويد جميع المواقع بأجهزة الرصد والإنذار ، واستخدم في تسليحها أنواع مختلفة من الأسلحة المتوسطة والثقيلة .

أنشىء الجدار الأول في آب «أغسطس» 1980 ، لتأمين حماية مناجم الفوسفات في بوكراع ، إضافة إلى مدينتي العيون والسمارة ، وأطلق عليه اسم «المثلث النافع» . ويمتد من جبال الواركزيز شمال شرق وحتى ميناء بوجدور غرباً ماراً بالسمارة وبوكراع .

وتبعه الجدار الثاني في شباط «فبراير» 1984 ، وهو مكمل للأول ، ويسور المناطق الممتدة من بوكراع إلى السمارة وحوزة وصولاً إلى آمغالا .

ثم كان الجدار الثالث في أيار «مايو» 1984 ، وقد أحاط باجديرية وحوزة .

وفي الفترة بين كانون الثاني «يناير» وآب «أغسطس» 1985 ، تم إنجاز بناء الجدارين الرابع والخامس . . حيث امتد طوقهما العازل إبتداءً من الحدود مع الجزائر شرقاً وحتى جنوب مدينة الداخلة على المحيط الأطلسي غرباً .

أما الجدار السادس والأخير فقد أنجز عام 1987 ، ويمتد بطول يقارب المئتي كيلو متر من الجنوب إلى ساحل المحيط محاذياً بمساحات واسعة منه للحدود مع موريتانيا ، وينتهي إلى الجنوب من مدينة الداخلة .

وكان قد أشرف على تنفيذ تلك السلسلة من الحوائط الدفاعية ، والتي بلغ مجموع أطوالها حوالي 2500 كيلو متر ، خبراء عسكريون من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . والغاية من إقامتها هي عزل مقاتلي جيش «البوليساريو» عن مجال تحركهم الحيوي داخل الأراضي الصحراوية ، وحصر نشاطهم ضمن مناطق تواجدهم ، سواءً في اقليم تندوف الجزائري أو في ذلك الشريط الضيق من الأرض الصحراوية على الحدود مع الجزائر وموريتانيا . إذ أنه من المستحيل على الجيش المغربي بما لديه من جنود تغطية تلك المساحات الشاسعة جداً من أراضي الصحراء الغربية ، وحماية نفسه فيها من هجمات قوات «البوليساريو» . من هنا كانت الحاجة أكيدة لبناء مثل هذه الأسوار الحصينة للإحتماء خلفها .

وقد أحدثت استراتيجية الجدران تلك معادلة جديدة في الصراع الصحراوي – المغربي ، فرضت على قادة «البوليساريو» انتهاج أسلوب حرب الأستنزاف طويلة الأمد . ولم يجهد المقاتلون الصحراويون أنفسهم كثيراً في البحث عن وسيلة تمكنهم من أختراق تلك الجدران المحمية ، والعبور من خلالها إلى عمق المواقع المغربية . . فقد نجحوا جزئياً في ذلك ، مستفيدين من عامل طبيعة المنطقة الصحراوية ، وما تتصف به من تقلبات مناخية تكثر فيها العواصف الرملية . . تلك العواصف التي تؤدي إلى التشويش على عمل أجهزة الرصد والإنذار المغربية ، وتفقدها القدرة الصحيحة على أداء مهامها .

لقد أغلقت جدران المغرب الدفاعية كافة المنافذ السهلة التي تمكن لجيش «البوليساريو» الإستفادة منها في هجوماته ضد المواقع العسكرية المغربية في الصحراء الغربية ، وجعلت غاراته الحربية رهينة لحالة سوء الأوضاع الجوية التي أصبح المغاربة يحتاطون جيداً وقت حدوثها ، لأنها غدت الإنذار الطبيعي لهم من إمكانية حصول حالات تسلل صحراوية ضد مواقعهم .

وإن كانت استراتيجية الجدران الدفاعية قد حدت من عدد وتأثير العمليات الحربية للجيش الصحراوي ، إلا أنها بالمقابل أفقدت جيش المغرب أهم عناصر القتال حيوية ، ألا وهي خسارته للمبادرة الهجومية في حربه ضد جيش «البوليساريو» . . حيث أنه يبقى أسير مواقعه الدفاعية ، يتلقى الضربات المستمرة ، دون أن يكون بمقدوره الرد عليها من خارج مواقعه الثابتة أو تعقب المهاجمين على الأرض .

❁ ❁ ❁

الفصل الثالث عشر

لقاءات سرية وأخرى علنية

إن ما خلفته حرب التنازع بين المغرب وجبهة «البوليساريو» ، من استحكام عداء في العلاقة الجامعة بينهما ، لم يمنعهما من الإلتقاء والتحاور وجهاً لوجه بعيداً عن ميادين القتّال وسفك الدماء . وقد عقدوا فيما بينهم العديد من جلسات التحادث ، يلخصها بدقة الصحافي والسياسي المغربي السيد باهي محمد أحمد ، في حديث مع صحيفة «الحياة» اللندنية في الخامس عشر من آب «أغسطس» 1996 . . وفيه يقول : «جرت اتصالات عديدة في عواصم مختلفة ، بعضها تميز بالإنفعال والتوتر ، وبعضها كان شديد الحساسية والمزايدات ، والقليل منها كان موضوعياً» .

حصل لقاؤهم الأول عام 1978 في «باماكو» - عاصمة مالي - برعاية رئيسها السيد موسى تراوري ، في ذات الوقت الذي كانت فيه مفاوضات السلام جارية بين «البوليساريو» والحكومة الموريتانية لوضع حد للحرب المشتعلة بينهما . . حيث انضم إلى المجتمعين وفد مغربي عالي المستوى يمثله جنرال الحرب القوي أحمد الدليمي ، والسيد أحمد رضا جديره - مستشار الملك - والسيد أحمد بن سودة - عامل الإدارة المغربية المؤقتة في الصحراء الغربية - بعد أن اشترطوا لمشاركتهم تلك أن تكون طي السرية والكتمان ، بينما ترأس وفد جبهة «البوليساريو» السيد أحمد بابا مسكى - الناطق الرسمي باسم الحكومة الصحراوية .

وبعد عدة جولات من المداولات والنقاشات الساخنة ، أخذت الوفود مهلة للتشاور مع حكوماتها ، لوضعها في جو المباحثات . إلا أن الوفد المغربي اعتذر عن العودة لمتابعة الحوار ، وذلك بسبب وفاة الرئيس الجزائري هواري بومدين - الداعم الأكبر للبوليساريو - وفضل المغاربة الإنتظار لبعض الوقت ، ريثما تتضح الأمور في الجزائر وتعرف هوية من سيخلف الرئيس بومدين في الحكم ، وتحدد مواقفه من قضية صراع الصحراء الغربية .

بعد ذلك ، سيطر الجمود على مسار الاتصال المباشر بين الطرفين حتى نيسان «ابريل» 1983 ، حين تمكن الجزائريون من تأمين لقاء سري جمع مسؤولين مغاربة إلى قادة من جبهة «البوليساريو» في الجزائر - العاصمة - وقد جرى الإتفاق على عقد هذا الإجتماع أثناء لقاء القمة بين العاهل المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في مدينة «وجدة» المغربية - الحدودية ، يوم السادس والعشرين من شباط «فبراير» 1983 .

حيث كشف عن خفايا وظروف عقد اللقاء ، الملك المغربي في مقابلة له مع صحيفة «لوموند» الفرنسية ، نشرته في العاشر من شباط «فبراير» 1984 . . إذ قال جلالته : «لقد ألح الرئيس الشاذلي بن جديد كثيراً خلال لقاء «وجدة» على أن يتم الاتصال المشار إليه .

إن موقفي كمناضل في بعض الأحيان يتغلب وزناً على موقفي كرئيس دولة .

وبما أننا نتوفر على ملف قوي يمكن الدفاع عنه بسهولة ، ارتأيت أنه ليس ثمة ما يمنع من الإستفادة من عملية جرد ولكن على أساس أن تتم في إطار واضح مع تعهد شخصي للرئيس الجزائري بأن يحتفظ في ذلك بأقصى مايمكن من السرية . فعلاً تم الإتصال ، ولكن ليس لنقول لأولئك الأشخاص إننا مستعدون للتفاوض معهم ، بل لنبين لهم مغربيتهم ، ومبعوثي الثلاثة الذين هم السيد محمد بوستة والسيد احمد رضا جديرة والسيد ادريس البصري - الذي يوجد هنا معنا - قد تلقوا التعليمات بالتحدث ما أمكن بصوت قوي ومرتفع ، لأنني كنت على يقين من أن كلامهم سيسجل . وحسب ما أعلم ، لم يتحدث هؤلاء المبعوثون في أي وقت من الأوقات عن تحالف أو فيدرالية أو كونفيدرالية . . فخلال الساعتين ونصف الساعة التي قضوها مع هؤلاء السادة ، حاولوا اقناعهم بأن أحسن شيء يمكن أن يفعلوه هو الالتحاق بالأمة المغربية .

كان الأمر إذن لا يعدو مباحثة غير رسمية ، وسيبقى صدري دائماً مفتوحاً للإتصال مع «البوليساريو» ، ولكن لأقول له : (اسمعوا ياسادة . كفى مزاحاً . إن المغرب مستعد ليحضنكم . هيا ارجعوا إلى وطنكم ولا يبقى ما نقول) .

أما التفاوض معهم فإنه افتراض غير وارد» .

ثم كان اتصال «لشبونه» في كانون الثاني «يناير» 1985 ، برعاية برتغالية رسمية . وفيه اجتمع سراً قادة صحراويون ومسؤولون مغاربة . وبعد عدة جولات من النقاشات المتعنتة ، انتهى اللقاء بينهما من دون التوصل إلى أية نتيجة إيجابية ، بإستثناء الإتفاق على متابعة الحوار في وقت لاحق .

أما المحطة الأبرز في تاريخ اتصالاتهم التقاربية خارج نطاق الأمم المتحدة ، فكانت في مدينة «مراكش» المغربية يوم الرابع من كانون الثاني «يناير» 1989 . . وفيها استقبل العاهل المغربي شخصياً وفداً رفيع المستوى من قادة جبهة «البوليساريو» . وهو لقاء علني ، حظي بتغطية إعلامية واسعة أفادت منها «البوليساريو» بقدر ما أراد المغرب الإستفادة منها . وبغض النظر عن الدوافع والخلفيات التي كانت وراء عقده ، إلا أنه شكل حدثاً إيجابياً هاماً لا تقاس أهميته بمدى ما أعلن عنه من نتائج ، وإنما بحقيقة كونه قد حصل فعلاً على أرض الواقع .

وقد عقبت عليه «نوفوستي» - وكالة الأنباء «السوفيتية» - في تقرير أعده : فلاديمير اليكسييف تحت عنوان : «لقاء . . طريق يفضي إلى الحوار» . ومما جاء فيه : «أتى لقاء الملك الحسن بوفد جبهة «البوليساريو» في مراكش ليشكل خطوة نحو تسوية نزاع الصحراء الغربية ، وإقامة السلام في تلك المنطقة في أقرب وقت ، مع أن الحديث لا يدور الآن عن إتفاق على أساس حل وسط ، بقدر ما يدور عن إزالة إحدى العقبات النفسية الأساسية التي تعرقل البحث عن حل سلمي للمشكلة .

رغم أن الجانب المغربي لا يصف لقاء مراكش هذا كبدء محادثات مباشرة مع جبهة البوليساريو ، فإن اللقاء يبعث على الأمل في أن يجري المزيد من هذه اللقاءات مستقبلاً ، كي تسفر عن فتح باب الحوار ، بإعتباره صيغة للتعامل لا يمكن لغيرها أن تؤدي إلى التسوية السياسية بمراعاة مبدأ التوازن بين مصالح الأطراف المعنية .

ولا يمكن الآن العمل الدؤوب على إزالة نقاط الخلاف ، التي تحول دون الإتفاق على مبادىء تنظيم الاستفتاء وفق خطة السلام في الصحراء الغربية التي وضعها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، إلا عن طريق الحوار . ولا شك ان هذا سيتطلب وقتاً وجهوداً إضافية من جانب أطراف النزاع المباشرة ودول المنظمة والمجتمع الدولي عامة» .

وقبل هذا الإجتماع المثير ، كان قد حصل بين الجانبين لقاء غريب في «جده» بالمملكة السعودية ، رعاه ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز - الملك فيما بعد - وتأتي غرائبية هذا اللقاء على خلفية الإنحياز السعودي المطلق لصالح المغرب في حربه ضد «البوليساريو» . . حيث يغدق السعوديون الأموال والدعم السياسي والإعلامي للمغرب بلا حساب ، ولا يعترفون للصحراويين بوجودهم خارج الإنتماء الملكي المغربي .

وما يثير الدهشة والإستغراب في أمر اجتماع جدة هذا ، هو قبول قيادة «البوليساريو»

بالوساطة الوهابية ، بل والإسراع إلى تلبية دعوة حوار نتيجتها مقررة بالفشل سلفاً ، إلا إذا كان لدى «البوليساريو» ما تقدمه من تنازلات لغريمها المغرب . وإلا فإنها الرغبة والرغبة فقط في لقاء مسؤولين مغاربة ، دون إعطاء أية أهمية للنتائج التي ستتولد عنه .

بعد ذلك ، أخذت الإتصالات السرية المباشرة بين المغرب و«البوليساريو» تنحو منحى أكثر إيجابية عما كانت عليه في السابق ، بعد أن مهد لقاء الطرفين في مدينة «العيون» عاصمة الصحراء الغربية خلال شهر تموز «يوليو» 1993 لوضع أساس واقعي لمبدأ عملية التفاهم المشترك بينهما .

ثم توقف الحوار فترة من الزمن قبل أن يتبع بسلسلة لقاءات مباشرة ، أعطت الجانبين مزيداً من الثقة المتبادلة . . بدأت الجولة الأولى منها في «جنيف» بإجتماع عقد منتصف شهر آب «أغسطس» 1996 ، وحضره عن الجانب المغربي السيد ادريس البصري - وزير الداخلية وعن الجانب الصحراوي السيد بشير مصطفى السيد - كبير مفاوضي «البوليساريو» في مباحثات السلام مع المغرب .

تلا هذا اللقاء لقاء آخر في مدينة الرباط العاصمة المغربية ، أوائل شهر أيلول «سبتمبر» 1996 ، وحضره الأمير محمد - ولي عهد المغرب .

ثم تبعته أيضاً جولة ثالثة وأخيرة ، في العاصمة المغربية «الرباط» أواسط شهر تشرين الأول «أكتوبر» 1996 ، وهي استكمال للجولات السابقة ومراجعة لها . وأيضاً شارك ولي العهد المغربي في بعض جلساتها ، بينما ترأس الفريق الصحراوي السيد بشير مصطفى السيد .

وقد حققت هذه الاتصالات ، التي جرت في جو من السرية والتكتم الشديد ، بعض الانفراجات على صعيد حل المشاكل العالقة بينهما ، كان من أهمها ، إطلاق سراح بعض المعتقلين االصحراويين من السجون المغربية .

وأخيراً ، تمكن السيد جيمس بيكر - الوسيط الدولي ومبعوث الأمين العام إلى الصحراء الغربية - من حل عقدة الخلاف الأساسية ، وتوصل مع طرفي النزاع إلى إتفاق ينظم المعايير الخاصة بتحديد الهوية ومن يحق لهم المشاركة في الاستفتاء .

وقد بدأت أولى جولات المباحثات السرية المباشرة بين المغرب و«البوليساريو» ، برعاية السيد بيكر في «لندن» خلال شهر أيار «مايو» 1997 ، وحضرها عن الجانب المغربي الدكتور

عبد اللطيف الفيلالي – الوزير الأول وعن الجانب الصحراوي السيد البشير مصطفى – المفاوض الصحراوي الأول – وبحضور مندوبين عن الجزائر وموريتانيا بصفة مراقب .

تلتها الجولة الثانية في حزيران «يونيو» في «لشبونة» داخل حصن «ساو خوليا ودابارا» الشهير ، الذي يرجع تاريخه إلى القرن الخامس عشر ، ويتخذه وزير الدفاع البرتغالي مقراً رسمياً له .

وفي ذات المكان ، عقدت الجولة الثالثة ، في التاسع والعشرين من آب «أغسطس» .

واختتمت تلك المباحثات المباشرة بجولة أخيرة عقدت بمعهد جيمس بيكر للسياسة العامة ، في «هيوستن» بولاية تكساس الأمريكية ، يوم الرابع عشر من أيلول «سبتمبر» 1997 .

وبإنتهاء الجولة الرابعة والأخيرة ، والتي استغرقت ثلاثة أيام ، أعلن السيد جيمس بيكر عن النتائج التي أسفرت عنها محادثات الجانبين ، وقال : إنه تم التوصل إلى «إتفاق عملي بخصوص سائر القضايا المعلقة» ، معتبراً أن العقبة الرئيسية في طريق تنفيذ الاستفتاء كانت تتعلق بمسألة التصويت ، وقد «حسمت لكنها كانت مسألة معقدة للغاية» .

وأوضح أن مباحثات الطرفين تناولت «مسألة العشائر والجماعات القبلية وطائفة أخرى من القضايا ، وأقدر عدد من سيشاركون في هذا الاستفتاء بحوالي 80 ألف ناخب» .

وقال السيد بيكر : «حققنا إتفاقاً بشأن مدونة السلوك المقترحة للإستفتاء في الصحراء الغربية ، وتوصلنا كذلك إلى إتفاق بين الأطراف حول صلاحيات الأمم المتحدة أثناء المرحلة الإنتقالية ، وهي الفترة التي تبدأ بعد الإنتهاء من عملية تحديد االهوية إلى حين بدء الحملات الإنتخابية .

وثالثاً : اتفقنا اليوم على وثيقة تحتوي مبادىء معينة ستحكم استئناف عملية تحديد الهوية» .

وحول المدة التي سيستغرقها الاستفتاء ، يقول الوسيط الدولي : «إذا عملنا من أجل الاستفتاء منذ اليوم يلزمنا ما بين 10 إلى 11 شهراً قبل إجرائه» .

وتابع قائلاً : «إن إحدى المسائل التي ركزنا الاهتمام حولها أثناء المحادثات ، هي التأكد من عدم وجود خلاف حول احترام مبدأ أن يكون للأمم المتحدة الصلاحيات الضرورية لتنظيم استفتاء شفاف حر ونزيه» .

وطبقاً لإتفاق هيوستن هذا ، ستبدأ الخطوة الأولى بتحديد هوية الناخبين - والذين اتفق في تلك المباحثات على أن يقدر عددهم بنحو 80 ألف ناخب فقط - تليها عودة اللاجئين الصحراويين إلى الإقليم تحت إشراف المفوضية السامية للاجئين . وبعدها ، يتم تجميع القوات العسكرية من الطرفين في مراكزها المقررة بعد نزع سلاحها . وسيفرج عن المساجين السياسيين الصحراويين لدى المغرب وأسرى الحرب من قبل الجانبين . وبعد ذلك ، تبدأ الحملة الانتخابية .

❁ ❁ ❁

الفصل الرابع عشر

نزاع الصحراء الغربية.. أمام منظمة الوحدة الأفريقية

حظيت قضية الصحراء الغربية بنصيب وافر من الاهتمام والمتابعة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ، واتخذت بشأنها قرارات مثيرة .

وكانت منظمة الأمم المتحدة قد عمدت إلى إشراك المنظمة الأفريقية في معالجتها للملف الصحراوي ،لكونها الأقدر على فهم طبيعة المشكلة ، وتحديد أبعادها .

وقد تمت دراسة قضية الصحراء الغربية بإهتمام خاص أثناء مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية ، الذي انعقد في «مابوتو» بالموزمبيق في الفترة من التاسع عشر وحتى الرابع والعشرين من كانون الثاني «يناير» 1976 ، وخلاله صدرت عن لجنة التحرير التابعة للمنظمة مطالبة للإعتراف بجبهة «البوليساريو» كواحدة من حركات التحرر الوطني الأفريقية . وجدد نفس الطلب وزراء خارجية المنظمة الأفريقية أثناء اجتماعهم في «جزر موريس» ضمن الفترة ما بين الرابع والعشرين وحتى التاسع والعشرين من حزيران «يونيو» 1976 .

وكانت قمة «الخرطوم» المنعقدة في الفترة بين الثامن عشر وحتى الثاني والعشرين من تموز «يوليو» 1978 ، قد وافقت على عقد مؤتمر قمة استثنائي لمعالجة مشكلة الصحراء الغربية . . وتبنت الطرح المغربي القاضي بتشكيل «لجنة حكماء» ، تكونت من رئيس المنظمة ومعه خمسة رؤساء دول أفارقة ، وحددت مهامها ببحث معطيات القضية الصحراوية ، وملاحقة تطوراتها ، وإيجاد الصيغ المناسبة لحلها . وقد عقدت اللجنة أولى اجتماعاتها في الثالث والعشرين من حزيران «يونيو» 1979 . وفيه أوصت بوقف فوري لإطلاق النار تمهيداً للشروع في إجراء استفتاء عام يقرر من خلاله شعب الصحراء الغربية مصيره بنفسه .

وقد أخذت المنظمة الأفريقية بتوصية الحكماء تلك أثناء اجتماع قمتها المنعقدة في «منروفيا» بليبريا، في الفترة الممتدة من السابع عشر وحتى العشرين من تموز «يوليو» 1979، وذلك بموافقة ثلاثة وثلاثين عضواً، ومعارضة اثنين في مقابل امتناع سبعة عن التصويت كان المغرب من بينهم.

كما عادت لجنة الحكماء لتؤكد في الخامس من كانون الأول «ديسمبر» 1980، على ما كانت أقرته سابقاً: وقف اطلاق النار بين المتحاربين في الصحراء الغربية، وتشكيل قوة فصل بينهما تابعة للمنظمة الأفريقية، والدعوة إلى إقامة استفتاء تقرير مصير برعاية منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة.

وفي مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في «نيروبي» بكينيا، إبتداءً من الرابع والعشرين وحتى السابع والعشرين من حزيران «يونيو» 1981، أقدم الملك الحسن الثاني على إتخاذ خطوة مفاجأة وغير متوقعة، أعلن من خلالها عن استجابته لتوصية الحكماء الأفارقة وقبوله بإجراء «استفتاء مراقب» في الصحراء الغربية. جاء ذلك في خطاب ألقاه الملك أمام المؤتمرين، وهذا بعض ما جاء فيه:

«وبمناسبة بحث المشاكل المختلفة ذات الطبائع المتنوعة المطروحة على منظمة الوحدة الأفريقية، بذلنا دائماً قصارى جهودنا طلباً لأعدل الحلول واكثرها ملاءمة للقانونية والمشروعية.

ومن جملة المشاكل المتناقش فيها اليوم في حظيرة منظمتنا (الوحدة الأفريقية)، مشكلة الصحراء الغربية. وليس قصدنا أن نعرض هنا تاريخ تصفية الإستعمار في هذا الجزء من ترابنا، فهذه التصفية قد عقدها جوراً وظلماً وقوع المغرب تحت وطأة إستعمارين اثنين. ويكفينا أن نقول إننا منذ إستعادة المغرب لإستقلاله في شهر «مارس» آذار 1956، لم نفتأ نطالب بهذه الأراضي، كما أننا لم نفتأ مصرين على أن تعود إلى الوطن الأصلي، لأنها لم تنفصل عنه إلا بحكم التصرف الإستعماري.

وخلال مؤتمر الدار البيضاء، الذي انعقد بعد ذلك في سنة 1961، آزرت مطالبنا بدون شرط الدول الأفريقية المستقلة آنذاك، وهي: الجمهورية المصرية وليبيا وغانا ومالي وغينيا، كما آزرتها الجزائر التي كانت في ذلك الحين مستعمرة ومثلتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وذلك كله بإتخاذ قرار يؤكد دعم جميع هذه الدول لنضالنا من أجل تصفية الإستعمار في مجموع ترابنا.

ثم بعد ذلك في شهر «سبتمبر» أيلول 1961 ، وقعت المصادقة في بلغراد على قرار مماثل للقرار الآنف الذكر ، وذلك في أثناء الاجتماع المكون لمؤتمر دول عدم الإنحياز ، الذي يشرف المغرب أن يكون أحد الأعضاء المؤسسين له .

ولتمادي اسبانيا في موقفها . . موقف الرفض المتعنت ، وجدنا أنفسنا مضطرين لعرض النزاع القائم بيننا وبين اسبانيا على محكمة العدل الدولية بلاهاي . وقد اعترفت هذه المحكمة صراحة اعترافاً قوياً وسديداً ، في رأيها الإستشاري الشهير الصادر بتاريخ 16 «أكتوبر» تشرين الأول 1975 ، بما لمملكتنا من حقوق تاريخية في الصحراء الخاضعة حينذاك للإحتلال الإسباني .

وكنا قد أبينا في جميع المراحل والمستويات إلا أن نشرك إفريقيا في البحث على الحل المؤمل . ولدى المحكمة الدولية للعدل كنا طالبنا بتعيين قاض خاص يكون ممثلاً للمغرب في هيئة القضاء . واستجيب لما طالبنا به وذلك بحكم سابق للفصل في الموضوع . وكنا اقترحنا أن يعين السيد الرئيس يوني رئيس المجلس الأعلى في ساحل العاج ، فوافقت المحكمة على اقتراحنا .

وقبل ذلك كانت منظمة الأمم المتحدة وجهت إلى الصحراء بعثة استطلاعية وكان رئيس البعثة أفريقياً أيضاً متمثلاً في شخص السيد سيمون أكي الذي يشغل الآن منصب وزير خارجية ساحل العاج .

ولما تمت تصفية الإستعمار بمقتضى الإتفاق المبرم بمدريد – وهذا الإتفاق يخول المغرب ممارسة السيادة على الصحراء الغربية – فإن إنتماء هذه الصحراء إلى الوطن الإصلي أكدته في الأخير بصفة لا إبهام فيها ولا غموض إرادة السكان القاطنين فوق أرض الصحراء الغربية .

وهذا الإعلان عن الإرادة قد اتخذ أشكالاً ساطعة لا تفاوت بينها .

والجماعة هي المجلس الصحراوي الوحيد الذي كانت له صفة تمثيلية حقة على عهد الاحتلال الإسباني . كانت البادئة في إظهار الإرادة ، إذ أكملت تصفية الإستعمار وذلك بإعلانها رسمياً أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من المملكة .

ثم جرت انتخابات حرة اغتنمها الصحراويون فرصة لإبراز إرادتهم بصورة واضحة في البقاء مرتبطين بالمغرب . وأخيراً – وهذا أمر له مدلوله الخاص – فإن جميع أقاليم الصحراء الغربية المستعادة قد أعربت لنا مرات متعددة عن مبايعتها لنا . والبيعة في نظر القانون المغربي الأصيل إلتزام يعبر به المواطن عن إتصاله إتصالاً لا تنفصم عراه بالمجموعة الوطنية كلها المتمثلة في الملك أمير المؤمنين .

وهكذا فإن المغرب يعتقد أن قانونيـة ومشروعية إنتمـاء الصحراء الغربية إلـى المجموعة المغربية قد قام الدليل على ثبوتهما . وإذا كان بإمكان المغرب أن يقبل فحصهما ، فإنه لا يمكن أن يقبل أن تعتبرا ملغاتين باطلتين .

يبدو أن مشكلة الصحراء الغربية تظل مع هذا مطروحة في مستوى منظمة الوحدة الأفريقية .

ورغبة منـا في اجتناب كل جـدال لا فائدة من ورائـه فأنا لـن أقول شـيئاً يتعلق بالبحث عن المسؤوليات والنوايا التي ترتبط بهذه المسؤوليات .

وحسبنا أن نقول إن هـذه المشكلة تدخل في عداد المشـاكل التي تكبح كثيراً جانب الدينامية الإيجابي من سياسة منظمة الوحدة الإفريقية كلها ، والتي يخشى إن تركت دون سياج من الحذر والتوقي أن تسيء إلى صيرورة منظمتنا .

واعتباراً لهذا كله ، ومن أجـل أننا نريد بكل ما لإرادتنا من قـوة انقاذ مجموعتنا الأفريقية من كل مـا من شـأنه أن يهددها بالإنفجار والتمزق ، ومـن اجل أننا نريد دون كلل أو سـأم أن نحافظ لفـائدة منظمة الوحدة الأفريقيـة وهي تقـابل العالم كلـه على صورتها كمنظمـة متماسـكة واعية ومسؤولة ، فإننا قررنا أن نـأخذ بعين الإعتبار مسطرة اسـتفتاء مراقب تراعي شروطه التطبيقية في آن واحد : أهداف التوصيات الأخيرة الصـادرة عن اللجنة الخاصة . . لجنة الحكماء ، وما للمغرب من اقتناع بحقوقه المشروعة .

وهكـذا فإن المغرب على مايشـق عليـه من هذا الأمـر ، يدلي مرة اخرى بالبرهـان على قابليته الكاملـة ، وعلى إرادتـه الوطيـدة خاصـة فـي أن يظل عضواً منـاضلاً ونافعـاً فـي منظمـة الوحدة الأفريقية ، وساعياً لا يكل قصد إنتصار المبادىء المسطرة في ميثاقها .

وبإستقرار رأينا على اللجوء إلـى الحل المستمد من ممارسة الاسـتفتاء ، وهي ممارسة محببة إلى أفريقيا . . ذلك الحل الذي أوصى بـه حكماؤها ، فإننا نسـتجيب قبل كل شيء للأمنية والمطلب اللذين أعرب لنا عنهما عدد كثير من رؤساء الدول ، الأصدقاء ، الأفارقة والعرب والأوربيين .

وهذه المطالب التي قدمت لنـا ، ومنازل الرجال الذين قدموها وهم رجال كلهم اعلام مشاهير ، تكفي وحدها إن كان بقي في الأمر لزوم لإيضاح أهمية المشكلة التي تواجهنا .

وإن الواجب ليقضي أن نثبت أسماء هؤلاء الرجال الذين أهابوا بنا وحضونا :

فقد تولى هذا الأمر في الصعيد الأفريقي فخامة رئيس جمهورية ساحل العاج وفخامة رئيس

الجمهورية الشعبية الثورية الغينية وفخامة رئيس جمهورية الكاميرون وفخامة رئيس جمهورية الغابون وفخامة رئيس جمهورية السنغال .

وخاطبتنا البلاد العربية عن طريق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية وصاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية وفخامة رئيس جمهورية العراق وصاحب السمو أمير دولة الإمارات العربية المتحدة .

ومن أوروبا وافانا مطلبان صدرا من عضوين في مجلس الأمن وهما فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وسيادة الوزير الأول لبريطانيا العظمى ، كما وافتنا مطالب صدرت من سيادة مستشار المانيا الإتحادية ومن صاحب الجلالة ملك إسبانيا وفخامة رئيس جمهورية إيطاليا .

وهكذا بدا لنا أن حجم مشكلتنا الموسوم بسمة التقاء هذا العدد من المفكرين الكبار حول معالجة واحدة ، يتجاوز بصفة جلية كل حساسية مهما كانت مشروعة ويتيح أسباب التغلب عليها .

وإننا إذ نقوم بهذا العمل لواعون بأن المغرب يتصرف كعضو مخلص في المجموعة الأفريقية حريص قبل كل شيء على مصلحة قارتنا العليا .

ولا يخامرنا شك في أن العالم أجمع واخواننا رؤساء الدول الذين يشاركون في مؤتمر القمة الحالي بنيروبي بوجه خاص وكذلك رؤساء الدول الذين اتجهوا إلى روح التجاوز فينا ، سيقدرون حق قدره الموقف الإيجابي والبناء الذي يقفه المغرب . وإننا لنأمل أن يسهم هذا الموقف الذي يوافق روح منظمتنا . . الاسهام الفعال في انهاء الوضع السائد في الجانب الغربي من منطقتنا .

«وتفضلوا فخامة رئيس الجمهورية وصديقنا الكبير بقبول أسمى آيات اعتبارنا» .

وفي ختام أعمال مؤتمر قمة نيروبي ، تم تشكيل لجنة تنفيذية تضم مندوبين عن : السودان وغينيا وكينيا ومالي ونيجيريا وسيراليون وتنزانيا ، ومنحت صلاحيات واسعة ، على أن تكون أولويات مهمتها : وضع آلية عمل لوقف إطلاق النار في الصحراء الغربية ، وتحديد كيفية تنظيم وإدارة الاستفتاء فيها . كما فوضها المؤتمر اتخاذ كافة التدابير الضرورية بالتعاون مع الأمم المتحدة لضمان إجراء استفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء .

وأثناء اجتماع لجنة المتابعة الأفريقية في «نيروبي» خلال الفترة بين الرابع والعشرين وحتى السادس والعشرين من آب «أغسطس» 1981 ، عقب الملك المغربي على قرار قمة «نيروبي» فيما

يتعلق بما كان أعلنه حول قبوله إجراء استفتاء مراقب في الصحراء الغربية ، فأوضح حقيقة موقفه من ذلك بالقول :

«لقد ورد في القرار الخاص بالصحراء الغربية والمصادق عليه في حزيران «يونيو» المنصرم من بين الحيثيات أن المؤتمر يهنىء نفسه على التزام جلالة ملك المغرب الحسن الثاني بقبول تنظيم استفتاء على أرض الصحراء الغربية . . وهذا يقتضي بأن التهاني هذه ناتجة عن قبولي . لكن قبولي هذا ليس يعني أنني فوضت كامل سلطة السيادة لأي كان . لكنني قد أسلم بتفويض بعضها . . فهناك قبول المراقبة المجسدة في وجود جنود وربما ملاحظين مدنيين وعسكريين ، وإقامة الجنود في ثكناتهم ، ومراقبة المصوتين ، ومراقبة سلامة الاقتراع ، ومراقبة أوراق التصويت ، ومراقبة مخادع التصويت . . كل هذه تشكل عمليات سيادة . ومع ذلك ، قبل المغرب أن يشاركه غيره في ممارستها . . قبل عن طيب خاطر أن يقتسم الأمر فيها مع إخوته أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية . لكن المغرب لا يمكنه أن يذهب أبعد من هذا في التجرد من شيء أقسمت عليه اليمين . . فقد أقسمت اليمين وأنا ولي للعهد ثم حين توفي والدي على أن أدافع عن حدود بلدي في إطار وحدته وهذه الحدود هي الممثلة لوحدة بلدي . إنني مستعد للقسمة ولكن غير مستعد بتاتاً للتنكر لإلتزاماتي .

على أنني لو ذهبت في (اللعبة) إلى حد تسليمي لكم سيارتي وتلفوني وشاحناتي والتلكس الذي عندي لكنت قد أفرطت كثيراً في التجرد مما عندي . لا . لن أفعل ولكنني مستعد لأجل تيسير الأمور وتحقيق النزاهة المطلوبة أن أتنازل عن حد أدنى من بنية السيادة والسلطة . ألاّ تعلمون أنه إذا قال ملك المغرب للذين بايعوه وناصروه وهم السكان المعنيون لا تصوتوا ، أتراهم مصوتين؟ . نحن لا نريد استشارة مفتعلة ولا نريد استفتاء مغايراً لمفاهيمنا . . لذا فإن تنظيم استفتاء لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة المغرب وكامل رضاه . وفيما إذا لم يتوافر رضا المغرب واقتناعه التام ، فإنكم لن تحققوا أي استفتاء ولو بعد عشرة أعوام . فنحن موجودون على الأرض نشرف على تصريف إدارة البلد ، ولا نحكم هذا البلد بالسوط» .

وتابع ملك المغرب مداخلته أمام أعضاء لجنة المتابعة الأفريقية قائلاً : «إنكم لستم بمستعمري ولا بحماتي . وإذا كنت مستعداً لقبول مراقبتكم فلا تطلبوا أكثر من هذا . راقبوا واعلموا أن ذلك أمر عسير على السيادة قبوله . تفضلوا وراقبوا تسجيل المصوتين وسلامة الأوراق المعدة ليصوت بها من أية شائبة والكيفية التي وضعت بها المخادع لتخفى عن الأعين سرية التصويت إني لست كبعض الناس الذين يرغمون المصوتين على الادلاء بصوتهم علانية .

إن من قال مراقبة قال سيادة مزدوجة . . فإن كانت السيادة المزدوجة إلى هذا الحد لم تكف لإقتناعكم فمعنى ذلك أن افريقيا تتدرج إلى أن تصبح أمبريالية» .

وكان الملك الحسن الثاني ، قد أجاب بحنكته المعهودة على أسئلة أعضاء لجنة المتابعة حول عمليات الاستفتاء المقترح اجراءه في الصحراء الغربية ، مؤكداً أن بلاده تقبل بوقف إطلاق النار ، لكنها في سبيل تحقيق ذلك ترفض مبدأ التفاوض المباشر مع جبهة «البوليساريو» ، بإعتبار «أن المغرب يعتقد أن المفاوضات إذا أريد لها أن تكون سليمة على مستوى القانون وخصوصاً على مستوى القانون الدولي ، فلا يمكن أن تتحقق إلا بين بلدان معترف بها دولياً ، وقادرة على الالتزام بعهودها ، ويكون في الإمكان تطبيق عقوبات عليها إذا هي أخلت بإلتزاماتها .

ولذا فإن المغرب يعتمد على إجراء مفاوضات مباشرة مع الجزائر وموريتانيا ، ليمكنه من جهة والجزائر وموريتانيا من جهة أخرى أن تلتزم كلها بسد أو اغلاق حدودها أو جعلها حاجزاً محكماً ، لكي يمنع كل جانب الغارات التي قد تشن من حدوده (وأقول من كل جانب رغم أنه لم تقع من جانب المغرب أي غارة ضد الجانب الآخر) ولكي يقع احترام إيقاف النار .

وهكذا يمكن أن تصادق جمعيتنا المحترمة على هذا الإلتزام وتعتمده وأن يعتمد خصوصاً من طرف لجنة تنفيذ مقررات نيروبي التي يمكن لها إذا اقتضى الحال معاقبة أي بلد من البلدان الثلاثة يخل بهذا الإلتزام وذلك في شكل توبيخ أو نوع آخر من أنواع العقوبات» .

ويتابع الملك إجابته قائلاً : «ومن جانب آخر من سيلتزم ولمن سيلتزم وضد من ستتخذ العقوبات؟ . . لهذا فإنني أرى أن مسؤولياتنا جسيمة . وإن لنا مقاعد بمنظمة الأمم المتحدة ومقاعد أخرى بجامعة الدول العربية وأخرى بمنظمة الوحدة الأفريقية وبمنظمة المؤتمر الإسلامي ومقاعد باليونسكو والمنظمة الدولية للتغذية والفلاحة والمنظمة الدولية للصحة . كما أننا على علم تام بمفهوم المفاوضات المباشرة وبمحتوى الإلتزام وخرق الإلتزام .

ونظراً لما سبق ، اعتقد أننا إذا التزمنا نحن الثلاثة الجزائر وموريتانيا والمغرب بإقامة حاجز محكم على حدودنا ، فسيكون ذلك أحسن وسيلة ليس فقط لقبول إيقاف النار إذ أننا ارتضيناه ، بل وكذلك لمراقبة استمراريته وفعاليته .

قلت قبل لحظة إنني مستعد لأفاوض من هم على قدم المساواة معي في الحقل الدولي . فإن أنتفى هذا التشابه في النوعية استحال بالتالي التعاقد الملزم الثنائي أو المتعدد الأطراف .

الإنسان لا يلتزم إلا مع مثيله ، وإلا فلا يكون ثم التزام معقول» .

وحول إمكانية سحب الجيوش أو حجزها داخل ثكناتها أثناء عملية الاستفتاء، رفض الملك الحسن الثاني أي انسحاب لقواته من الصحراء الغربية.

وعن الطرف الذي سيقوم بمراقبة وقف إطلاق النار، اعتبر أن ذلك هو من مسؤوليات الأفارقة، ولم يجد مانعاً في الإستفادة من خبرات الأمم المتحدة بما يتعلق بالأمور الفنية فقط.

وفيما يختص بتواجد قوات دولية من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لحفظ الأمن والسلام في الصحراء الغربية، لم يعارض الملك فكرة تواجد قوة سلام أفريقية في الصحراء الغربية، لكنه اشترط للقبول بذلك، أن يتم تبرير وجودها بعجز الدول المعنية بالنزاع وهي الجزائر وموريتانيا والمغرب عن قدرتها في ضبط حدودها والسيطرة عليها. وهنا يعلق الملك بالقول: «إن الأمر سيكون بمثابة مصيبة عظمى إذا نحن وصلنا إلى الاقتناع بعجزنا عن ذلك.. الشيء الذي لا أعتقده».

ورفض بشدة إقامة إدارة مؤقتة من طرف منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

وحول من يحق لهم المشاركة بالتصويت، يقول عاهل المغرب: «اعتمدنا بروح رياضية تطبعها النزاهة الإحصاء الذي قام به الإسبانيون.

وفي هذا الإحصاء نفسه تبدو بعض الثغرات الكبيرة. وكل ما يمكن أن أقول هنا أننا سنعتبر كأساس الإحصاء الذي قامت به إسبانيا سنة 1974 والذي أودع لدى هيئة الأمم المتحدة، علماً بأن هذا الإحصاء ذاته لا يمكن أن يغرب عن بال لجنة التنفيذ وحصافة رأي أعضائها أن فيه ثغرات. وهناك بشكل أخص متناقضات.. فلجنة التنفيذ هي التي ستحسم في مسألة تلك الوثيقة التي قررنا اعتمادها أساساً طالما أنه لابد لنا من أن ننطلق من نقطة معينة. يبقى عليكم تصحيح ما يستوجب التصحيح. وكل ما في وسعي أن أقول لكم هو أنني لا أعتبر الوثيقة المعنية وحياً منزلاً. وعلى أي حال فبالنظر للثغرات التي ذكرت أفوض الأمر لنظركم وسديد رأيكم لما أعلمه من واقعيتكم وما اكتسبتموه من تجربة بحكم مراسكم في مجال الإحصائيات. إذن إن كل شخص يستطيع اثبات وجوده ضمن ذلك الإحصاء ينبغي له في رأيي أن يعد نفسه ذا حق وذا التزام بالمشاركة (...) من يا ترى سيشارك في التصويت؟ سيشارك فيه كل شخص سليم العقل حين يبلغ سن التصويت وتتوفر فيه وقتها شروط الهوية أو يكون قد ولد في هذا الجزء من افريقيا».

وفي السادس والعشرين من آب «أغسطس» 1981 أصدرت لجنة المتابعة الأفريقية قرارها التالي :

إن اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصحراء الغربية المجتمعة في دورتها العادية الأولى بنيروبي خلال الفترة من 24 - 26 من أغسطس سنة 1981 طبقاً للقرار 103 (28) بعد أن استمعت إلى الأطراف المعنية والمهتمة . . .

وإذ تأخذ في إعتبارها نتائج المشاورات التي أجراها وزراء خارجية الدول الممثلة بلجنة التنفيذ . . وإذ تأخذ علماً بوجهات نظر مختلف الوفود الممثلة بلجنة التنفيذ . . .

وإذ تشيد بالمساهمات الإيجابية التي قدمتها أطراف النزاع . . .

وإذ تدرك ضرورة تعاون كافة الأطراف المعنية لانجاح تنفيذ قرار القمة الأفريقية الثامن عشر بنيروبي بالصورة التي تضمن تنفيذ الغايات المضمنة في القرار وإتفاق هذه الأطراف على الترتيبات المترتبة على القرار . . .

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة مساهمة الأمم المتحدة في الاستفتاء ووقف إطلاق النار حسبما نص بذلك القرار رقم 103 (28) الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي الثامن عشر الذي عقد بنيروبي في يونيو سنة 1981 .

تقرر :

تنظيم إجراء استفتاء عام وحر في الصحراء الغربية ووقف إطلاق النار وتثبيته وذلك على النحو التالي :

أ - الاستفتاء :

1 - يكون الاستفتاء خاصاً بتقرير المصير يتسنى بموجبه لشعب الصحراء الغربية التعبير بحرية وديمقراطية فيما يتعلق بالوضع المستقبلي للإقليم .

2 - يجرى الاستفتاء في منطقة الصحراء الغربية المسماة (بالإسبانية سابقاً) والمودعة خرائطها لدى الأمم المتحدة .

3 - يكون من حق جميع الصحراويين الواردة اسماؤهم في الإحصاء الذي أجرته السلطات الإسبانية في عام 1974 والذين بلغوا سن الثامنة عشرة فأكثر حق التصويت في الاستفتاء .

ويرجع في تحديد عدد اللاجئين الصحراويين المقيمين في البلدان المجاورة إلى سجلات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كما يوضع في الاعتبار عند تحديد عدد سكان الصحراء الغربية المعدل الدولي المعترف به للنمو السكاني .

4 - يكون الاقتراع سرياً على أساس صوت واحد للشخص الواحد .

5 - يطرح على شعب الصحراء الغربية الخيار التالي :

أ – الاستقلال .

ب – الإندماج مع المغرب .

ب – الاحتياجات الإدارية :

1 - تقوم لجنة التنفيذ بالتعاون مع الأمم المتحدة بتنظيم وإجراء الاستفتاء .

2 - لضمان عدالة الاستفتاء ونزاهته ، تقام إدارة مؤقتة غير متحيزة تساندها عناصر مدنية وعسكرية وعناصر من الشرطة .

3 - تعمل الإدارة المؤقتة بالتعاون مع الأجهزة الإدارية الموجودة بالمنطقة .

4 - كما يقوم بمعاونة الإدارة المؤقتة عدد كاف من قوة لحفظ السلام تشكلها منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة الأمم المتحدة .

ج – وقف إطلاق النار :

1 - تناشد اللجنة الأطراف المتنازعة الإتفاق على وقف إطلاق النار من خلال مفاوضات تجرى تحت إشراف لجنة التنفيذ .

2 - تتعهد كافة الأطراف المعنية بإحترام وقف إطلاق النار وتثبيته بعد اعلان الموعد الذي تحدده لجنة التنفيذ .

3 - لضمان إجراء الاستفتاء بصورة عادلة والإلتزام الكامل بوقف إطلاق النار ، تقوم القوات التابعة لأطراف النزاع بإلتزام قواعدها بصورة فعلية طبقاً لتوصيات الدورة الخامسة للّجنة المختصة لرؤساء الدول والحكومات التي عقدت في فريتاون «بسرياليون» خلال الفترة من 9 - 11 سبتمبر سنة 1980 .

4 - ترابط قوات حفظ السلام في المنطقة لضمان وقف إطلاق النار .

د - التمويل المترتب على تنفيذ القرار :

يقوم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة بغية تحديد مدى مشاركة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا القرار بما في ذلك توفير التمويل اللازم لذلك .

هـ - مبادىء عامة :

1 - تتعهد كافة الأطراف بإحترام نتائج الاستفتاء .

2 - تتعهد الدول المجاورة بإحترام نتائج الاستفتاء وبالإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

3 - تقوم لجنة التنفيذ بإعلان نتائج الاستفتاء .

وقد علق العاهل المغربي على هذا القرار في رسالة بعث بها إلى الرئيس الكيني السيد أراب موي - رئيس دورة المنظمة الأفريقية - سلمها إليه في «نيويورك» السيد محمد بوسته - وزير الدولة المغربي المكلف بالشؤون الخارجية - في الخامس والعشرين من أيلول «سبتمبر» 1981 ومما جاء فيها : «من المعلوم بالبديهة أن التصويت يتعين أن يكون مسموحاً به لا للأشخاص المسجلين في قوائم الإحصاء الإسباني المباشر سنة 1974 وحدهم ، ولكن لجميع الأشخاص الذين كان من الواجب أن يشملهم الإحصاء والذين لم يدمجوا في قوائمه لأنهم فروا اشفاقاً على نفوسهم من قمع الدولة التي كان بيدها مقاليد الإدارة . وقد تفيد المستندات التي تتوفر عليها المندوبية السامية للاجئين بعض الفائدة في التعرف على فئات من اللاجئين وإن كانت هذه المستندات لا يمكنها بوجه من الوجوه أن تقوم دليلاً على الجنسية . أما النمو الديموغرافي فإنه سيراعى بالنظر إلى اعتبار واحد وهو أن الأشخاص الذين ستبلغ أعمارهم سن التصويت وقت الاستفتاء تكون ولادتهم قد تقدمت بالضرورة سنة 1974» .

ولم تؤثر ملاحظة الملك الإعتراضية تلك على سير لجنة المتابعة الأفريقية ، التي واصلت تحركها وعقدت اجتماعها العادي الثاني في «نيروبي» ، بحضور السيد محمد بوستة ممثلاً عن الجانب المغربي ، الذي اعترض بدوره على نص مشروع وثيقتين مقدمتين من قبل اللجنة ، فأعرب عن آسفه لما جاء فيهما من عبارة «طرفين» ، وتساءل عن الطرف المقصود بالكلمة «فإذا كان المغرب أحد الطرفين فمن هو الطرف الآخر هل هو الجزائر أو موريتانيا ولماذا لا يكونا هما معاً» .

ويـأتي الاحتجـاج المغربي هـذا على عبـارة «طرفـي» الـنزاع ، بإعتبارهـا تعنـي المغرب و«البوليساريو» ، واعتـبر السـيد بوستة أن الغايـة من وراء تدوين تلك العبـارة ، هي إجبار المغرب على الاعـتراف بما «لن يعترف به أبداً» ، وبنـاء على ذلك ، فقد طالب بحذف كلمة «طرفين» من عنوان ونص الوثيقتين ، وهو ماحصل بالفعل .

وانتهى الاجتماع بإقرار الوثيقتين التاليتين :

* قرارات لجنة المتابعة الأفريقية حول الصحراء الغربية والمتعلقة بإجراءات تنظيم الاستفتاء - نيروبي 7 - 8 فبراير/ شباط 1982

تقديم

بمقتضى القرار . .

المصـادق عليـه من طرف رؤسـاء دول منظمـة الوحـدة الأفريقيـة في أغسـطس 1981 كلفت اللجنة التنفيذية بتنظيم وسير عمليات الاستفتاء . .

وقررت اللجنـة التنفيذيـة بدورهـا إقامـة إدارة مؤقتـة لتنظيم اسـتفتاء عـادل ونزيـه . ولتمكين الإدارة المؤقتة من الشروع في تنفيذ القرار بمجرد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ، سيتبين أنه من الضروري بالنسبة للجنـة التنفيذية اعداد - في مرحلة أولى - خطـة تبلور المبادىء الأساسية والأعمـال الواجب القيـام بها لسـير عمليـات الاسـتفتاء وبرنامجها يحدد كل مرحلـة من مراحل مسلسـل إجراء الاسـتفتاء وذلك بإستشـارة مع أطـراف النزاع . ويجب أن تتضمـن هذه المبادىء الأساسـية الحقوق الثابتـة لشـعب الصحراء الغربيـة في تقريـر المصير في ظـروف بعيدة عن كل تهديد أو ضغط .

يجب إطلاع الشعب على الأسئلة المطروحة ، والإجراءات التي تحكم الاستفتاء يجب تقديمها بصورة تضمن ممارسة حقه بكل حرية وبدون ضغط .

وعلى هذا الأساس تقرر اللجنة التنفيذية مايلي :

الإدارة المؤقتة :

أ - إن السلطـة المسـؤولة عـن تنظيـم وإجـراء الاستفتـاء هـي الإدارة المؤقتـة التـي ستقيمها اللجنـة التنفيذيـة وسـتكون لهذه الإدارة السـلطتين التشـريعية والإداريـة اللازمتين لسـير عمليات الاستفتاء .

ب - إن الإدارة المؤقتة ستكون تحت اشراف مندوب تعينه اللجنة التنفيذية بموافقة أطراف النزاع .

ج - إن الإدارة المؤقتة التي ستكون السلطة العليا يجب أن تحظى بالتعاون الكامل من قبل الهياكل الإدارية المتواجدة في الصحراء الغربية كما يجب أن يكون بإمكانها وبدون أي قيد البنيات القائمة كالمكاتب ووسائل الاتصال والنقل وغيرها .

د - إن قرار منظمة الوحدة الأفريقية قد سبق له أن حدد الأسئلة التي ستطرح على الناخبين وكذا القاعدة التي يجب الارتكاز عليها للتصويت ، والذي سيبقى القيام به في المقام الأول هو التحديد بصورة واضحة للطريقة اللازمة لتحضير اللوائح الانتخابية . ونظراً لأن تحقيق هذه العملية قد يتطلب شيئاً من الوقت ، فمن المرغوب فيه الشروع فيها فور إقامة الإدارة المؤقتة . إن الوقت الذي يتطلبه تحضير هذه اللوائح سيكون حاسماً بالنسبة لإعداد برنامج الاستفتاء .

هـ - إن الهياكل الإدارية القائمة ستشكل الجهاز الذي بواسطته ستتحمل الإدارة المؤقتة مسؤوليتها في الحفاظ على الأمن العام . يمكن للإدارة المؤقتة أن تعطي الأوامر وتتخذ الإجراءات التنظيمية لضمان حرية ونزاهة الاستفتاء ، وهذه الأوامر يمكن أن تطبق خاصة على الحملة الإنتخابية والاجتماع السياسي ووسائل الدعاية أو الغاء جميع القوانين التنفيذية المعمول بها التي يمكن أن تعيق سير استفتاء حر وعادل .

تعيين المندوب :

ستعين اللجنة التنفيذية مندوباً بعد إجراء مشاورات مع أطراف النزاع ، ويجب أن يتم التعيين على الأقل خلال شهر قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ حتى يتمكن العاملون والمصالح الإدارية من التمركز في المنطقة . وحتى يتم ضمان السير العادي للعمل التمهيدي للمندوب في أحسن الظروف اقترح أن يتم ارسال فرقة مشتركة من منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة إلى المنطقة للتعرف على الحاجيات الإدارية واللوجيستيكية وغيرها .

إجراءات تنظيم الاستفتاء :

أ - سيطلب من شعب الصحراء الغربية التعبير بكل حرية وديمقراطية الاختيار بين الاستقلال أو الاندماج في المغرب .

ب - التصويت سيكون بالاقتراع السري على أساس مبدأ : صوت لكل شخص بدون تمييز في الجنس .

ج – أهلية المشاركة في التصويت يجب أن تحدد طبقاً لإتفاق مبدئي وستكون هذه الشروط ضمن قرار أو مرسوم يصدره المندوب الذي سيتحمل مسؤولية تسجيل الناخبين والتقسيم الانتخابي للمنطقة واتخاذ الاجراءات التي تمكن الموظفين العسكريين من أصل صحراوي من التصويت بما فيهم الموجودين في الثكنات ووضع الأجهزة الإدارية المحلية وتهييء اللوائح الانتخابية وستخول له مهمة تحديد القواعد التي ستطبق لهذه الغاية وستحدد هذه القواعد أيضاً المسطرة الواجب اتباعها بالنسبة للشكاوي المتعلقة بما يجب إضافته أو ما تم اغفاله وستتضمن تفصيلات بجميع المخالفات المتعلقة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية والعقوبات التي يمكن اتخاذها .

د – إن الشرط المسبق لهذا الاستفتاء هو وضع سجل للناخبين . وعند إقامة السجل الانتخابي يجب الأخذ بعين الاعتبار بنتائج إحصاء 1974 . وبعد اعداد هذه اللائحة الأولية يجب نشرها بهدف بحثها بصورة دقيقة كما يجب اتخاذ الإجراءات الملائمة لمراجعة هذه اللائحة وذلك بهدف التقرير في شأن الشكاوي والاحتجاجات المتعلقة بالاستفتاء .

إن مسطرة التصويت خلال الاستفتاء ستحدد على شكل قواعد يمليها المندوب . وهذه القواعد ستحدد طريقة التصويت الواجب تطبيقها ، مثل وضع بطاقة التصويت في صندوق أو صندوقين للإقتراع يحملان رموزاً تطابق أحد الإختيارين : الاستقلال أو الإندماج في المغرب وعلى الناخبين أن يختاروا بين الخيارين الإثنين .

إن القواعد التي تحكم التصويت تشمل أيضاً بعض القضايا مثل اختصاصات مديري الإقتراع ورؤساء مكاتب التصويت ومساعدي مفرزي الأصوات وكذا حقوق الأشخاص المنتدبين للإقتراع .

إن القواعد التي تحكم الإقتراع يجب أن تصف بكل تدقيق مسطرة فرز الأصوات وكذا تسليم صناديق الإقتراع من طرف رؤساء مكاتب التصويت إلى مديري الإقتراع وكذا عن الأصوات بحضور الملاحظين والأشخاص المنتدبين للإقتراع ويجب أن تتضمن مسطرة التصويت فضلاً عن ذلك الإجراءات المتعلقة بالمخالفات التي يمكن أن تقع خلال عمليات التصويت .

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تحدد القواعد المسطرات الواجب اتباعها بهدف اخبار الناخبين حول مفهوم الاستفتاء والأسئلة المطروحة ومسطرات التصويت ففي حين ستكون الإدارة المؤقتة مكلفة بهذه الحملة الإعلامية العمومية فإن هناك إجراءات يجب اتخاذها لضمان الحرية الضرورية للتعبير والاجتماع والنشر والحركة .

وفيما يخص مسطرات التصويت فإنه يجب اتخاذ إجراءات لمنع التجاوزات وضمان أمن مكاتب التصويت وتجنب إكراه أو تخويف الناخبين وستتخذ إجراءات لضمان سلامة عملية الإقتراع بعد التصويت وخلال عملية الفرز . . .

إن قواعد الاستفتاء يجب أن تنص على المسطرة الملائمة التي ستمكن من البت في الشكاوي والاحتجاجات المتعلقة بالتصويت . . .

إن النتائج الرسمية للتصويت ستنشر في جريدة خاصة يصدرها المندوب الذي عليه أن يشهد بأن الاستفتاء قد تم بصفة عادلة ونزيهة وأنه يعبر بصدق عن رغبة شعب الصحراء الغربية . . .

إن المندوب سيبلغ النتائج للجنة التنفيذية التي ستؤكدها وتصادق عليها بقرار ملائم . . .

إن هذا القرار يجب أن يصادق عليه بدوره من لدن مؤتمر القمة الأفريقي والجمعية العامة للأمم المتحدة . . .

❋ قرارات لجنة المتابعة الأفريقية حول الصحراء والمتعلقة بوقف إطلاق النار . . نيروبي 7 - 8 فبراير/ شباط 1982

إن اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية حول الصحراء الغربية المجتمعة في دورتها الثانية العادية المنعقدة في نيروبي بكينيا بين 3 و9 فبراير 1982 . .

اعتباراً بأنه من اللازم والمرغوب فيه وضع حد وفي أسرع وقت للإشتباكات الدائرة في الصحراء الغربية ، واقتناعاً منها ببذل كل الجهود من أجل تفادي مزيد من الخسائر في الأرواح البشرية ، واقتناعاً منها أيضاً بضرورة خلق جو ملائم للبحث عن حل سياسي عادل ودائم لمشكل الصحراء الغربية وتمكين وصمان ممارسة حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية ،

تقرر مايلي :

وقف كامل لإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ في تاريخ ستحدده اللجنة التنفيذية بإقتراح من رئيسها وبعد إستشارة كل الأطراف المعنية .

وضع حد لكل الأعمال وكل عمليات الإشتباكات بمجرد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وتشمل هذه الأعمال وهذه العمليات مناورات تكتيكية وتحركات عبر الحدود وكل أعمال العنف والتهديد . ولن يسمح القيام بأي عمل يهدف إلى دعم حمية أو مواقع وينطبق هذا المنع على كل معدات الحرب .

قوة حفظ السلام أو مجموعة من الملاحظين العسكريين ستتمركز في الصحراء الغربية تتمتع بالسلطات الضرورية للإشراف على مراقبة عملية وقف إطلاق النار وتضم هذه القوة أو مجموعة الملاحظين العسكريين وحدة من الشرطة المدنية .

يمكن لوحدات أطراف النزاع تموين قواتها تحت مراقبة قوة حفظ السلام أو مجموعة الملاحظين العسكريين . يجب أن يطلع أطراف النزاع قبل أسبوع من دخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق رئيس اللجنة التنفيذية على مدى قدرة هذه القوات في عين المكان .

خلال فترة وقف إطلاق النار ستحدد قوة حفظ السلام أو مجموعة الملاحظين العسكريين مواقع قوات كل طرف .

يجب أن تتجمع قوات أطراف النزاع في قواعد سيتفق على عددها ومواقعها مع اللجنة التنفيذية . وهذه القواعد يجب أن تكون في مناطق معينة بحيث لا يمكن لوجودها أن يشكل عقبة نفسية أو غيرها في سير استفتاء عادل وحر في الصحراء الغربية .

سيتم انسحاب القوات من مواقعها خلال وقف إطلاق النار وتجمعها في قواعد متفق عليها في أيام بعد تاريخ وقف إطلاق النار تحت مراقبة قوة حفظ السلام أو مجموعة الملاحظين العسكريين .

سيتم تبادل أسرى الحرب تحت اشراف ومراقبة القائد الأعلى لقوات حفظ السلام أو لرئيس مجموعة الملاحظين العسكريين .

يطلب من أطراف النزاع إما منح مساعدتها التامة لقوة حفظ السلام أو لمجموعة الملاحظين العسكريين والالتزام بالإحترام التام لبنود وقف إطلاق النار والتقيد بها .

يطلب من أطراف النزاع تأكيد مصادقتها كتابة على بنود وقف إطلاق النار والتي يجب أن تبعث إلى رئيس اللجنة التنفيذية في عشرة أيام على الأقل قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق . سيستفيد كل طرف من هذه الفترة لإطلاع قواته بتاريخ وساعة وقف إطلاق النار .

تدعو اللجنة الدول المجاورة للتعاون معها من أجل تطبيق هذا القرار .

وفي الإجتماع السنوي العادي لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا بين الثاني والعشرين والسابع والعشرين من شباط «فبراير» 1982 ، تم اتخاذ قرار أثار الكثير من الجدل ، ويقضي بقبول «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» عضواً دائماً في المنظمة

الأفريقية . وهو ما دفع بكل من المغرب والسودان وجمهورية افريقيا الوسطى والسنغال وكوت دوفوار والكاميرون وغينيا وزائير «الكونغو الديمقراطية» إلى الإنسحاب من الاجتماع احتجاجاً على ما اعتبروه «عدم قانونية» القرار . وحجتهم في ذلك ، أن مسألة منح العضوية في المنظمة ليست من اختصاص مجلس وزرائها ، الذي تنحصر مهمامه بالأمور الإدارية والمالية دون غيرها من القضايا الأخرى ، أما الشأن السياسي فهو من اختصاص مؤتمرات القمة .

كذلك وجدت تلك الدول في القرار المذكور «خرقاً فاضحاً» لما تم اتخاذه من قرارات في «نيروبي» بشأن القضية الصحراوية ، واعتبرته «خروجاً على مبادىء المنظمة» ، التي تشترط لقبول عضوية الدولة الراغبة بالإنضمام إليها ، أن تكون دولة مستقلة وذات سيادة ، وهو – كما تقول الدول المعارضة – ما لا تتوفر عليه بعد جمهورية الصحراء الغربية ، على اعتبار أن الاستفتاء المتفق على إجرائه في الصحراء الغربية لم يحصل ، وبالتالي لم تتبين نتيجته لصالح قيام تلك الدولة .

لقد أصبحت الجمهورية الصحراوية عضواً شرعياً في المنظمة الأفريقية بعد نيل قرار قبولها تأييد ست وعشرين دولة ، وهي أغلبية مطلقة تمنحها شرعية العضوية ، طبقاً للمادة الثامنة والعشرين من ميثاق المنظمة .

وفي مؤتمر قمة أديس أبابا ، الذي كان عقد في الفترة ما بين السادس والحادي عشر من حزيران «يونيو» 1983 بعد إنسحاب جمهورية الصحراء الغربية طوعياً وبشكل مؤقت من المؤتمر ، والذي صدر عنه قرار يحمل الرقم 104 وفيه يدعو المغرب و«البوليساريو» – كطرفي نزاع – إلى الدخول معاً في مفاوضات مباشرة ، جاءت المقررات كالتالي :

1 - يسجل تقرير اللجنة التنفيذية المنبثقة عن رؤساء دول المنظمة الخاصة بالصحراء الغربية .

2 - يدعو طرفي النزاع – المملكة المغربية وجبهة «البوليساريو» – إلى الدخول في مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار وإيجاد الظروف الملائمة لإجراء استفتاء حر وسلمي وعادل ، بما يمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره بنفسه . هذا الاستفتاء يجب أن يكون بعيداً عن أية ضغوط إدارية أو عسكرية ، وبإشراف من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ، ويطلب إلى اللجنة التنفيذية للقمة الإشراف على وقف إطلاق النار .

3 - يدعو اللجنة التنفيذية للقمة إلى الانعقاد في أقرب فرصة ممكنة بالإتفاق مع طرفي النزاع بهدف تحديد الصيغ والتفاصيل المناسبة لوقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء خلال شهر كانون الأول «ديسمبر» 1983 .

4 - يطالب الأمم المتحدة العمل بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية على إنشاء قوة لحفظ الأمن والسلام قبل الشروع بإجراء الاستفتاء .

5 - يمنح اللجنة التنفيذية صلاحياتها كي تتخذ بالتعاون مع الأمم المتحدة كافة الإجراءات الضرورية لتأمين تنفيذ مباشر لهذا القرار .

6 - يطلب إلى اللجنة التنفيذية تقديم تقريرها عن نتائج الاستفتاء إلى مؤتمر القمة العشرين لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية . . الأمر الذي سيسمح للقمة العشرين بإتخاذ قرار شامل ونهائي لجميع نواحي قضية الصحراء الغربية .

7 - يقرر متابعة دراسة قضية الصحراء الغربية .

8 - يطلب إلى اللجنة التنفيذية ضمن نطاق صلاحياتها الأخذ بالإعتبار محاضر الجلستين العاديتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة الخاصة بقضية الصحراء الغربية . ولأجل ذلك ، يحث الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على نصوص المحاضر المذكورة بتصرف اللجنة .

9 - يثني على الموقف البناء الذي اتخذه القادة الصحراويون الذين بإنسحابهم الطوعي والمؤقت قد مكنوا مؤتمر القمة التاسع عشر من الانعقاد .

وفي الثاني عشر من تشرين الثاني «نوفمبر» 1984 عقد مؤتمر القمة الأفريقي العشرون . اجتماعاته في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا . وفيه نفذ المغرب ما كان هدد بإتخاذه فيما لو تم السماح للجمهورية الصحراوية بحضور جلسات المؤتمر والمشاركة في أعماله . . فأعلن رئيس الوفد المغربي السيد أحمد جديره عن إنسحاب بلاده رسمياً من منظمة الوحدة الأفريقية . . جاء ذلك في خطاب ألقاه باللغة الفرنسية في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر ، وعرض من خلاله لطبيعة المشكلة الصحراوية ، وأوضح عدم شرعية جمهورية الصحراء في المنظمة الأفريقية ، وأكد على حق المغرب الثابت في الصحراء الغربية . وفور الإنتهاء من كلمته ، أتبعها بتلاوة رسالة موجهة إلى المؤتمر من العاهل المغربي . . تتضمن إنسحاب المغرب رسمياً من منظمة الوحدة الأفريقية ، وهذا نصها الكامل :

السيد الرئيس . .

أصحاب الفخامة . .

رفاقي الأعزاء . .

«ها قد حانت ساعة الفراق . . ووجد المغرب نفسه مضطراً إلا أن يكون شريكاً في قرارات

لا تعدو أن تكون حلقة في مسلسل لا رجعة فيه لتقويض أركان المشروعية ، العنصر الحيوي لكل منظمة دولية تحترم نفسها . . .

والواقع أن منظمة الوحدة الأفريقية قد ارتكبت – بما يتنافى مع الفصل الرابع من ميثاقها ويعد انتهاكاً صارخاً له – خطأ يعد سابقة خطيرة وستبقى عواقبه لأمد بعيد لا يمكن التنبأ بنتائجه ومن شأنه أن يتكرر . . إننا نحن رؤساء الدول رجال سياسة وتلك هي مهمتنا الأساسية قد تلقينا من شعوبنا تفويضاً جوهرياً وأساسياً يكمن في أنه في إطار ممارسة سياستنا سواء الداخلية أو الخارجية ينبغي أن تقوم هذه السياسة على أساس ثابت وغير قابل للإنتهاك . . ألا وهو الاحترام الدائم للمشروعية . . .

وإذا لم يتم احترام هذه الأخلاق بدقة فسيقع عندئذ الخلط بين حل التوافق وهو الدعامة الضرورية للسياسة وبين المجازفة التي هي سلاح فتاك ضد المشروعية . . .

وطوال تاريخه العريق وجد المغرب نفسه مرات عديدة أمام اختيارات كانت حظوظ الإنتهازية فيها أقوى من حظوظ الفضيلة في انتزاع قراره . . وقد اختار المغرب دوماً وعلى حساب مصالحه في غالب الأحيان صيانة الفضيلة والمشروعية . . ولن نحيد اليوم ولا غداً عن هذا السبيل . . إن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية كل لا يتجزأ . . وكل من سمح لنفسه بتحريف بعض مقتضيات هذا الميثاق بكيفية ظرفية أو لمصلحة خسيسة سيدفع بمنظمة الوحدة الأفريقية إلى الهلاك وبأعضائها إلى الإقتتال . . .

سيدي الرئيس . .

أصحاب الفخامة . .

رفاقي الأعزاء . .

إن الكمال لله وحده . . وبما أن الأمور هي كما هي . . وفي إنتظار أن يتغلب جانب الحكمة والتعقل فإننا نودعكم . . إلا أن المغرب أفريقي بإنتمائه وسيبقى كذلك . . وسنظل نحن المغاربة جميعاً في خدمة أفريقيا .

ففي جامعة الدول العربية سنعمل من أجل التعاون العربي الأفريقي . . وفي مجموعة دول عدم الإنحياز سندافع عن المشروعية ونعمل على المحافظة على سيادة أفريقيا . . وفي حظيرة منظمة المؤتمر الإسلامي سنسعى إلى تعزيز التساكن والتعاون بين الديانات السماوية . . وفي منظمة الأمم المتحدة سنكون في طليعة العاملين لصيانة كرامة المواطن الأفريقي واحترام قارتنا .

ولكنكم ستدركون بسهولة أن المغرب العضو المؤسس للوحدة الأفريقية لا يمكنه أن يعمل على اقبار هذه الوحدة .

فلم يبق لنا الآن إلا أن نتمنى لكم حظاً سعيداً مع شريككم الجديد الذي سيتعين عليه أساساً أن يملأ – أفريقياً وعالمياً – الفراغ الذي سيتركه المغرب على مستوى الأصالة والمصداقية والإحترام .

وسيأتي يوم يعيد فيه التاريخ الأمور إلى نصابها . . وفي إنتظار ذلك فإن البعض منا – وهذه حقيقة مؤلمة – قد تحمل مسؤوليات بعيدة عن التعقل .

وفي اليوم الذي سيعود فيه أولئك الذين تم تضليلهم إلى الحكمة الأفريقية من تلقاء أنفسهم فإن المغرب العريق في تقاليده وتاريخه سيتذكر أن الحكمة تتغلب دائماً على أخطاء المسير .

ومع وفائي لأفريقيا وإيماني بمستقبلها سأظل أخاكم الأمين والفعال» .

لقد تلقى الحاضرون رسالة الملك تلك بتأثر واضح . وفور انتهاء السيد جديرة من قراءتها ، تحدث السيد اومبادو لوتيت – وزير خارجية زائير «الكونغو الديمقراطية» ورئيس وفدها في المؤتمر – واعلن عن تجميد عضوية بلاده في منظمة الوحدة الأفريقية تضامناً مع الموقف المغربي .

وفي السادس عشر من تشرين الثاني «نوفمبر» ، وجه الملك الحسن الثاني خطاباً إلى البرلمان المغربي ، شرح فيه الأسباب التي دعت المغرب إلى اتخاذ قراره بالإنسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية . وقد تلاه نيابة عنه مستشاره الخاص السيد أحمد رضا اقديرة . . ومما جاء فيه : «لقد دشنت منظمة الوحدة الأفريقية بقبولها عضوية كيان وهمي ، وبإرتكابها جناية انتهاك أحكام ميثاقها والإخلال بمشروعيتها ، عهد المجازفة والمغامرة ، وهو عهد حامل للأخطار لا يدرى مداه ولا يعرف منتهاه .

انسحب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية وهو مرفوع الرأس موفور الكرامة ، لأنه البلد الذي أبى إلا أن يظل متمسكاً بالمشروعية ، متشبثاً بالآداب والأخلاق التي لا يستقيم التعامل الدولي على غير أساسها .

وحسب المغرب افتخاراً واعتزازاً أن تقدر موقفه ودواعي هذا الموقف من بين دول العالم ، طائفة ذات جاه عريض وكلمة مسموعة (. . .) وإننا لنود في هذه المناسبة أن تتأكدوا أننا سنبقى مضطلعين بحول الله ، أخلص وأوفى مايكون الاضطلاع ، بالأمانة العظمى التي القاها الباري

سبحانه على عاتقنا . وإن التزامنا بالدفاع عن وحدة ترابنا وصيانة مكتسباتنا ، سيظل ذلك الالتزام القوي المستميت الذي عهدتموه وخبرتوه» .

وبعد القائه لخطاب الملك ، قدم السيد جديره عرضاً شاملاً لملف الصحراء الغربية أمام أعضاء مجلس النواب . . تضمن شرحاً مستفيضاً لتاريخ المشكلة ، والجهود السلمية التي بذلها المغرب في سبيل معالجتها ، ونبه إلى ماسيواجهه المغرب من عقبات في المرحلة القادمة ، حيث قال : «لكن الذي يجب أن تعرفوه هو أن وجود - الجمهورية الصحراوية - في المنظمة أصبح مشكلاً من نوعية جديدة . . حيث أن هناك فرقاً جوهرياً وبوعياً بين المشكل كما كان معروضاً ، وبين ما هو عليه اليوم . . لأنه سيقال لنا اليوم إننا لا نحارب فقط مجموعة البوليساريو . . بل إنهم سيقولون لنا إننا نحارب دولة أصبح معترفاً بها» .

ومع انتهاء السيد أحمد رضا جديره من إلقاء خطابه الإرتجالي ، أصدر مجلس النواب المغربي بيان تأييد . . هذا بعض ما جاء فيه : «وإن مجلس النواب في ضوء ما استمع إليه من بيانات وتحليلات يعرب عن تأييده المطلق للقرار الذي اتخذه جلالة الملك نصره الله القاضي بإنسحاب المغرب الفوري والفعلي من منظمة الوحدة الأفريقية دفاعاً عن المشروعية وعن أهداف المنظمة وعن مبادىء القانون الدولي ، وذلك بعدما تم من انتهاك واضح لروح ميثاق الوحدة الأفريقية وخرق سافر لنصوص بنوده .

ويؤكد المجلس اعتزازه بهذا الموقف الحازم الذي يعبر أبلغ تعبير عن مشاعر الأمة وعما تتحلى به من وعي وإدراك للمسؤولية . . ويستنكر المجلس شديد الإستنكار التصرف اللا مسؤول المناقض لكل مبادىء القانون وأخلاقيات وأعراف التعامل الدولي والرامي إلى السماح لجماعة من المرتزقة بالإنتماء لمنظمة الوحدة الأفريقية واعتبارهم ممثلين خياليين لجمهورية لا وجود لها إلا في مخيلة من جبلوا على مناوأة المغرب ومعاداة وحدته الترابية» .

لقد شكل قرار المغرب هذا عقوبة قاسية ضد المنظمة الأفريقية ، أبعدتها عن المساهمة في حل مشكلة أفريقية . . حيث توجه المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة وأوكل إليها مهمة معالجة القضية الصحراوية على حساب المنظمة الأفريقية . وبإعتباره الطرف القوي في ذلك النزاع ، فهو يرى أن من حقه تغليب جهة على أخرى في رعاية عملية السلام في الصحراء الغربية .

❁ ❁ ❁

الفصل الخامس عشر

الأمم المتحدة.. ومشكلة الصحراء الغربية

أثار المغرب عام 1957 قضية الصحراء الغربية - والتي كانت تعرف بالصحراء الإسبانية - أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي غير المستقلة .

كما عرض مسألة إقليمي «ايفني» والصحراء الغربية على هيئة الأمم المتحدة عام 1962 مطالباً أن يطبق عليهما قرار تصفية الإستعمار الأممي رقم 1514 (15) .

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت عام 1963 اسم الصحراء الغربية على قائمة المناطق الواجب تصفية الإستعمار منها .

وفي السادس عشر من كانون الأول «ديسمبر» 1965 ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2072 (20) . . وفيه «طلب بصفة عاجلة إلى الحكومة الإسبانية بوصفها الدولة الحاكمة أن تتخذ وعلى الفور كافة الإجراءات الضرورية لتحرير أقاليم ايفني والصحراء الإسبانية من السيطرة الإستعمارية ، وأن تدخل تنفيذاً لهذه الغاية في مفاوضات حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي يثيرها هذان الإقليمان» .

وتعليقاً على هذا القرار ، أبدت الحكومة الإسبانية استعداداً لمعالجة قضية إقليم ايفني المغربي ، لكنها رفضت البحث في موضوع الصحراء الغربية .

وبعد ضغوط مغربية ودولية مورست ضد إسبانيا لإجبارها على تنفيذ مضمون القرار الدولي السالف الذكر ، قبلت هذه الأخيرة التخلي عن إقليم ايفني . . فوقعت مع الحكومة المغربية معاهدة «فاس» في الرابع من كانون الثاني «يناير» 1969 ، أعادت بمقتضاها الإقليم المذكور إلى المغرب .

وكانت الأمم المتحدة قد أكدت عام 1966 على حق شعب الصحراء الغربية «غير القابل للتصرف» في تقرير مصيره استناداً إلى القرار الأممي 1514 .

وفي الرابع عشر من كانون الأول «ديسمبر» 1972 ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2982 (27) . . وفيه تؤكد على الحق الثابت لسكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم بأنفسهم طبقاً للقرار الأممي 1514 ، وتعترف بشرعية كفاحهم ضد الإستعمار ، وتعرب عن تضامنها وتأييدها للسكان الصحراويين ولكفاحهم المشروع في سبيل ممارسة حقهم في تقرير المصير ونيل الإستقلال ،

وتعلن أن استمرار الحالة الإستعمارية في الصحراء الغربية ، إنما يهدد بالخطر الأمن والإستقرار في منطقة شمال غرب إفريقيا .

وتطالب الحكومة الإسبانية ، بوصفها القائمة بالإدارة على الإقليم ، باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لخلق جو ملائم يسمح بممارسة حق تقرير المصير والإستقلال على أسس حرة ونزيهة .

كما وتدعو الدولة الحاكمة إلى التشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف معنى آخر ، بهدف تحديد آلية لتنظيم الإستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة ، مع وضع الضوابط اللازمة لمنع غير السكان الأصليين من المشاركة بإستفتاء تقرير المصير .

وتطلب إلى إسبانيا استقبال بعثة أممية ، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها ، بما يمكنها من المساهمة بفعالية في تطبيق إجراءات وضع حد للحالة الإستعمارية في الإقليم . كما تطالب جميع دول العالم بالإمتناع عن القيام بأي نشاط إقتصادي وإستثماري في المنطقة من شأنه المساعدة على إبقاء الحالة الإستعمارية في الصحراء الغربية .

ثم أصبحت قضية الصحراء الغربية موضوع سلسلة من القرارات الدولية المتلاحقة ، دون أن يغير ذلك من وضعها بشيء على صعيد إنهاء المشكلة .

وفي الثاني عشر من أيار «مايو» 1975 ، شكلت لجنة تصفية الإستعمار التابعة للأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق ، ضمت ممثلين من إيران وكوت دوفوار وكوبا ، وكلفت بمهمة وضع دراسة تفصيلية عن مشكلة الصحراء الغربية . . حيث زارت البعثة كلاً من الصحراء الغربية والمغرب والجزائر وموريتانيا ، إضافة إلى إسبانيا ، والتقت بالسكان الصحراويين في أماكن تواجدهم . وبعد خمسة أسابيع من التقصي والبحث المتواصل ، قدمت البعثة تقريرها ، الذي جاء فيه أن البعثة وجدت لدى السكان الصحراويين الذين التقتهم رغبة واضحة بالإستقلال ورفض مبدأ إسترداد إقليم الصحراء من قبل المغرب وموريتانيا . وقد أظهر هؤلاء الصحراويون عبر التظاهرات والبيانات عن تأييدهم لجبهة «البوليساريو» ولطروحاتها الإستقلالية . . تلك الجبهة التي تحظى

بشعبية طاغية بين أوساط الشباب والنساء والعمال الصحراويين ، وهي القوة السياسية المسيطرة في الإقليم الصحراوي .

وأكدت البعثة الأممية في تقريرها أن إنهاء حالة الإستعمار في الصحراء الغربية يجب أن يأخذ بالإعتبار إرادة جميع الأهالي الصحراويين المقيمين فوق أرض الإقليم أو الموجودين منهم خارجه كلاجئين .

واقترحت البعثة على الجمعية العامة للأمم المتحدة السعي من أجل إتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لإجراء إستفتاء حر في الصحراء الغربية ترعاه الأمم المتحدة ، ويقرر من خلاله شعب الإقليم مستقبله بنفسه .

وفي الرابع عشر من تشرين الأول «إكتوبر» 1975 . . عادت الأمم المتحدة للمطالبة بإجراء إستفتاء حر تحت إشرافها في الصحراء الغربية .

ثم شهدت الساحة الصحراوية أحداثاً وتطورات متسارعة . . تمثلت بالمسيرة الخضراء المغربية وإتفاق مدريد الثلاثي . وقد نتجت عن ذلك وضعية جديدة أصبح فيها كل من المغرب وموريتانيا يمثلان الطرف البديل عن إسبانيا في مواجهة جبهة «البوليساريو» الصحراوية .

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من آب «أغسطس» 1979 قرارها رقم 3437 . . وفيه أدانت الإحتلال المغربي للصحراء الغربية .

وفي تشرين الثاني «نوفمبر» 1979 ، صدر عن الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشعب الصحراء الغربية حقاً لا يقبل المساومة في الإستقلال وتقرير المصير ، ودعا المغرب إلى وضع حد لإحتلاله الإقليم الصحراوي ، والإعتراف بجبهة «البوليساريو» كممثل عن شعب الصحراء الغربية . . لها حق المساهمة بأي عمل يجري إعداده ضمن إطار البحث عن حل سياسي منصف للمشكلة الصحراوية .

وكانت الأمم المتحدة قد تقدمت في تشرين الثاني «نوفمبر» 1980 بطلب إلى المغرب وجبهة «البوليساريو» ، حثتهما فيه على الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى إتفاق تسوية نهائية بينهما ، كما تبنت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية ، مركزة فيها بشكل خاص على القرارات الداعية إلى وقف إطلاق النار والتفاوض المباشر وإجراء إستفتاء تقرير المصير .

بعد ذلك ، أصدرت الأمم المتحدة قراراً في السابع من كانون الأول «ديسمبر» 1983 ، طلبت فيه إلى الأمين العام إتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في عمليات تنظيم وإدارة الإستفتاء في الصحراء الغربية ، وتقديم تقرير مفصل بهذا الخصوص إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي .

وتأكيداً على ما كانت أعلنته ، أصدرت الأمم المتحدة قراراً حمل الرقم 5040 لعام 1985 ، والخاص بالمشكلة الصحراوية . . وفيه دعوة إلى وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية تمهيداً لتنظيم إستفتاء تقرير المصير ، وطلب إلى طرفي النزاع الشروع في مفاوضات مباشرة ، يتم الإتفاق من خلالها على شروط الإستفتاء المقترح .

كما أكدت الجمعية العامة في الواحد والثلاثين من تشرين الأول «أكتوبر» 1986 ، على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والإستقلال ، وطلبت إلى طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة .

وفي السابع عشر من شباط «فبراير» 1987 ، صادقت لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة على قرار يدعم الحقوق الوطنية لشعب الصحراء الغربية .

بعد ذلك ، أعلنت الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول «سبتمبر» 1987 ، عن إرسال بعثة فنية إلى الصحراء الغربية للإشراف على ترتيبات وقف إطلاق النار وإجراء إستفتاء تقرير المصير .

ثم غدت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أهم الأزمات الدولية إشغالاً للأمم المتحدة . . فصدرت بشأنها مجموعة متوالية من القرارات الهامة ، كان منها :

القرار 621 الصادر في العشرين من كانون الأول «ديسمبر» 1988 . . وفيه وافق مجلس الأمن الدولي على إقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة يعين بموجبه ممثلاً خاصاً عنه في الصحراء الغربية ، ويكلف بمتابعة ملف النزاع المغربي – الصحراوي عن كثب .

القرار 658 الصادر في السابع والعشرين من تموز «يوليو» 1990 . . وفيه يشكر مجلس الأمن جهود الأمين العام المبذولة لحل المشكلة الصحراوية ، ويطلب إليه تقديم تقرير مفصل عن خطة التسوية في الصحراء الغربية .

القرار 690 الصادر في التاسع والعشرين من نيسان «أبريل» 1991 . . ويتضمن مصادقة

مجلس الأمن الدولي على مشروع مخطط السلام المقدم من الأمين العام، والذي حاز على رضى وقبول طرفي النزاع.. المغرب وجبهة «البوليساريو».

والقرار المذكور مؤسس على صيغة القرار الأفريقي 104، وعلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة 5040. وعلى أساس القرار 690 هذا، وضعت الترتيبات الكاملة لتنظيم عمليات الإستفتاء في الصحراء الغربية، والتي تمر بعدة مراحل.. تبدأ بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الجانبين إعتباراً من السادس من أيلول «سبتمبر» 1991، وتنتهي بإعلان نتائج الإستفتاء في كانون الثاني «يناير» 1992.

وحدد القرار الأمور التالية:

* تكون عبارتا «نعم للإستقلال» و«الإنضمام للمغرب»، هما صيغة سؤال التخيير المطروح على المقترعين.
* تنظيم الإستفتاء إعتماداً على آخر إحصاء نظمته الإدارة الإستعمارية الإسبانية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974، والبالغ عددهم حوالي 75 ألف شخص، وهم من يحق لهم التصويت.
* تشكيل لجنة «تحديد هوية» تكون مهمتها مراجعة لوائح المنتخبين - طبقاً للإحصاء الإسباني - وقبول الطلبات الخطية المرفقة بوثائق إثبات من أي صحراوي يجد نفسه مستثنى من الإحصاء.
* تتولى منظمة الأمم المتحدة مهمة تنظيم ومراقبة سير عمليات الإستفتاء في كافة مراحلها.
* رصد مبلغ 200 مليون دولار أمريكي كغطاء مالي للعملية (خفض فيما بعد إلى 180 مليون).

وفي التاسع عشر من كانون الأول «ديسمبر» 1991، قدم السيد خافيير بيريزدي كويار - أمين عام الأمم المتحدة - تقريراً يحمل رقم S - 23299.. يتضمن معايير جديدة لتحديد هوية المصوتين، وتتألف من خمسة معايير هي:

1 - الأشخاص الواردة أسماؤهم في لوائح الإحصاء الإسباني عام 1974.

2 - الأشخاص الذين أقاموا في الصحراء الغربية كأعضاء في إحدى القبائل الصحراوية أثناء فترة إجراء الإحصاء الإسباني ولم يتم تسجيلهم في الإحصاء.

3 - أعضاء العائلات القريبون من أشخاص المجموعتين السابقتين (آباء - أمهات - أبناء) .

4 - الأشخاص من آباء صحراويين ولدوا في الإقليم .

5 - أشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم وأقاموا في الإقليم لمدة ست سنوات متصلة أو اثنتي عشرة سنة متقطعة قبل حلول الأول من كانون الأول «ديسمبر» 1974 .

وقد رفضت جبهة «البوليساريو» المعيارين الأخيرين ، لأربعة أسباب حددتها كمايلي :

1 - إن مجال تطبيق تقرير المصير قد ارتبط أساساً بالوحدة الترابية ضمن الحدود المرسومة من قبل السلطة الإستعمارية السابقة ، وهو ما يعبر عنه بمبدأ «احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار» ، والذي يشكل حجر الزاوية في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . وإن ذلك سيجعل الحديث عن السكان «المنتمين» للإقليم بما يعني «الأصليين» والذين يعيشون داخل الإقليم أثناء فترة دخول مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار حيز التنفيذ . كان هذا تعريفاً جغرافياً للشعوب وليس تعريفاً إثنياً أو تاريخياً لها . والغاية من ذلك هي تجنب الشروط الفوضوية التي يمكن لها أن تحدث من جراء تطبيق مبدأ تقرير المصير إعتماداً على مفهوم القاعدتين الأخيرتين . . الإثنية والتاريخية .

2 - ليس هناك من قاعدة حقيقية يمكن الوثوق بها لإثبات أن أياً ما قد ولد في الإقليم الصحراوي أو أن الشخص المعني كان إبناً لذلك الأب . أما القول بشأن المدة المحددة ، فتعتمد الوثائق الإسبانية ، وإن لم توجد يتم عندئذٍ الإعتماد على شهادة الشيخين - شيخ عن الطرف المغربي وآخر عن الطرف الصحراوي - وفي حال عدم إتفاقهما على رأي موحد ، فلن يكون بالإمكان إيجاد معيار بديل آخر للبت في صحة ذلك الطلب المختلف بشأنه .

وهكذا تحصل لجنة تحديد الهوية على «بطاقة بيضاء» تخولها حق قبول أو رفض الطلبات حسب مشيئتها ، وليس في إطار ممارسة «حرة وشريفة» لحق تقرير المصير . وفي هذه الحالة تكون لجنة تحديد الهوية هي التي تقرر بدلاً عن شعب الصحراء الغربية .

3 - نتيجة لعدم شرعية «الغزو المغربي» لأراضي الصحراء الغربية ، فإن أية تعديلات أو شروط ترتبت عن هذه الوضعية الإحتلالية هي شروط لاغية وغير مقبولة ، وكذلك القول بالنسبة لإستغلال ثروات بلد محتل . كما أن أي تغيير في الوضع القائم - إجتماعياً أو سياسياً أو مادياً يعتبر بالمثل غير شرعي .

4 - إن تقرير الأمين العام كان خرقاً فاضحاً لمخطط السلام الأصلي ، وإنتهاكاً للقاعدة التي نظمت كل ترتيبات المخطط فيما شكل إنحيازاً أيضاً للطرح المغربي .

وفي تقرير كثيب قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في أيار «مايو» 1992 استعرض من خلاله ما وصلت إليه جهود الأمم المتحدة في الصحراء الغربية ، وما تلاقيه من عراقيل وعقبات . . منها عدم احترام الجانبين لقرار وقف إطلاق النار . . فقد أحصى التقرير عدد الخروقات العسكرية بأكثر من 170 حادثة حصلت بعد الإعلان عن تطبيق قرار وقف إطلاق النار والتزام الطرفين بتنفيذه . كما سجل كثافة نزوح لافتة لسكان مغاربة تركوا مناطقهم المغربية وقدموا للإستيطان في الصحراء الغربية . إضافة إلى تراجع المغرب عما كان أعلن القبول به فيما يخص الإحصاء الإسباني . . حيث قدم لائحة جديدة تضم 120 ألف اسم «لصحراويين» لا تشملهم لوائح الإحصاء الإسباني ، وطالب بإضافتهم إلى قوائم المصوتين .

ثم جاء القرار 809 الصادر عن مجلس الأمن في الثاني من آذار «مارس» 1993 . . وفيه ناشد مجلس الأمن الدولي الأمين العام متابعة جهوده السلمية في الصحراء الغربية ، وإيجاد صيغة مناسبة يمكن عبرها تجاوز العقبات القائمة ، والتوصل إلى حل وسط بين مطالب الجانبين فيما يتعلق بمعايير التصويت - نقطة الخلاف الأساسية - ضمن إطار الإحصاء الإسباني ، وتحديد موعد تنظيم الإستفتاء خلال العام 1993 .

وفي أوائل شهر حزيران «يونيو» 1993 ، قام السيد بطرس غالي - أمين عام الأمم المتحدة - بزيارة إلى المنطقة . . شملت المغرب والجزائر والتقى بقادة جبهة «البوليساريو» ، وقدم للطرفين المتنازعين ورقة مقترحات تشكل حلاً وسطاً بين طروحاتهما المتباعدة ، واعتبرها تشكل المدخل الواقعي للخروج من دائرة الجمود المسيطرة ، وطلب إلى المغرب وجبهة «البوليساريو» إعطاء الرد عليها .

وقد تحفظ الطرفان على بعض النقاط الأساسية الواردة فيها . . فمن جهتها أصرت «البوليساريو» على الإلتزام بالإحصاء الإسباني فيما يتعلق بمعايير التصويت المقترحة رافضة إدخال أية تعديلات عليه ، ونبهت إلى ضرورة تقديم ضمانات كافية لحماية أمن وسلامة اللاجئين الصحراويين لدى عودتهم إلى الصحراء الغربية ، وركزت على أهمية مشاركة مراقبين مستقلين للإشراف على سير عمليات الإستفتاء بمختلف مراحلها لتفادي حصول أي تلاعب أو تزوير . كما طالبت بالسماح لها بإستغلال وسائل الإعلام المغربية الموجودة في الصحراء الغربية ومشاركة المغرب بها مناصفة ، أو سحبها كلياً من الأراضي الصحراوية لما لها من تأثير خطير على

حرية وإستقلالية رأي الناخبين . . إذ أن للمغرب محطة إذاعية وأخرى تلفزيونية تبثان برامج دعاية سياسية لصالح المغرب من مدينة «العيون» عاصمة إقليم الصحراء الغربية .

أما المغرب ، فقد تمسك في تعليقه على المشروع الأممي بفكرة تجاوز القصور الموجود في الإحصاء الإسباني بإعتباره يغفل شريحة واسعة من السكان الصحراويين لم تشملهم لوائح الإحصاء المذكور ، وأصر على معاملة جميع السكان المتحدرين من أصول صحراوية بسوية واحدة ودون تمييز ، مؤكداً عدم جواز إقصاء أي مواطن صحراوي عن ممارسة حقه في التعبير الحر عن إرادته وتقرير مصيره بنفسه أينما كان مكان تواجده ، سواء في المحافظات الصحراوية أو في مراكز تجمعات «البوليساريو» أو في شمال موريتانيا ، ويرى المغرب أن من الخطيئة تجريد أي منهم من حقه المشروع هذا ، وعليه فهو يطالب بتسجيل كل أولئك الصحراويين في قوائم الإستفتاء .

وفي تقريره المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في العاشر من آذار «مارس» 1994 ، أورد الأمين العام ثلاثة خيارات هي :

1 - تنظيم إستفتاء من جانب واحد .

2 - إستمرار مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية ، ومحاولة تقريب وجهات نظر الطرفين ، ومتابعة أعمال لجنة تحديد الهوية .

3 - إنسحاب قوات «المينورسو» من الصحراء الغربية ، والإبقاء على قوة رمزية تراقب وقف إطلاق النار . . حيث أيد المغرب الخيار (1) ، بينما أيدت «البوليساريو» الخيار (2) .

وقد خرج مجلس الأمن الدولي في الثلاثين من آذار «مارس» 1994 بقرار يحمل الرقم 907 . . وفيه تبنى الخيار (2) ، وكلف الأمين العام بتقديم تقرير جديد في مدة أقصاها الخامس عشر من تموز «يوليو» 1994 .

وكان تقرير الخيارات الثلاثة للأمين العام قد تضمن في الملحق الأول منه نص المذكرة التفسيرية للتسوية ، التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بتفسير وتطبيق معايير الأهلية للإشتراك في الإستفتاء ، وجهها الممثل الخاص إلى الطرفين في السابع والعشرين من أيلول «سبتمبر» 1993 ، نوردها كاملة كما نشرتها صحيفة «قضيتنا الوطنية» المغربية في عددها الأول – تشرين الأول «أكتوبر» 1995 :

1 -«قام الأمين العام بزيارة لمنطقة البعثة في الفترة من 21 مايو «أيار» إلى 4 يونيو «حزيران» 1992 ، قدم خلالها إلى الطرفين نص التسوية المتعلقة بتفسير وتطبيق معايير الأهلية للإشتراك في الإستفتاء ، ويعتمد هذا النص المرفق الأول على المحادثات التي أجريت مع الطرفين في (أغسطس «آب» وسبتمبر «أيلول» 1992) ، والملاحظات التي أبداها الطرفان بشأن الخطوط العريضة لتسوية محتملة إقترحها الممثل الخاص عليهما في أثناء الزيارة التي قام بها لمنطقة البعثة في مارس «آذار» 1992 . ومتابعة لمحادثات الأمين العام مع السلطات المعنية عقد الممثل الخاص سلسلة أخرى من الإجتماعات في منطقة البعثة في يونيو «حزيران» 1992 . . وقد ذكر الطرفان خلال هذه المشاورات ومشاورات أخرى تلتها أنهما لا يرفضان التسوية المقترحة ولكنهما أبديا تحفظات بشأن أحكام النص .

2 - وقد تمحورت التحفظات التي أعربت عنها سلطات الرباط حول الأحكام المتعلقة على وجه التحديد بصلات القربى مع القبائل المنتسبة للإقليم . . حيث ترى أنها تضع قيوداً لا مبرر لها . وقد وافق المغرب منذ ذلك الحين على التسوية المقترحة رغم شواغلها تلك .

3 - وأبلغت جبهة البوليساريو من جهتها الممثل الخاص أنها تقبل في خاتمة المطاف جميع معايير الأهلية للإشتراك في الإستفتاء الواردة في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في 19 ديسمبر «كانون الأول» 1991 (S-23299) .

وأعلنت الجبهة كذلك في ما يتعلق بالتسوية المقترحة لتفسير وتطبيق هذه المعايير ، أنها تقبل مبدأ الرجوع إلى الشهادات الشفوية لتأييد الطلبات الفردية للإشتراك في الإستفتاء . بيد أن سلطات البوليساريو أبدت تحفظات هامة بشأن التسوية . . فقد أقترحت في رسالة وجهت إلى الأمين العام في 19 يونيو «حزيران» 1992 ، إدخال تعديلات على النص ، وطلبت توضيحات بشأن بعض أحكامه ، وتشمل تحفظات هذه السلطات وتعديلاتها المقترحة أساساً الأحكام المتصلة بشأن القربى مع القبائل المنتسبة للإقليم وكيفية تحديد قائمة شيوخ القبائل المؤهلين للإدلاء بشهاداتهم بإعتبارها أحكاماً مفرطة في التساهل .

4 - وترمي هذه المذكرة التي ترد متابعة لردود الطرفين والمشاورات التي أجراها الممثل الخاص منذئذ إلى تقديم الإيضاحات بشأن بعض أحكام التسوية التي إقترحها الأمين العام مع عدم الإخلال بأي من عناصر الإجابة التي قد يقدمها الأمين العام في وقت لاحق . .

الإنتساب القبلي :

5 - طبقاً لما اتفق عليه الطرفان ، يعتبر إنتماء الفرد إلى مجموعة أسرية – أي فخذ قبيلة – تقيم في الإقليم شرطاً لا بد منه ، ولكنه لا يمنح في حد ذاته حق الإشتراك في الإستفتاء بشأن تقرير مصير الصحراء الغربية . وينبغي في حالة إستيفاء شرط الإنتساب القبلي أن يستوفي صاحب الشأن فعلياً أياً من معايير الأهلية للإشتراك في الإستفتاء .

6 - وتتمثل الصعوبة المعترضة في تطبيق هذا الشرط الأساسي في إيجاد حل يقبل به الطرفان لمسألة تحديد المجموعة الأسرية التي تقيم في الإقليم .

7 - ولما كانت وجهتا نظر الطرفين تتعارضان كلياً بشأن هذه المسألة ، فقد إقترح الأمين العام حلاً توفيقياً يتمثل في منح صفة (المقيم) في الإقليم لجميع أفخاذ القبائل الصحراوية التي شمل تعداد عام 1974 أفراداً منها . وقد أثارت هذه الصيغة التي إقترحها الأمين العام شواغل عميقة لدى الطرفين وكانت محل مناقشات مطولة مع كليهما .

8 - ولقد انطلق المغرب في ما يتعلق بالصيغة التي إقترحها الأمين العام من المبدأ القائل بأن الفخذ يشكل جزءاً من كل القبيلة ، لتعرب بذلك عن خشيتها أن تستبعد هذه الصيغة بشكل تعسفي أفخاذ القبائل التي لم يكن أي من أفرادها موجوداً في الإقليم عندما أجري تعداد عام 1974 ، على الرغم من أنهم جزء لا يتجزأ من قبائل صحراوية مقيمة في الإقليم .

9 - وإعتبرت جبهة البوليساريو من جهتها أن الصيغة التي إقترحها الأمين العام وضعت بناء على تقرير ليس له من أسس يبررها التاريخ أو تعداد عام 1974 . ويجدر بالإشارة أن الجبهة كانت تدعو في أثناء المشاورات السابقة إلى منح صفة المقيم لأفخاذ القبائل إذا كانت الأغلبية من أفرادها قد شملهم تعداد عام 1974 ، وهو تفسير رفضه المغرب بإعتباره يقوم على مبدأ تعسفي لا يتطابق مع المعطيات التاريخية والجغرافية .

10 - ويتعذر تطبيق أي من هذين التفسيرين المتناقضين للطرفين . . فالأول تفسير فضفاض جداً وتنقصه الدقة إلى حد بعيد . أما الثاني فيستحيل حسابياً صياغته على نحو دقيق . وما تعارض وجهتي النظر هاتين سوى انعكاس آخر للخلافات الجوهرية التي تميز موقف الطرفين بشأن تحديد الهيئة الناخبة . . فالأول يريد تمكين جميع الأشخاص الذين تطبق عليهم صفة الصحراوي من الإشتراك في الإستفتاء ، والثاني يريد أن يحصر قدر الإمكان

الهيئة الناخبة في حدود الأشخاص الذي شملهم التعداد الذي أجري في الإقليم عام 1974 ليتسنى بذلك عدم احتساب الذين يعتبرهم دخلاء على الإقليم .

11 - واعتباراً لهذين الموقفين اللذين لا سبيل للتوفيق بينهما في ما يبدو ، ونظراً لتعذر تحديد مفهوم (شعب الصحراء الغربية) بصفة واضحة ودقيقة ، فإن صيغة التسوية المشار إليها أعلاه تظل تشكل برغم نقائصها قاعدة ملموسة وصالحة لإجراء عملية إنتقاء تمهيدية لتحديد الناخبين المحتملين ، ذلك أنها صيغة تحاول أن تراعي إنتساب صاحب الشأن إلى قبيلة صحراوية ، وضرورة إقامة الدليل بصفة ملموسة وقابلة للتطبيق على إنتساب القبيلة المعنية إلى إقليم الصحراء الغربية (أي مفهوم الإقامة في الإقليم على مستوى أفخاذ القبيلة) ، وهو ما يفسر سبب إعتماد هذه الصيغة بصفة مطلقة على تعداد عام 1974 ، الذي يظل رغم نقائصه المرجع الموفر للبيانات الديمغرافية الوحيدة المتاحة عن الإقليم وقبائله . ونظراً لأن هذه الصيغة لا تتيح سوى القيام بعملية إنتقائية تمهيدية ، فسوف يتعين مهما يكن من أمر أن تتوافر في المرشحين معايير أهلية للإشتراك في الإستفتاء ، ليتم تسجيلهم في القائمة النهائية للمنتخبين .

12 - أما بالنسبة للأفخاذ الصغيرة ، فإن الأمر يتعلق بأعداد قليلة منها .

13 - وهناك فيما يتعلق بالإقتراح الذي دعت فيه جبهة البوليساريو إلى تكليف الشيوخ الذين إنتخبوا في عام 1972 تحديد الأفخاذ المقيمة في إقليم الصحراء الغربية ، خشية من أن يعكس هؤلاء الشيوخ المنتمون إلى هذا الطرف أو ذاك نفس مواقف الطرفين في هذا الصدد . ولئن كان الشيوخ خير من يحدد من ينتمون إلى نفس فخذ القبيلة ، فإنهم يظلون جميعاً بالمقابل عاجزين أن يحسموا مسألة تحديد الأفخاذ المنحدرة من بطون هذه أو تلك من القبائل الصحراوية ، التي تنتمي إلى الإقليم الواقع داخل حدوده المعترف بها دولياً ، وتلك التي لا تنتمي إليه .

14 - أثارت مسألة اللجوء إلى الشهادات الشفوية لإنعدام وثائق الإثبات الصادرة عن الإدارة الإسبانية القديمة كذلك ، قلقاً عميقاً لدى جبهة البوليساريو . . فالجبهة وإن سحبت إعتراضها على مبدأ الشهادة الشفوية ، تطالب بألا تمنح أهلية الإدلاء بالشهادة لغير الذين إنتخبوا في الإقليم عام 1972 ، ولأكبر أبنائهم سناً ، ليتسنى بذلك تجنب أي تلاعب في ما بعد بإختيار الشيوخ .

15 - ويعترض المغرب من جهته على مبدأ عدم تغيير الشيوخ المدرجة أسماؤهم في قائمة عام 1973 ، التي جرت تحت إشراف الإدارة الإسبانية . . فالشيوخ عادة ما يختارهم زملاؤهم بدل إنتخابهم ، ولم يكن جميع الشيوخ الصحراويين بالضرورة موجودين في الإقليم في عام 1973 ، ولربما جاء شيوخ آخرون عوضوا شيوخ عام 1973 ، بإعتبار أن ولاية هؤلاء لم تكن مبدئياً لتمتد لأكثر من خمس سنوات .

16 - والتسوية التي إقترحها الأمين العام بشأن الشيوخ المدعوين للإدلاء بشهاداتهم ، تعتمد على الظروف التاريخية في الفترة التي سبقت إندلاع النزاع في عام 1975 ، وعلى أن شيوخ تلك الفترة أعلم من غيرهم بالظروف التي أحاطت بأفراد أفخاذ قبائلهم ، ممن بلغت أعمارهم بالتحديد 18 سنة فما فوق ، وأصبحوا بالتالي مؤهلين للمشاركة في الإستفتاء . وهكذا أعطي اهتمام فائق لقائمة الشيوخ المنتخبين في عام 1972 . فهي تشمل جميع القبائل الصحراوية وبطونها التي تقيم في الإقليم في تلك الحقبة . ومع ذلك ، فإن التسوية التي إقترحها الأمين العام تنص على حالات إستثنائية ، مثل غياب الشيخ المنتخب وإبنه الأكبر سناً ، أو إحتمال أن يكون أفراد إحدى أفخاذ القبائل الصحراوية قد شملهم تعداد عام 1974 ولكن لم يكن شيخها موجوداً آنذاك في الإقليم . وإذا ما اتضح عدم وجود أو عدم إنطباق مثل هذه الحالات ، فستنتفي عندئذ مبررات هذه المشكلة . ومهما يكن من أمر فإن الشيوخ التي ستستدعيهم لجنة تحديد الهوية بخلاف الشيوخ المنتخبين في عام 1973 ، سيكونون من شيوخ الفترة السابقة لعام 1975 .

17 - ويجدر بالإشارة في هذا الصدد وجود قائمتي شيوخ : الأولى هي قائمة عام 1973 وتشمل 193 أسماً (بما في ذلك خمسة وكلاء لدى المحاكم) ، وتشمل الثانية أسماء 226 شخصاً أعلنوا أنهم شيوخ عندما شملهم تعداد عام 1974 . وتضم القائمة الثانية الأغلبية العظمى من الشيوخ الذين إنتخبوا في عام 1973 (هناك شيوخ آخرون اغفلوا ذكر صفتهم رغم انهم لم ينتخبوا في عام 1973) . ومن الصعب في مثل هذه الظروف التي لا تخلو من بعض الإلتباس أن يحدد المرء جازماً أياً من القائمتين هي المانعة .

مسائل أخرى :

18 - بالنسبة لوثائق الإثبات : لا تساوي الأحكام التي إقترحها الأمين العام بين الوثائق التقليدية مثل الشهادات الصادرة عن العدول ، والوثائق الرسمية الصادرة عن السلطات الرسمية . . ذلك أن الوثائق التقليدية على خلاف الوثائق الرسمية لا تكفي في حد ذاتها

لإثبات أهلية ، ولا تشكل سوى دليل إضافي يحق للشيوخ الاحتجاج به عند الإقتضاء . ولا يخفى بالإضافة إلى ذلك أن القضاة المشار إليهم في الفقرة 16 من نص التسوية ليسوا سوى قضاة سابقين أقرتهم الإدارة الإسبانية .

19 - وفيما يتعلق بالنظر في الطلبات الفردية للإشتراك في الإستفتاء : فإن إقتراح الأمين العام الداعي إلى إتخاذ التدابير اللازمة في منطقة البعثة ، بدل إتخاذها في نيويورك أو جنيف ، إنما هو ترتيب إداري ليست له علاقة مباشرة بتفسير أو تطبيق المعايير ، ولا يعد (حلاً وسطاً) بين مواقف متنافرة . ومن شأن هذا الترتيب أن يمكن من توفير الوقت والمال وكسب المزيد من الفعالية . . ذلك أنه ليس من العملي فيما يبدو جمع عدد كبير من الشيوخ في نيويورك أو جنيف ليعهد إليهم بالنظر في الآلاف المؤلفة من استمارات الطلبات الفردية ، ليحددوا في ضوئها فقط أهلية من عدم أهلية المرشحين للإشتراك في الإستفتاء . فهذه العملية ستتطلب قدراً من الموارد والوقت أعظم مما تقتضيه الحاجة ، نظراً لإنعدام وثائق الإثبات الأصلية ، التي لا يمكن بطبيعة الحال ضمها إلى استمارات الطلبات ، خشية ضياعها ويتعين النظر في الإجراء المقترح في الفقرة 75 من نص التسوية ، بإعتبار أن بإمكان الشيوخ القيام بمهمتهم في الميدان في كنف إتفاقات الحصانات والإمتيازات المشمولين بها .

20 - وفيما يتعلق بالمعيار الرابع : فإن أهلية صاحب الشأن للإشتراك في الإستفتاء ، لا تمنح تلقائياً أباه حق المشاركة في الإستفتاء ، بيد أن من حق الأب أن يقدم طلباً للإشتراك إعتماداً على أي من المعايير . وتتمثل الأسباب التي تحول دون إعتبار الحصول على ذلك الحق بمثابة معيار تكميلي لمعايير أهلية التصويت ، في أنه إذا كان يحق تلقائياً لأقرباء صاحب الشأن المسجل في قائمة عام 1974 (المعيار الأول) أو الذي أقام في الإقليم في عام 1974 (المعيار الثاني) المشاركة في الإستفتاء (المعيار الثالث) ، فإنه لا يحق لوالد صاحب الشأن (المعيار الرابع) أن يتمتع تلقائياً بذلك الحق ، حيث يتعين عليه أن يثبت وفقاً لتقدير لجنة الهوية إستيفاءه لأي من المعايير القائمة ، وإثبات أهليته للتصويت بوسائله الخاصة .

21 - وفيما يتعلق بالفقرة 13 من نص التسوية الخاصة بالمعيار الخامس المتعلق بإقامة صاحب الشأن في الإقليم لفترة ست سنوات متعاقبة أو لفترة منقطعة قوامها 12 سنة قبل 1 سبتمبر «أيلول» 1974 : فإن الأمين العام يرمي في إقتراحه إلى التوفيق بين تطبيق هذا

المعيار وتطبيق المعيار الثاني . . فالمعيار الثاني لا ينص على أي حد أدنى لفترة الإقامة في الصحراء الغربية ، ويكفي صاحب الشأن إثبات وجوده في الإقليم في أثناء عملية التعداد التي انتهت في 20 نوفمبر «تشرين الثاني» 1974 ، وقد جاءت الفقرة 13 من التسوية لتقترح تجنباً لهذا التناقض تحديد فترات الإقامة التي سبقت عملية التعداد ليتسنى بذلك تطبيق المعيار الخامس .

22 - وفيما يتعلق بالمعيار الثاني : يراعي التفسير المقدم من الأمين العام إحتمالات التنقلات الدورية عبر الحدود لسكان إقليم الصحراء الغربية الرحل .

23 - ويفهم فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الخبراء للتأكد من صحة وثائق دوليين لا ينتمون إلى الطرفين ولا إلى البلدان المجاورة» .

ورغم التحفظ ، قبلت «البوليساريو» بالتعاون على أساس مقترحات الأمين العام تلك ، وكذلك فعل المغرب . وبناءً عليه بدأت لجنة تحديد الهوية عملها في الثامن والعشرين من آب «أغسطس» 1994 ، وحتى كانون الأول «ديسمبر» 1995 - تاريخ توقف العملية - تمكنت اللجنة من تحديد هوية حوالي 62 ألف شخص ، منهم 40 ألف من المناطق الخاضعة لسيطرة المغرب ، و 22 ألف من مخيمات اللاجئين .

وما كادت مساعي الأمم المتحدة السلمية في الصحراء الغربية تأخذ منحى الإستقرار ، حتى إندلعت الخلافات بين طرفي النزاع ، وهو ما أعاق عمل اللجنة الأممية ، وأضاع ما تحقق من جهودها فوق أرض الرمال المتحركة .

وقد أثار ذلك حفيظة وإستياء السيد بطرس غالي - أمين عام الأمم المتحدة - الذي بدا وكأن صبره قد أخذ بالنفاذ تجاه تلك القضية ، وهو ما عبر عنه في تقريره المحبط المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في الحادي عشر من أيلول «سبتمبر» 1995 . وفيه لفت إلى وجود عقبات كبيرة ومزعجة تواجه مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية ، وتمنعها من تنفيذ خطة السلام فيها ، وعرض كخيار بديل سحب القوات الدولية «المينورسو» من الإقليم الصحراوي ، ما لم تتوصل أطراف النزاع إلى نوع من التفاهم المشترك يكفل تنظيم إستفتاء تقرير المصير خلال عام واحد .

وقد أخذ مجلس الأمن الدولي بما جاء في تقرير الأمين العام . . فأصدر في الثاني والعشرين من أيلول «سبتمبر» 1995 القرار رقم 1017 والذي يحمل كلاً من المغرب وجبهة «البوليساريو» المسؤولية كاملة عن تعثر سير عمليات الإستفتاء في الصحراء الغربية ، وهدد بسحب بعثة «المينورسو» منها في حال عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ خطة السلام .

لكنه بالمقابل ، أكد على إستمرار تمسكه بتنظيم إستفتاء تقرير المصير دون تأخير ، وطبقاً لما تنص عليه خطة التسوية التي وافق الطرفان عليها .

كما طلب إلى الأمين العام الإسراع في تقديم مقترحات تسوية ، وإعداد تقرير شامل عنها قبل حلول الخامس عشر من تشرين الثاني «نوفمبر» 1995 .

وبغية إخراج مسلسل الإستفتاء في الصحراء الغربية من حالة الركود ، أوفد مجلس الأمن الدولي إلى المنطقة بعثة تقصي حقائق في أيار «مايو» 1995 . . تضم ممثلين عن سلطنة عُمان - فرنسا - الولايات المتحدة الأمريكية - الأرجنتين - الهندوراس وبوتسوانا التي ترأس مندوبها البعثة .

وقد جاء توقيت زيارة البعثة الأممية إلى منطقة الصراع الصحراوي ، في وقت كانت فيه الأمم المتحدة تعاني من ضائقة مالية حادة فرضت عليها ضغط نفقاتها وتقليل مصروفاتها المالية إلى أدنى حد ممكن لها ، وهو ما جعل إمكانية إستمرارها في دفع المخصصات المالية لقوات حفظ السلام «المينورسو» المتواجدة في الصحراء الغربية منذ العام 1991 يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهلها ، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت مجلس الأمن إلى رفض تمديد فترة عمل هذه القوات إلى ستة أشهر كما هو معتاد ، وأكتفى بمنحها موافقة بقاء لأربعة أشهر فقط .

وفي حديثه لوسائل الإعلام ، ركز رئيس بعثة مجلس الأمن السيد «جوزيف لاكويلا» على تلك المصاعب المالية التي تواجهها المنظمة الدولية ، وعلق على ذلك بالقول : «ليس للأمم المتحدة مصادر مالية غير محددة» ، وأكد أن التعجيل بإقامة إستفتاء في الصحراء الغربية هو أمر بالغ الأهمية ، ويجب أن يتم في موعد أقصاه شهر كانون الثاني «يناير» 1996 .

وكانت البعثة الأممية قد زارت كلاً من المغرب والجزائر وموريتانيا إضافة إلى الصحراء الغربية ، وتباحثت مع تلك الأطراف حول المشاكل التي تعيق تنفيذ مخطط السلام في الصحراء الغربية ، والتعاون معاً على إيجاد الوسائل المناسبة لتجاوزها .

ومع انتهاء فترة بقاء قوات الأمم المتحدة بالصحراء الغربية في الواحد والثلاثين من كانون الثاني «يناير» 1996 ، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة اتخذ فيها بالإجماع القرار 1042 ، الذي ينص على تمديد فترة بقاء تلك القوات حتى الواحد والثلاثين من أيار «مايو» من نفس العام ، وأعرب المجلس عن «قلقه البالغ إزاء حالة الجمود المسيطرة التي باتت عائقاً أمام عملية تحديد الهوية . . وهو ما ترتب عنه عدم إحراز تقدم في إنجاز مخطط التسوية» ، ودعا الجانبين إلى

«التعاون مع الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة من أجل متابعة عملية تحديد الهوية ، وتذليل العقبات التي تعيق إنجاز تلك العملية ، وتنفيذ بقية الجوانب الأخرى المتعلقة بخطة التسوية طبقاً للقرارات ذات الصلة» .

وطلب إلى الأمين العام فيما لو استمر مأزق التسوية قائماً على حاله ، إعلام المجلس بذلك فوراً . وفي هذا الصدد فإن مجلس الأمن «يدعو الأمين العام إلى تقديم برنامج تفصيلي حول عملية إنسحاب تدريجي لبعثة «المينورسو» في الصحراء للنظر فيه وذلك وفقاً للخيار الثاني الوارد في تقريره» .

وكلف الأمين العام إعداد تقرير بشأن تنفيذ هذا القرار قبل الخامس عشر من أيار «مايو» 1996 .

وفي تصريح لصحيفة «الحياة» اللندنية ، عقب السفير «أحمد سنوسي» – مندوب المغرب لدى الأمم المتحدة على القرار السالف الذكر بعد إعتماده قائلاً : «لسنا مسرورين به لأنه لا يسوي المشكلة ، بل يؤجل عملية الإستفتاء وخطة التسوية بكاملها» ، واعتبر القرار «وسيلة جديدة لتأخير عملية الإستفتاء (. . .) وإضاعة وقت في طريق تطبيق خطة التسوية» ، وحمل «البوليساريو» المسؤولية عن عرقلة عملية تحديد الهوية بسبب «رفضها الموافقة على إقتراحات الأمين العام لجهة تعريف جميع المرشحين (. . .) وليس نصفهم» للمشاركة في عمليات الإستفتاء .

وتابع السيد سنوسي يقول : لقد أضعنا في هذه العقبة أكثر من شهر «وسنجد أنفسنا في المشكل ذاته بعد ثلاثة أشهر إذ أن الجانب الآخر هو الذي يعرقل ويستبعد نصف الذين لهم الحق في الترشيح» .

ومن جهته ، السيد «أحمد البخاري» – عضو الأمانة الوطنية لجبهة «البوليساريو» ومندوبها لدى الأمم المتحدة – فقد أوضح موقف الجبهة الصحراوية من قرار مجلس الأمن ، بالقول : «إن بوليساريو ليست راضية عن فحوى القرار لأن مجلس الأمن أضاع فرصة تاريخية لجعل الحوار بين الطرفين المحور المركزي لا سيما وأن الأمين العام كان للمرة الأولى صريحاً في شأن حتمية الحوار وإيجابيته . لذلك نشعر بخيبة أمل علماً أن الحكومة المغربية ضد التوجه نحو الحوار (. . .) نخشى أيضاً أن يكون كل الثقل والتركيز على النواحي التقنية ، مثل تحديد الهوية فقط . ونخشى أن يسفر هذا التوجه عن إضاعة فرصة تحقيق نقلة نوعية لحل جميع المشاكل وخلق مناخ سياسي لإجراء الإستفتاء» .

وعن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه الصحراء الغربية في حال سحبت بعثة «المينورسو» منها ، يقول السيد البخاري : «إن نهاية البعثة لا تعني نهاية مسؤولية الأمم المتحدة عن القضية الصحراوية» .

وفي التاسع والعشرين من أيار «مايو» 1996 ، نفذ مجلس الأمن الدولي ما كان هدد بإتخاذه عندما أصدر بالإجماع قراراً يحمل الرقم 1056 قلص بموجبه عدد أعضاء بعثة «المينورسو» في الصحراء الغربية ، وعلق أعمال لجنة تحديد هوية الناخبين ، وذلك احتجاجاً على ما اعتبره القرار وجود عقبات يضعها المغرب وجبهة «البوليساريو» في طريق مخطط التسوية السلمية منذ العام 1992 ، واشترط لمتابعة جهوده «أن يظهر الطرفان دلائل مقنعة بأنهما ملتزمان فعلاً بإستئناف العملية السلمية واستكمالها دون وضع مزيد من العقبات» . وفور صدور القرار الدولي المذكور ، سارعت الحكومة الإسبانية – وهي من المعنيين بالنزاع الصحراوي – إلى اصدار بيان أعربت فيه عن أسفها العميق وقلقها البالغ من جراء توقف عملية السلام في الإقليم الصحراوي ، وأكدت في بيانها الرسمي هذا أنه «لن يتم إيجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية إلا مع تقرير مصير سكانها عبر تنظيم استفتاء حر في ظل ضمانات دولية» .

وبقراره هذا ، فاجأ مجلس الأمن الجميع . . حيث كان ينظر إلى تهديداته بسحب بعثة «المينورسو» من الصحراء الغربية ، على أنها مجرد لغة «إرهاب» سلمية ، لا تتجاوز حدود الضغط النفسي على أطراف الصراع لحضها على القبول بتقديم المزيد من التنازلات لصالح عملية السلام ، والتعاطي بمرونة أكبر مع الجهود الأممية .

لقد خلق ذلك القرار حالة من الإضطراب المشوب باليأس في المنطقة ، وكاد أن يطيح بأهم إنجاز تم تحقيقه فيها ، ألا وهو وقف إطلاق النار . . فقد غلبت لهجة الإنفعال والتحدي على طرفي النزاع . . حيث ألقى العاهل المغربي خطاباً في السابع من تموز «يوليو» 1996 ، قال فيه : «نحن باقون في صحرائنا بالإستفتاء أو من دونه» .

وكان السيد محمد عبد العزيز – رئيس الدولة الصحراوية – قد هدد في ذات الفترة ، بإستئناف القتال مجدداً فيما لو تخلت الأمم المتحدة عن تنفيذ خطة التسوية ، منبهاً أنه إذا ما توضح بأن مجلس الأمن الدولي والأمين العام «قد أخفقا في الإضطلاع بمسؤولياتهما وفي فرض مراقبتهما على تنفيذ خطة السلام في الجزء الخاضع للمغرب من الصحراء الغربية فإن السبيل الوحيد للعمل الذي يتبقى أمام الصحراويين هو إستئناف القتال للدفاع عن إستقلالهم وحقهم في تقرير المصير» .

وفي العشرين من آب «أغسطس» 1996 ، رفع أمين عام الأمم المتحدة تقريره رقم 674 إلى مجلس الأمن الدولي ، ومما جاء فيه : «نظراً للوضع الراهن على الجانبين ، ليس من المرجح إستئناف عملية تحديد هوية الناخبين في وقت قريب» . . لكنه أثنى على التزام الطرفين بوقف إطلاق النار بالقول : «أحب أن أعرب عن رضائي بشأن استمرار وقف إطلاق النار» ، ودعا الجانبين إلى إبداء مرونة أكبر تجاه عملية السلام .

وقد ردت عليه جبهة «البوليساريو» بعد ستة أيام من تقديمه إلى مجلس الأمن ، عبر رسالة سلمها مندوبها لدى المنظمة الدولية إلى رئيس مجلس الأمن الدولي ، وتتضمن أسف جبهة البوليساريو لما جاء في محتوى تقرير الأمين العام ، وعلقت على مجموعة من النقاط الواردة فيه . . منها ما ذكره التقرير من أنه «لا تزال مواقف الطرفين متباعدة» فيما يخص مسلسل تحديد الهوية ، واعتبرت الرسالة الصحراوية أن تلك العبارة تتستر بالغموض على مواقف وتصرفات الحكومة المغربية المعرقلة لمخطط السلام الأصلي ، بسبب رفضها الأخذ بالإحصاء الإسباني ، وتناقض مواقفها مع مقترحات الأمين العام «الحل الوسط» ، بالرغم من أنها قد أعلنت الترحيب بها ، واتهمت الرسالة تقرير الأمين العام بأنه يتناسى متعمداً رفض المغرب السماح لبعثته «المينورسو» بنشر لوائح المصوتين ، ووصلت إلى القول : «إن سلوكاً كهذا يعتمد على إلقاء مسؤولية الفشل بحجة مزعومة على (تباعد مواقف الطرفين) لن يسهم في الواقع في رفع مستوى ومصداقية بعثة المينورسو في علاجها لمسلسل ستكون لفشله النهائي نتائج جد وخيمة على المنطقة بأسرها» .

وعن تلك الإيجابية التي تحدث عنها التقرير حول التزام الطرفين بوقف إطلاق النار ، عقبت الرسالة الصحراوية على ذلك بالقول : «إن التقرير فيما يخص وقف إطلاق النار يعكس نتائج مراقبة أقل ما يقال عنها إنها حولاء . وجبهة البوليساريو تتساءل عن أسباب سكوت التقرير عن دعم وتعزيز قوات الإحتلال المغربي بالرجال والعتاد عبر الحدود الشمالية للمنطقة ، وعن طلعات الطائرات المقاتلة المغربية لمراقبة المواقع الصحراوية» .

كما تناولت الرسالة في ردها على تقرير الأمين العام قضية أسرى الحرب الصحراويين الموجودين لدى المغرب ، وأنتقدت تقصير التقرير في تناوله لتلك المشكلة ، موضحة أنه وخلال العشرين سنة الماضية لم تسمح الحكومة المغربية لمنظمة الصليب الأحمر الدولي (CICR) بزيارة سوى خمسة وسبعين من أسرى الحرب الصحراويين ، وتساءلت عن مصير البقية الباقية منهم التي لم تتمكن المنظمة من زيارتهم .

وبنهاية شهر تشرين الثاني «نوفمبر» 1996 ، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل الرقم 1084 ، وفيه جدد ولاية بعثة «المينورسو» في الصحراء الغربية لغاية 31 مايو «أيار» 1997 ، وطلب إلى الأمين العام إقتراح «خطوات بديلة في إطار خطة التسوية» الموضوعة من قبل الأمم المتحدة .

ومع حلول العام 1997 وتولي السيد كوفي أنان منصب الأمين العام للأمم المتحدة ، دخلت قضية الصحراء الغربية مسارات حل أكثر جدية . . فقد وجه السيد أنان رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في السابع عشر من آذار «مارس» 1997 ، يبلغه فيها عن تعيين السيد جيمس بيكر - وزير الخارجية الأمريكي الأسبق - مبعوثاً خاصاً له إلى الصحراء الغربية . ورد مجلس الأمن على رسالة الأمين العام تلك ، بإصدار بيان في التاسع عشر من الشهر ذاته ، رحب فيه بموافقة الأعضاء الخمسة عشر بإختيار السيد بيكر لمهمة مبعوث الأمين العام الخاص إلى الصحراء الغربية ، وأكد على أهمية المحافظة على وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية ، معتبراً «أي انتهاك لحالة وقف إطلاق النار هناك من شأنه أن يعرض بالخطر الإستقرار في المنطقة» ، وناشد كافة الأطراف المعنية بالنزاع بضرورة التعاون مع السيد جيمس بيكر في مهمته السلمية . كما عبر المجلس في بيانه عن دعمه ومساندته لجهود الأمين العام الهادفة إلى إخراج مخطط التسوية في الصحراء الغربية من مأزقه الراهن .

ومن جهتهما ، فقد سارع كل من المغرب وجبهة «البوليساريو» إلى الترحيب بخطوة الأمين العام ، وأثنيا على شخصية ومكانة الموفد الجديد .

وقد قام السيد جيمس بيكر في الخامس والعشرين من نيسان «أبريل» 1997 بجولة على المنطقة ، بدأها بزيارة المغرب ثم الجزائر وموريتانيا ومنطقة «تندوف» الجزائرية . . حيث يوجد مقر قيادة «البوليساريو» ، والتقى بقادة تلك البلدان .

وقد كشف السيد بيكر أثناء مغادرته لمخيم السمارة الصحراوي عن قيام سلطات «البوليساريو» بالإفراج عن خمسة وثمانين أسير حرب مغربي ، لأسباب وصفها بالإنسانية .

وكان الرئيس الصحراوي قد اتخذ تلك المبادرة بعد يومين أثنين على تواجد المبعوث الدولي في المنطقة ، وذلك للإعراب عن حسن النوايا الصحراوية .

وفي تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية الرسمية ، بثته يوم التاسع والعشرين من نيسان «أبريل» ، وعقب لقائه بالسيد بيكر ، علق الرئيس محمد عبد العزيز بتفاؤل على مهمة الموفد الدولي في

المنطقة . . حيث قال : «إن الجانب الصحراوي مقتنع بعزم بيكر على التوصل إلى سلام عادل ودائم في المسألة الصحراوية» .

وفي الخامس من أيار «مايو» 1997 قدم الأمين العام تقريره رقم 356 إلى مجلس الأمن ، والخاص بالصحراء الغربية ، وفيما يلي نصه :

«أولاً : مدخل . .

1 - إن هذا التقرير يأتي طبقاً للقرار 1084 (1996) لمجلس الأمن بتاريخ 27 تشرين الثاني «نوفمبر» 1996 ، والذي بموجبه طلب مني هذا الأخير مواصلة الجهود التي أقوم بها من أجل تذليل الصعوبات التي تشكل عقبة أمام تطبيق مخطط التسوية . كما أن المجلس طالبني كذلك بإقتراح إجراءات أخرى ضمن إطار المخطط في حالة عدم تسجيل أي تقدم مهم على طريق إزالة العراقيل أمام تنفيذ المخطط ، وأقدم له تقريراً في 9 أيار «مايو» 1997 كأقصى أجل حول أهم المستجدات بما في ذلك الجوانب الإنسانية . .

2 - هذا التقرير يشتمل على الأوضاع القائمة منذ تقريري الأخير في شباط «فبراير» 1997 (S / 1997 / 166) بما في ذلك الإتصالات الأولى التي أجراها مبعوثي الخاص إلى الصحراء الغربية ، إضافة إلى جوانب أخرى ضمن مخطط التسوية .

ثانياً : مهمة المبعوث الخاص للأمين العام . .

3 - مضاعفة لمجهوداتي لدفع الطرفين - الحكومة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) - إلى الخروج من الجمود المستمر ، قمت بتعيين مبعوث شخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية . . السيد جيمس بيكر - كاتب الدولة للشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية السابق - وطلبت منه تقييم إمكانية تطبيق المخطط ، وتحليل وسائل تحسين فرص إستئناف تطبيقه في مستقبل قريب . وإذا كانت غير موجودة ، عليه أن يدلني إلى طرق أخرى ممكنة من شأنها جعل مسلسل السلام يتقدم .

4 - بهدف تحضير زيارة السيد بيكر للمنطقة ، قام ممثلي الخاص بالوكالة السيد أريك جينسين بمشاورات في الرباط وتندوف تناولت بالتحليل بعض القضايا التي لها صلة بمهمة مبعوثي الشخصي .

5 - بعد مشاوراتي وعلى ضوء نتائج اللقاءات التي تمت مع ممثلي الطرفين والبلدين المجاورين - الجزائر وموريتانيا - في نيويورك في 2 نيسان «أبريل» 1997 ، قام مبعوثي الشخصي بزيارة

إستكشافية إلى المنطقة إبتداءً من 23 إلى 28 نيسان «أبريل» 1997 ، ولدى وصوله إلى الرباط في 23 نيسان «أبريل» 1997 انضم إليه السيد جينسين كما شاركهما السيد تشيستير كروكير - نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق - نفس المهمة .

6 - 7 - 8 - 9 - (عرض عن السلطات والشخصيات التي التقى بها المبعوث الشخصي للأمين العام في كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وتندوف) .

10 - في تندوف التقى مبعوثي الخاص بمراقبي منظمة الوحدة الإفريقية بالمينورسو . وبهذه المناسبة ، أود التعبير عن شكري لمنظمة الوحدة الأفريقية على الدعم الذي ما فتئت تقدمه لمجهوداتي .

11 - ومع نهاية إتصالاته الأولى سيكون للسيد بيكر ، مشاورات أخرى بهدف التعمق في الموضوع قصد التقييم الذي طلبت منه .

12 - أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكري للحكومة الإسبانية ، وقرارها بوضع طائرة خاصة تحت تصرف مبعوثي الخاص ، والتي سهلت كثيراً مهمة هذا الأخير وجولته في المنطقة .

ثالثاً : المكون العسكري والشرطي لبعثة المينورسو :

المكون العسكري :

13 - خلال المدة المقرر عنها تواصل القوة العسكرية التابعة للمينورسو بقيادة الجنرال خورخي بوروسو - البرتغالي - مهمة السهر على حفظ وقف إطلاق النار ، من خلال دوريات ميدانية ، وكذا بالإستطلاع الجوي بالطائرات المروحية ، ويبلغ عدد أفرادها 288 رجلاً .

14 - كان التنسيق جيداً سواء مع القوات الملكية المغربية ، أو مع قوات جبهة البوليساريو ، ولم تسجل خروقات لوقف إطلاق النار «فقط» في كثير من الأوقات وقعت حالات من خروج القوات الملكية المغربية على بعض الإجراءات التقنية لوقف إطلاق النار ، مما يعني أنها لا ترغب في القيام بذلك ضمن الشروط المتبعة في المناطق التي تراقبها المينورسو .

مما جعل القوات الملكية المغربية وقوات البوليساريو استمرتا في القيام بتمارين رماية بالذخيرة الحية في كل المنطقة تقريباً . وقد قام قائد قوات المينورسو بطلب الطرفين الإمتناع عن تلك التمارين ، خاصة بالمدفعية الثقيلة خلال شهري أيار «مايو» وحزيران «يونيو» 1997 ، قصد تفادي أي تصعيد للتوتر مع اقتراب نهاية الولاية الحالية للبعثة .

15 - عندما ينتهي مبعوثي الخاص من التقييم الجيد للوضعية سأقوم بمراجعة تعداد المكون العسكري للمينورسو ، وسأقترح بعض الأمور بشأن أية إمكانية جديدة للتقليص بدون المس من القدرة العملياتية للبعثة في مواصلة الحفاظ على وقف إطلاق النار .

الشرطة المدنية :

16 - في تقريري المؤرخ في 27 شباط «فبراير» (S / 1997 / 166) ، أشرت إلى أنه وبهدف تقليص مبالغ المساهمات ، أنوي أن لا يتم استبدال أعضاء الشرطة المدنية للمينورسو بعد نهاية مأموريتهم . ويجب أن ينظر بصورة مستعجلة مع الحكومات المعنية والحصول على موافقتها . وكنتيجة لذلك فإن قائد الشرطة بالوكالة ، المقدم جان كليفين – النرويجي – وثلاثة ضباط آخرين سيستغني عنهم مع انتهاء مهمتهم في 31 أيار «مايو» .

أفراد الشرطة الخمسة الباقون يجب أن ينطلقوا من أن المشاورات الضرورية ستتم مع الحكومات المهتمة .

رابعاً : جوانب أخرى من مخطط التسوية . .

تحرير أسرى الحرب :

17 - خلال مشلورات مبعوثي الشخصي في تندوف ، قدمت له جبهة البوليسلريو لائحة لـ : 85 أسير حرب تبادر بإطلاق سراحهم . هذه اللائحة أبلغت للحكومة المغربية وللجنة الصليب الأحمر الدولي (CICR) .

عودة اللاجئين :

18 - تواصل المفوضية السامية لغوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة نشاطها ، تحضيراً لعودة اللاجئين ، بمساعدة مكتبها الخارجي بتندوف . كما قام مبعوث دولي من المفوضية بزيارة تندوف في 13 شباط «فبراير» 1997 . وستكون المهام الرئيسية خلال الستة أشهر الأولى للمكتب هي : توصيل المساعدات والمساعدة على رفاهية اللاجئين .

خامساً : الجوانب المالية . .

19 - في الوقت الراهن تم وضع 2,658,300 دولار تحت تصرف البعثة من أجل تشغيلها خلال شهر حزيران «يونيو» 1997 حسب ما نصت عليه اللائحة 61/2 للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 17 تشرين الأول «أكتوبر» 1996 . وبما أن المهمة قد مددت ، فإن

الميزانيـة اقـترحت لتشـغيل البعثـة ابتداءً مـن الأول من تموز «يوليـو» 1997 إلى حزيران «يونيو» 1998 (A / 51 / 763 / Add1) . . تم تقديمها إلى الجمعيـة العامـة لفحصها أثنـاء جلستهـا الثـانيـة مـن دورتها الواحدة والخمسين . ويقدر بأن تكلفـة تشـغيل المينورسـو الشهرية بمستواها الحالي سـترتفع إلى ما يقـدر بـ: 2,425,630 دولاراً ، إبتداءً من 1 تموز «يوليـو» 1997 . وكنتيجـة لذلـك وفي حالـة إتخـاذ قرار التمديـد من طرف المجلس كما هو مقترح في الفقـرة 22 اللاحقـة ، فسـتبقى تكلفـة تشـغيل البعثـة ضمن الحدود الشهرية المشار إليها .

20 - فـي 30 نيسـان «أبريـل» 1997 ، المسـاهمات غير المدفوعـة فـي الحسـاب الخـاص بالمينورسـو منذ بدايـة مهمتها حتى 30 تشـرين الثـاني «نوفمبر» 1996 بلغت 40,9 مليون دولار .

وبلغ مجموعـة المساهمات غير المدفوعة لحسـاب كل عمليات حفـظ السلام حتى 30 نيسان «أبريل» 1997 ما مجموعه 1,644,500,000 دولار .

سادساً : ملاحظات وتوصيات . .

21 - كمـا أحطـت مجلـس الأمـن علمـاً فـي الرسـالة المؤرخـة فـي 17 آذار «مـارس» 1997 (S/1997 / 236) ، قـررت تحليل كـل العنـاصر التـي تشـكل عرقلـة فـي وجـه مخطط التسـوية . لهذا السـبب عينت السـيد جيمس بيكر مبعوثـاً خاصاً من أجل مسـاعدتي في تقويم الوضع وتقديم توصيات إلى مجلس الأمن ، وأشكره على قبول هذه المهمة .

22 - خلال مشـاوراته الإستكشـافية مع طرفي النزاع والبلدين المجـاورين ، أشـار مبعوثي الخاص إلى أن هدفه هو إجراء تقييم للوضع ومناقشة سبل الخروج من المأزق الحالي مع المهتمين .

وسـيعود السـيد بيكر إلى المنطقـة فـي شـهر حزيـران «يونيو» المقبل ، وسـيقدم تقريراً بإستنتاجات وتوصياته .

وأتمنى أن أعرض علـى مجلس الأمن تقريراً كاملاً يشـتمل على أوجـه مسألة الصحراء الغربية . وإلى ذلك الحين ، أوصـي بتمديد ولاية بعثة المينورسـو لأربعة أشهر أخرى . . أي حتى 30 من أيلول «سبتمبر» 1997 .

23 - مرت ست سـنوات منذ شـكلت بعثة المينورسـو لتنظيم إسـتفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربيـة . وقد أكـد المجتمع الدولي بوضوح عـدم مقدرته علـى الإسـتمرار في مسـاندة تمديد

ولايـة المينورسـو إلـى مـا لا نهايـة . وعلى الطرفين تـأكيد ، وبطريقـة ملموسـة وواضحـة ، إرادتهما السياسية الضرورية لإتخاذ القرار الذي سيسمح بالتوصل إلى حل عادل ودائم في الصحراء الغربية .

أطلب ، وبإلحاح ، من طرفـي النزاع التعاون ودون تحفظ مع مبعوثي الخاص من أجل تحقيق هدفه في دعم آفاق السلام والإستقرار في المنطقة» .

إن العقبة الأساسية التي تواجه تنفيذ مخطط التسوية في الصحراء الغربية ، تتمثل بالخلاف القائم بين المغرب وجبهـة «البوليساريو» حول معـايير تحديد الهوية ، ومن يحق لهم المشاركة في إسـتفتاء تقرير المصير . . إذ أن «البوليسـاريو» تتمسـك بالإحصاء الإسـباني لعام 1974 بإعتباره آخر إحصاء إداري موثـق لسكان الصحـراء الغربية ، أمـا المغرب فيصر على إضافـة معايير جديدة على ذلك الإحصاء .

وطبقـاً للإحصـاء الإسبـاني عـام 1974 فقـد بلـغ عـدد السكـان الصحـراويين 74,902 نسـمة . . حيث اعتمد الإسـبان في إحصـائهم هذا علـى مبدأ ترقيم قبـائل الصحراء الغربيـة بحسـب الحروف الأبجدية التاليـة : (A . B . C . D . E . F . G . H . I . J) . وتتفـرع عـن القبـائل (A . B . C . D . E . F . G) الفـروع أو الأفخـاذ التـاليـة : A11 - A62/ B11 - B81/ C11 - C35/ D11 - D22/ E11 - E22/ F11 - F51/ G11 - G61 أما القبـائل (H . I . J) فأمرهـا لا يتعلق بأفخـاذ ، وإنما بقبائل فقـط ، مما يجعل تحديد هوية أفرادهـا طبقاً للحل الوسـط الذي توصل إليـه الأمين العام في الثـامن والعشرين من تموز «يوليو» 1993 – وعلـى أساسـه عملت لجنـة تحديد الهويـة – عمليـة سـتثير الكثـير من الإشـكال حول مسـألتي الأفخاذ والشـيوخ . كمـا أن مجموعـات H41 - H61 و J51 - J52 تتشكل من عدد كبير من القبـائل . . فعدد H41 غير محدد من القبائل ، وعدد H61 يزيد عن سـبعة عشـر قبيلـة ، وعدد J51 - J52 حوالي أربع وسـتين قبيلـة . وهنا سـتظهر نفس المشكلة المتعلقة بالأفخاذ والشيوخ .

وللتمكن من تحديد هوية مجموعات H41 - H61 و J51 - J52 دون حدوث إشكال ، عمد الأمـين العام للأمـم المتحدة ومبعوثـه الخـاص إلـى الصحراء الغربيـة في تشـرين الأول «أكتوبر» 1995 ، إلى تقديم حـل وسط آخر على أسـاس الحل الوسط السـابق . . وفيه حدد تثبيت إنتماء أي مرشـح لأحد الأفخـاذ المشـمولة بالإحصـاء الإسـباني لعـام 1974 كشـرط أساسـي لتحديد هويته ، وكذلك الأمر بالنسبة لشهادة شيوخ هذه الأفخاذ .

لقد أنجز مخطط التسوية إلى الآن الكثير من مراحله ، ومازال الباقي منه بإنتظار إكتمال لوائح المشاركين بالإستفتاء .

فالأمور التي تم إنجازها هي :

* تعيين بعثة «المينورسو» ، وكذلك لجنة تحديد الهوية ووضع قوانينها .
* الإتصال مع الدول الأعضاء لتأمين المستلزمات الأمنية والعسكرية والطبية ، وأيضاً الإتصال بالأطراف المعنية لضمان عمل بعثة «المينورسو» دون مشاكل .
* مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على ميزانية بعثة «المينورسو» .
* إيقاف إطلاق النار بين الجانبين المتحاربين .
* قيام لجنة تحديد الهوية بدراسة الإحصاء الإسباني لعام 1974 مع شيوخ القبائل لتحديد آلية عمل اللجنة .

أما الأمور التي لم تنجز بعد فهي :

* تعليق اللوائح الإبتدائية ، وتقديم الطعون ودراستها قبل تعليق اللوائح النهائية .
* بدء المرحلة الإنتقالية .
* تقليص عدد القوات المغربية المتواجدة في الصحراء الغربية .
* إطلاق سراح المعتقلين وإعلان العفو العام وتبادل أسرى الحرب بين الجانبين .
* وصول وإنتشار قوات الأمم المتحدة لفرض الأمن داخل إقليم الصحراء الغربية .
* تنفيذ خطة عودة اللاجئين المثبتة هويتهم للمشاركة في الإستفتاء .
* السماح بالدعاية للإستفتاء .
* إجراء الإستفتاء وإعلان نتائجه والمصادقة عليه من قبل الأمم المتحدة .

وبما يخص طلبات الترشيح ، فقد تقدم 242 ألف شخص بطلبات لتسجيل أسمائهم في القوائم الإنتخابية ، بينما العدد المسجل منهم في إحصاء العام 1974 هو واحد وستون ألفاً فقط . . كان عدد المتقدمين من المغرب 98,371 ، بينما العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو ألف شخص فقط . وتقدم من موريتانيا 16,189 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو

خمسة آلاف شخص . ومن مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف الجزائرية والمناطق الصحراوية الخاضعة لسيطرة «البوليساريو» تقدم 42,300 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو سبعة وعشرون ألف شخص . ومن المناطق الصحراوية الخاضعة تحت سيطرة المغرب تقدم 85,140 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو ثمانية وعشرون ألف شخص .

وبذلك تكون الزيادة على إحصاء 1974 هي 181 ألف شخص . . أي بنسبة قدرها 296,27 % . لقد بلغ عدد المرشحين من أفخاذ القبائل (A . B . C . D . E . FF . G . H) 131,730 شخصاً ، أما العدد المسجل منهم في إحصاء 1974 فهو 53,100 منهم 37,869 من المغرب والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 580 شخصاً ، وتقدم من موريتانيا 7863 مرشحاً والعدد الوارد منهم في إحصاء 1974 هو 4,020 . ومن مخيمات تندوف والمناطق الصحراوية الخاضعة لسيطرة «البوليساريو» تقدم 38,252 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 25,700 شخصاً . ومن المناطق الصحراوية الخاضعة للسلطات المغربية تقدم 47,754 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 22,800 شخصاً .

وبهذا تكون الزيادة على إحصاء 1974 هي 78,630 شخصاً ، بنسبة زيادة قدرها 148,07 % .

أما المرشحون من مجموعات قبائل J52 - J51 وH61 - H41 فقد بلغ عددهم 66,472 شخصاً ، والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 2,200 فقط . . منهم 53,590 من المغرب والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو خمسون لا غير ، ومن موريتانيا تقدم 3,390 مرشحاً والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 750 ، ومن مخيمات تندوف والمناطق الصحراوية الخاضعة تحت سيطرة «البوليساريو» تقدم 1,706 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو مئتا شخص . ومن المناطق الصحراوية الخاضعة تحت سيطرة المغرب تقدم 17,786 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 1,200 شخص .

وبذلك تكون الزيادة طبقاً لإحصاء 1974 هي 64,272 شخصاً ، بنسبة زيادة قدرها 2921,45 % .

وأما مرشحو بقية قبائل : H. I . J فقد بلغ عددهم 43,798 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 5,708 أشخاص . منهم 16,912 من المغرب ، والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 370 شخصاً . ومن موريتانيا تقدم 4,937 والعدد المسجل منهم في إحصاء

1974 هو 230 شخصاً . ومن مخيمات تندوف والمناطق الصحراوية الخاضعة لسيطرة «البوليساريو» بلغ عدد المتقدمين 2,342 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو 1,100 شخص . ومن المناطق الصحراوية الخاضعة لسيطرة السلطات المغربية تقدم 19,600 والعدد المسجل منهم في إحصاء 1974 هو أربعة آلاف شخص ليس إلا .

وبهذا يصل عدد الزيادة بالنسبة للإحصاء الإسباني لعام 1974 إلى 38,090 شخصاً بنسبة زيادة قدرها 668,38 % .

والثابت حتى الآن ، أن مشكلة تحديد الهوية هي العقبة الأساسية التي مازالت قائمة في طريق تنفيذ مخطط التسوية الأممي في الصحراء الغربية .

إلا أن لصحافة قارة أمريكا رأيها السلبي في ذلك . . فهي لا ترى في زوال العراقيل الحالية نهاية للمشكلة مستقبلاً . وبحسب فهمها للمشكلة ، فإن المغرب لن يعترف أبداً بنتيجة الإستفتاء فيما لو حصل وجاء متعارضاً مع مصالحه . وعلى هذا الأمر ، تعلق صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية الشهيرة ، في عددها الصادر يوم الخامس من آذار «مارس» 1995 بالقول : «قليلون هم أولئك الذين يعتقدون بأن المغرب سيتخلى عن الصحراء الغربية مهما كانت نتيجة الإستفتاء» .

ومن الولايات المتحدة – بلاد رعاة البقر – إلى فينزويلا – موطن السحر والجمال – حيث نشرت صحيفة «كاركاس» كبرى الصحف الفينزويلية وأكثرها رزانة مقالاً بعنوان : «الصحراء الغربية والأمم المتحدة» في السادس والعشرين من حزيران «يونيو» 1996 ، خلصت فيه إلى «أن المغرب لم يكن جاداً عندما أعطى موافقته عام 1995 على مخطط التسوية ، والسلطات المغربية ما أنفكت تعلن وعلى أعلى المستويات بأن المغرب لن يخرج من الصحراء الغربية بالإستفتاء أو من دونه» .

وسواء أكانت صحافة الرصد العالمية تلك على حق في رأيها المتشائم تجاه نوايا المغرب ، أم إنها ظالمة له ، فإن المؤكد في حقيقة قضية نزاع الصحراء الغربية ، هو أن الأمم المتحدة بما أتخذته من قرارات هامة «منصفة» على صعيد حل تلك المشكلة ، قد مارست بالمقابل في غالب الأحيان دوراً هزيلاً لا ينسجم وطبيعة مهمتها كحكم عادل بين المتصارعين . . إذ كثيراً ما سيطرت الضبابية على تصرفاتها أثناء معالجتها للمشكلة الصحراوية . . وذلك بإنتهاجها سياسة محاباة القطب القوي ممثلاً بالمغرب على حساب القطب الأضعف ممثلاً بجبهة «البوليساريو» ،

ولم تكن المنظمة الأممية على استعداد لأن تفرض على المغرب مالا يريده ، بينما كان الأمر مختلفاً تماماً مع الجانب الصحراوي .

وقد أعطت مفاوضات السلام الأممية الإنطباع بأن جبهة «البوليساريو» إنما هي موجودة في تلك المفاوضات ليس كطرف شريك وفاعل ، بل بإعتبارها مانحة تنازلات لخصمها القوي .

وتبقى الشفافية والعدالة هي مبادىء أساسية ثابتة لابد من توافرها إن أريد النجاح لعملية تقرير المصير في الصحراء الغربية . ولضمان تحقيق ذلك ، لابد من حيادية الأمم المتحدة وتجريدها ومعاملة الجميع بسوية واحدة ودون تمييز .

إن النزاع الصحراوي قد طال أمده ، وشعب الصحراء الغربية مازال يعاني البؤس بدرجاته الصعبة . . فالحرمان والإهمال التي يعيشها تعطي الدليل الساطع على أن الحق والعدالة في تلك المنطقة من أفريقيا أسيران للعبة مصالح سياسية دولية .

❁ ❁ ❁

المراجع

- المغرب والصحراء المغربية

منشورات : وزارة الشؤون الخارجية المغربية - قسم الصحافة والأنباء

مطبعة الأنباء - مارس 1982 .

- ملف الصحراء المغربية أمام مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية

عبد الوهاب بن منصور «مؤرخ المملكة المغربية»

المطبعة الملكية - الرباط 1984 .

- الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في سطور

منشورات : وزارة الإعلام الصحراوية .

- نزاع الصحراء الغربية . . جذور وآفاق

منشورات : جبهة «البوليساريو» قسم المشرق العربي - أغسطس 1996 .

- ATILO GAUDIO

SAHARA ESPAGNOL, FIN D'UN MYTHE COLONIAL, RABAT, ARRISSALA, 1975.

- ŔRANCISCO LORENZO DIAZ DEL RIBERO

EL SAHARA OCCIDENTAL PASADO Y PRESFNTE MADRID 1975.

- FRANCOIS CHASSEY

DE, L'ETRIER, LA HOUE ET LE LIVRE, ANTHROPOS, PARIS, 1977.

- MAURICE BARBIER

LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL, L'HARMATTAN, PARIS, 1982.

- FRANCISCO VILLAR

EL PROCESO DE AUTO DETERMINACION DEL SAHARA, VALENCIA ESPANA, 1982.

❁ ❁ ❁

الفهرس

في هذا الكتاب

يدعوك للتأمل، ليس في الصراع الناشب بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية وحسب، بل يفرض عليك وأنت تتابع فصوله أن تستعيد ذاكرتك شريط النزاعات العربية - العربية، والاسلامية - الاسلامية (أسباب نشأتها، تطورها، نتائجها)، لأن الكاتب عندما وثق وبدقة المراحل التي عاشها الشعب الصحراوي، يجعلك تقف أنت والشعب الصحراوي وكافة الشعوب في العالمين العربي والاسلامي، أمام السؤال الموجع،

لماذا يرفض الشعب الصحراوي الانضواء «تحت مظلة أمير المؤمنين مولاي الحسن الثاني ويصبح بالتالي من رعايا المملكة المغربية هذه الدولة التي لها مكانتها الأوروبية..!!؟».

والجواب البسيط، لأنه لم يكن في أي يوم جزءاً من رعايا المملكة المغربية ولم تربط بلاده بالمغرب أية روابط من طبيعة سيادية.

وهذا سر تشبثه بضرورة تصفية الإستعمار وتقرير المصير كحق لا يمكن التنازل عنه.

إبراهيم بيتموني